



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الحدود الصوتية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم
للتهانوي، دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب
راكان خازر إبراهيم الضمور

إشراف
الدكتور فايز المحاسنة

رسالة مقدّمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الدراسات اللغوية/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2017م

الآراء الواردة في الرسالة لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تعددية رقم (١١)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب رakan خازر الضمور الموسومة بـ:

الحدود الصوتية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، دراسة

وصفية تحليلية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
٢٠١٧/٨/١٧		د. فايز همسي المحاسنة
٢٠١٧/٨/١٧		أ.د. مبارك الدين القراء
٢٠١٧/٨/١٧		د. حذاء محمد المساروة
٢٠١٧/٨/١٧		د. زيد خليل القراء

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبد الوهيم المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL: 03/2372380-99
Ext. 3328-3330
FAX: 03/ 2375694
redges@mutah.edu.jo dsac@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derizat.htm

مؤتة - كرك - الأردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
التفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فاكس: ٣٣٢٨-٣٣٣٠
٠٣/٢ 375694
البريد الإلكتروني:
الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى:

مَن علمني شموخ الشمس قبل قراءة الكتب... إلى روح أبي

العطاء الزاخر ونبع الحنان... أمي

صاحبة البذرة... زوجتي

زينة الحياة... أبنائي

إخوتي وأخواتي

.

.

وإلى كلِّ من رهنوا أقلامهم خدمةً للغة القرآن الكريم

راكان خازر إبراهيم الضمور

الشكر والتقدير

يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، اللهم إن أحسنتُ فبفضلك وبمَنَّتْكَ، وإن أسأتُ فبتقصيري وضعف حالي.

أتوجّه بالشكر والدعاء إلى الدكتور فايز المحاسنة - حفظه الله - مشرفي وموجهي وأستاذي، الذي لم يبخل عليّ بفهمه وعلمه وسعة أفقه، وكان يُشفيق عليّ بقلبه وحنانه وعطفه، فله الشكرُ الجميل والثناء الجليل، وأتوجّه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على سعة صدورهم وتكبُّدِهم قراءة هذه الدراسة لإثرائها بملاحظاتهم التي سترفع من قيمتها، وأتوجّه بالشكر إلى الصديق يوسف السعود - حفظه الله - صاحب فكرة هذا البحث، ومتابعه، وممِّدّه بالعون من كلّ وجه، أسألُ الله أن يُحقِّقَ له سُؤْلَه، وأدعو الله في الختام أن يجزي خيراً كلّ مَنْ ساهم في هذه الدراسة بكلمةٍ أو دعاءٍ أو نصيحةٍ.

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>المحتوى</u>
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	قائمة الملاحق
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
5	التمهيد
18	الفصل الأول: حدود صفات الأصوات
45	الفصل الثاني: حدود وظائف الأصوات
102	الفصل الثالث: حدود الأداء الصوتي
139	الخلاصة
141	الخاتمة
143	المراجع
158	الملاحق

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>رمز الملحق</u>
159	فهرس المصطلحات	أ

الملخص

الحدود الصوتية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، دراسة
وصفية تحليلية

راكان خازر إبراهيم الضمور

جامعة مؤتة، 2017

تركز هذه الدراسة على الجانبين الوصفي، والتحليلي، وتهدف إلى حصر الحدود الصوتية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، وموازنتها بالتعريفات الصوتية عند المتقدمين، وتتوزع الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، أما المقدمة فتبين مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة عليها، ومحتوياتها، وأهم المصادر والمراجع، وأما الفصل الأول فيتناول حدود صفات الأصوات، وأما الفصل الثاني فيتناول حدود وظائف الأصوات، وأما الفصل الثالث فيتناول حدود الأداء الصوتي، وأما الخاتمة فتبين نتائج الدراسة، وتوصياتها، وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل التعريفات هي التعريفات الوظيفية.

Abstract

Vocal Limits in the kashaf aistilahat alfunun waleulum of Tahanwi, descriptive and analytical study

**Rakan Khazer Ibrahim Aldhmour
Mu'ta University, 2017**

This study focuses on both the descriptive and analytical aspects, and aims to limit the voice limits in the Book of Art and Science conventions for the purpose of the spelling, and balanced with the voice definitions of applicants, the study is divided into an introduction, three chapters and a finale, and the introduction shows the problem of study, and its importance. Its objectives, its previous studies, its contents, the most important sources and references, and the first chapter deals with the definition the attributes of the sounds, the second chapter deals with the definitions of the function of the sounds, and the third chapter deals with the definitions of acoustic performance , and the conclusion shows the results of the study and its recommendations, and the study found that the best tariffs are functional tariffs.

المقدمة:

تكمّن خطورة التعريفات عموماً، في أهميتها البالغة في ربط ثقافة الماضي بالحاضر، وفي تلاحم الشعوب ذات اللسان الواحد، وإنّ أيّ فهم خاطئ لتعريف ما، ربّما يُوقّع في مشاكل كبيرة كانت تحتاج إلى قليل من التثبّت والتروّي، وربّما يوقّع في الوهم.

وترجع أهمية التعريفات إلى أنّها أساس الدراسة والبحث والتأليف، وهي دعامة لغة العلماء، وإنّ عدم الدقّة في فهمها قد يؤدي إلى عدم الدقّة في استعمالها، والتعريفات الصوتية كغيرها من التعريفات المتخصصة، إذ تتميزّ بالتعبير عن مفهوم محدّد، فهي مشحونة بالإيجاز الذي يغني عن الكثير، وعليه فإنّه من الضروريّ التحديد الدقيق للتعريفات وتثبيت دلالاتها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى أو المتقاربة في حقل الصوتيات.

وجاءت أهمية هذه الدراسة المتمثلة في الحدود الصوتية في كشف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي؛ إذ يُعدّ هذا الكتاب معجماً يتضمّن تحديد معاني المصطلحات المستخدمة في الفنون والعلوم، وهو يشمل ما يقارب سبعين تعريفاً صوتياً، ستكون - بإذن الله - موضوع دراستي للحدود الصوتية وصفاً وتحليلاً ونقداً وموازنةً، ويبحث مدى تطورها مقارنةً بالحدود الصوتية عند اللغويين المتقدّمين، وتتبع أهمية الدراسة من أنّها ستتردّد المكتبة العربية والمختصّين في مجالات اللغة العربية والمُهتمّين بالدراسات الصوتية بدراسة متخصصة.

إنّ هذه الدراسة ليست في ضوء علم الأصوات المعاصر، ولا تركّز على الظواهر الصوتية واختلاف اللغويين فيها قديماً وحديثاً، وإنّما تركّز على الجانب الوصفيّ التحليليّ القائم على حصر الحدود الصوتية الواردة في كتاب كشف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، وتصنيفها، وتحليلها، ونقدها، انطلاقاً من تعريفات اللغويين المتقدّمين، ومعرفة خصائص التعريفات الصوتية عند علماء اللغة المتقدّمين.

ومن الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع: أولاً: قلة الدراسات التي اعتنت بكتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ثانياً: قناعتنا بأنّ فهم تعريفات أيّ علم هو السبيل لفهم مبادئ هذا العلم ونظريّاته، ثالثاً: وجود بعض المشكلات التي تتعلّق بفهم بعض التعريفات، كالمشترك اللفظي الذي يوقع في غموض المعنى نتيجة كثرة استعمال المصطلح في معنىّ دون معنى.

لقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تتوزّع الدراسة على مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة، أمّا الفصل الأوّل فيتناول حدود صفات الأصوات، وأمّا الفصل الثاني فيتناول حدود وظائف الأصوات، وأمّا الفصل الثالث فيتناول حدود الأداء الصوتي، وأمّا الخاتمة فتبيّن نتائج الدراسة، وتوصياتها. ومن أهمّ المراجع التي رفدت هذه الدراسة، نذكرُ منها: العين للخليل، والكتاب لسبويه، ومعاني القرآن للفراء، والبيان والتبيين للجاحظ، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والجمهرة لابن دريد، والجمل للزجاجي، وإيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، والحروف والموسيقا الكبير للفارابي، والخصائص وسرّ صناعة الإعراب والمحتسب والمنصف لابن جنّي، والسبعة لابن مجاهد، والحجة لابن خالويه، ومقاييس اللغة لابن فارس، والرعاية والتبصرة لمكي، والتحديد والتيسير وجامع البيان للداني، والموضّح لعبد الوهاب القرطبي، ومُرشد القارئ لابن الطحان الأندلسي، وبيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء للبناء البغدادي، والتمهيد لأبي العلاء الهمذاني، وأسرار العربيّة لأبي البركات الأنباري، ونتائج الفكر للسّهيلي، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الشافية للأستراباذي، وهمع الهوامع للسيوطي، ولسان العرب لابن منظور، ورسائل إخوان الصفاء، وغيرها.

أمّا الدراسات الموازية لهذه الدراسة، فنذكرُ منها:

1- كتاب "المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر"، لعبد القادر مرعي الخليل، طُبِع في جامعة مؤتة، سنة 1993م،

واشتملت على عدد كبير من مصطلحات صفات الأصوات ووظائفها، حيث قارن فيها بين أقوال المتقدمين من علماء العربية، وبين أقوال دارسي علم الأصوات المعاصرين.

2- كتاب "المصطلح الصوتي في الدراسات العربية" لعبد العزيز الصيغ، طبعة دار الفكر بدمشق، سنة 1998م، ودار الكتاب حول عدد كبير من المصطلحات، وقد أشرك بعض مصطلحات دارسي علم الأصوات الغربي المعاصر وآراءهم، ومن أهم نتائجه: أن المصطلحات الصوتية عند المتقدمين لا تختلف كثيراً عن المصطلحات الصوتية في الدرس الصوتي الحديث، وأن علم الأصوات هو علم عربي قديم بمصطلحاته ومفاهيمه، إلا أن أبحاثه كانت متوزعة في علوم العربية، وأن الدراسات المعاصرة في علم الأصوات تُغفل المصطلحات الصوتية عند العرب، وتُستعمل مصطلحات مترجمة من اللغات الأخرى، ولذلك تتعدّد المصطلحات بتعدّد المترجمين، وبالتالي ينشأ الخلاف حول المصطلح.

3- كتاب "الدراسات الصوتية عند علماء التجويد"، لغانم قدوري الحمّد، طبعة دار عمار بعمّان، سنة 2007م، واشتملت على عدد كبير من المصطلحات، ومن أهم نتائجه الكشف عن علم التجويد كمصدر أصيل من مصادر الدراسة الصوتية العربية.

4- رسالة دكتوراة بعنوان "المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب"، لِعادل إبراهيم أبو شعر، جامعة أمّ القرى، سنة 2004م، واشتملت على عدد كبير من المصطلحات، ومن أهم نتائجه الكشف عن لغة الصوتيين الأوائل وإظهار ما لهم من معارف صوتية موطّأ معطيات العصر التقنية من رسومات وتحليلات طيفية، وجمع المصطلحات تحت موضوعات كلية وجزئية.

5- رسالة ماجستير بعنوان "مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنية وكتب التجويد"، لسكينة يوسف الرواشدة، جامعة مؤتة، سنة 2007م، واشتملت على عدد كبير من المصطلحات الصوتية، وخلصت الدراسة إلى أهمية دراسة المصطلحات في قراءة القرآن وأدائها أداءً سليماً، بالإضافة إلى أهمية علم التجويد في إثراء الدرس الصوتي العربي.

وتتميّز هذه الدراسة في تقسيمها للتعريفات الصوتية إلى ثلاثة أقسام، هي:
حدود صفات الأصوات، وحدود وظائف الأصوات، وحدود الأداء الصوتي، من خلال
موازنة التعريفات الصوتية الواردة في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي
بالتعريفات الواردة عند علماء اللغة المتقدّمين.

التمهيد:

أصبحت التعريفات مثارَ اهتمام الدارسين، فالمطلع على آثار اللغويين يسجّل تكراراً للتعريفات في معظم الآثار من جهة، ويسجّل جديداً في بعضها من جهة أخرى.

والتعريفات العربيّة لا تخلو من شوائب؛ ومردّد ذلك غياب التعريف الدقيق⁽¹⁾، ولك أن تتصوّر كيف يمكن أن نتعلّم علوماً ليس فيها تعريفات، لا شكّ أنّ المسألة ستكون أكثر تعقيداً⁽²⁾.

ويهدف التعريف إلى وضع الحدود الفاصلة بدقّة بين المفاهيم والمتصوّرات التي يتّسم بها كلّ مصطلح، خاصّة إذا كانت هذه المفاهيم قريبة من بعضها في حقل دلاليّ، أو في مجال استعماليّ داخل نظام معرفيّ معيّن، فيُسهّم التعريف في ضبط تسمية المصطلح وتوضيح محتواه المفهوميّ ويخصّص معناه، ويُسْتَرَط في المصطلحيّ الذي يقوم بعملية التعريف أن يكون عارفاً بسياقات إجراء المصطلح إلى جانب عملية إنتاجه، فيربط المتصوّر بالمفهوم، ثمّ يربطهما بالميدان حتى يتسنى له وضع تعريف شامل ودقيق، وأن يُصاغ بعبارات جامعة مانعة⁽³⁾.

ونشير إلى أنّ الاصطلاح لا يعني التعريف، فالاصطلاح يكون بالاتّفاق والمواضعة، وهذا لا ينطبق على تعريف المصطلح باعتباره وصفاً خاصاً من قبل مصطلحيّين مختصّين كلّ في ميدانه، فالمصطلح يُصنع صناعةً ويُشحن بالمفهوم الذي هو أساس لمتصوّر علميّ مسبق بينكره الباحث في سياق نظريّة أو نشأة علم خاصّ⁽⁴⁾.

(1) انظر: الميساوي، خليفة، (2013م)، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، ط1، الرباط، ص229.

(2) انظر: استيتية، سمير شريف، (2008م)، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، ط2، عمان، الأردن، ص352.

(3) الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص73.

(4) الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص74.

أما الحدُّ، فقد ورد في العَيْن في (حد): فَصْلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ حَدٌّ
بينهما، ومنتهى كلِّ شيء حدٌّ، وحدود الله: هي الأشياء التي بينها وأمر أن
لا يُتعدَّى فيها⁽¹⁾.

وورد في معجم مقاييس اللغة: (حد) الحاء والذال أصلان: الأول
المنع، والثاني طرف الشيء، فالحدُّ الحاجز بين الشئيين⁽²⁾.
وفي معجم تاج العروس الحدُّ: تمييز الشيء عن الشيء، وقد حَدَّدْتُ
الدار أحدُها حدًّا والتحديد مثله، وحدَّ الشيءَ من غيره يحده حدًّا وحدَّه:
ميَّزه، وحدُّ كلِّ شيء: منتهاه؛ لأنَّه يرده ويمنعه عن التماذي⁽³⁾. وفي
التعريفات، الحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء، وفي اللغة: المنع، وفي
الاصطلاح: قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز⁽⁴⁾.
والقصد من الحدِّ تمييز المحدود عما يشاركه⁽⁵⁾.

ووردَ في لسان العرب الحدُّ بمعنى: الفصل بين الشئيين لئلا يختلط
أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدَّى أحدهما على الآخر، ومنتهى كلِّ شيء حدُّه،

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، (2003م)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي
وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص19.

(2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (395هـ)، (1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد
السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، بيروت، ج2، (ح د)، ص3.

(3) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)، (1970م)، تاج العروس من جواهر
القاموس، تح: عبد العزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت، ج8، ص8.

(4) الجرجاني، علي بن محمد (ت816هـ)، (2004م)، معجم التعريفات، تح: محمد
صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، ص74.

(5) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، (1995م)، اللباب في علل
البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، ج1،
ص45.

وحدّ الشيء من غيره: ميّزه، وحدّ كلّ شيء: مُنتهاه؛ لأنّه يرده ويمنعه عن التماذي(1).

وجاء في المعجم الوسيط، حدّد معنى اللفظ أو العبارة: وضّحه وبَيَّنه(2).

نستنتج ممّا سبق: أنّ الحدّ عند اللغويين إعلامٌ عن حدود الشيء، بذكر خواصّه التي تميّزه عن غيره.

والحدّ والمعرّف في عرّف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمّى واحد، أي: لمعنى واحد، وهو، أي: المسمّى الواحد: ما يميّز الشيء عن جميع ما عداه(3).

فالتعريف يبيّن المقصود من المصطلح ويحدّده، ويحصر ما يدخل تحت هذا المصطلح في أشياء محدّدة، ولا يترك الباب مفتوحاً لإدخال كلّ ما يؤدّي إلى المعنى الذي يؤدّيه هذا المصطلح، فبعض المصطلحات يمكن تأديّة معناها بوسائلٍ متنوّعةٍ تخالف الحدّ أو المعنى الاصطلاحي، ولكنّها لا تسمّى مصطلحات لعدم انطباق التعريف أو الحدّ وأحكامه عليها.

وقال صاحب الحدود الأنيفة: "الحدّ لغةً: المنع، ومنه سمّي البوّاب حدّاداً لمنعه الناس عن الدخول، واصطلاحاً: الجامع المانع، ويُقال: المطرّد

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، (1994م)، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، م3، ص140. وانظر: ابن سيده، أبو الحسن علي ابن إسماعيل (458هـ)، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ج2، ص504.

(2) مصطفى، إبراهيم وآخرون، (2004م)، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربيّة، ط4، مكتبة الشروق الدوليّة، مصر، ص160.

(3) الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت972هـ)، (1417هـ)، شرح الحدود النحويّة، تح: محمد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت، ص17.

المنعكس"⁽¹⁾، "وحدود الشرع موانع وزواجر لئلا يتعدى العبد عنها، ويمتنع بها"⁽²⁾.

وقال المرداوي: "وسمي التعريف حدًا لمنعه الداخل من الخروج، والخارج من الدخول"⁽³⁾.

نستنتج ممّا سبق: أنّ أصل الحدّ المنعُ والفصلُ بين الشئيين، كحدود الشرع التي تفصل بين الحلال والحرام، وكالحدّاد، أي: السجان الذي يمنع المحبوسين من الخروج، فالحدّ يميّز الشيء ويفصله عن أقرب الأشياء، بحيث يمنع من مخالطة غيره له، ففائدة الحدّ التمييز وإزالة اللبس بين المحدود وغيره.

غير أنّ أبا هلال العسكري (ت بعد 395هـ) فرّق بين الحدّ وبين النهاية بقوله: "الحدّ يفيد تمييز المحدود من غيره، والحدّ أجمع للمعنى من النهاية، ولهذا قال الشرطيون"⁽⁴⁾: اشترى الدارَ بحدودها، ولم يقولوا بنهاياتها؛ لأنّ الحدّ أجمع للمعنى، ولهذا يُقال للعالم نهايةً ولا يُقال للعالم حدّ، فإن قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الأنصاري، زكريا بن محمد (ت 926هـ)، (1991م)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت، ص65.

⁽²⁾ الأنصاري، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، ص66.

⁽³⁾ المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سلمان الحنبلي (ت 885هـ)، (2000م)، التعبير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض، م1، ص271.

⁽⁴⁾ القضية الشرطيّة عند المناطقة هي القضية المركّبة من قضيتين: إحداهما محكوم عليها، والأخرى محكوم بها. صليبا، جميل، (1994م)، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ج1، ص698.

⁽⁵⁾ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395هـ)، (1980م)، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق، ط4، بيروت، ص289-290.

ويُذكر التعريف عند الأصوليين بمعنى الحدّ، والحدّ بمعنى التعريف دون تفريق بين المصطلحين، فمعناها عندهم واحد.

وقال التهانوي: " والتعريف أو المعرّف يسمّى حدّاً أيضاً عند الأصوليين وأهل العربية"⁽¹⁾.

وقال الزجاجيّ (ت337هـ) ناقلاً عن الفاكهيّ صاحب الحدود النحويّة: "إنّ الحدّ والتعريف في عرف المناطقة والفلاسفة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً"، وقال أيضاً: "وعندنا الحدُّ هو الدالُّ على حقيقة الشيء"⁽²⁾.

وقال السمعانيّ (ت489هـ): "الحدُّ: هو اللفظ الوجيز المحيط بالمعنى"⁽³⁾.

والفرق بين الحد والتعريف أنّ الأوّل يدلّ على ماهيّة الشيء ويتركّب من الجنس والفصل، على حين أنّ الثاني لا يُقصد منه إلاّ تحصيلُ صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكلّ حدّ تعريفٌ، وليس كلّ تعريف حدّاً تامّاً، بل قد يكون حدّاً ناقصاً، أو رسماً تامّاً أو غير تامّ⁽⁴⁾.

فالتعريف يكون بالحدّ أو بالرسم، وكلّ منهما يتوقّف على الجنس والفصل أو الخاصّة، فمثلاً الحيوانيّة غير الإنسانيّة في العقل، فإنّ الإنسان

(1) التهانوي، محمد علي (ت بعد 1158هـ)، (1996م)، كشاف اصطلاحات الفنون

والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ج1، ص482.

(2) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، (1979م)، الإيضاح في

علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، ص46.

(3) السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت489هـ)، (1998م)،

قواطع الأدلّة في أصول الفقه، تح: عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكي، مكتبة التوبة،

ط1، الرياض، ج1، ص44.

(4) صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ص305.

حيوان وناطق، والحيوان جنس، والناطق فصل، وهو مركّب من الجنس والفصل⁽¹⁾.

والحدُّ عند الغزاليّ (ت505هـ): "هو القول الجامع المانع"⁽²⁾. ويعني قوله أنّ الحدّ يجمع معنى الشيء المقصود به، ويمنع دخول ما يخرج عن معناه عليه.

والفرق بين الأصوليين وبين المنطقيين في تعريف الحدّ، أنّ الحدّ عند المنطقيين هو القول المعرّف للذات بماهيّتها، وأمّا عند الأصوليين فهو القول المفسّر لاسم المحدود وصفته، وهو (الفصل والتمييز بين المحدود وغيره).

ولعلّ صعوبة الحدود والتعريفات تكمن في كثرتها وتعدّدها، وكثرة الاعتراضات على كلّ حدٍّ منها؛ بسبب إقحام الفلسفة في هذه الحدود⁽³⁾. وهنا يأتي دور المتخصّصين كي يحدّدوا التعريف السليم والدقيق الذي يتوافق مع متطلّبات ذلك العلم.

ولا شكّ في أنّ معرفة المتقدّمين الموسوعيّة، ومشاركتهم في أكثر من علم، جعلت المعلومات الصوتيّة متفرّقة في علوم مختلفة، وإنّ طبيعة

(1) انظر: السعدي، عبد الملك بن عبد الرحمن، (2016م)، الشرح الواضح المنسّق لمتن السّمّ المنوّرق في فنّ المنطق لعبد الرحمن الأخضر، دار النور المبين، ط3، عمان، الأردن، ص34-35.

(2) الغزالي، أبو حامد (ت505هـ)، (1961م)، منطق تهافت الفلاسفة المسمّى معيار العلم في فن المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ص283.

(3) انظر: الغزالي، منطق تهافت الفلاسفة المسمّى معيار العلم في فن المنطق، ص281-283، وابن تيمية، تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم الحرانيّ (ت728هـ)، (2005م)، الردّ على المنطقيين المسمّى نصيحة أهل الإيمان في الردّ على منطق اليونان، تح: عبد الصمد الكتبي، مؤسسة الريان، ط1، بيروت، ص61-65، والغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت505هـ)، (1997م)، المستصفي من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، ج1، ص64-66، و71.

هذه الموسوعيّة عندهم، فرضت عليهم نمطاً معيّنًا من التفكير، أدّى بهم إلى عرض كثير من الأفكار الصوتيّة في ثنايا كتبهم، فالواجب على الباحثين استخلاص هذه الأفكار وإبرازها وتحديثها حتى تتناسب نمطيّة هذا العصر، ومما يستحقّ همّ الباحثين في هذا الميدان الخصب كثرة التطابق في المعلومات بين ما بحثه الصوتيُّون المتقدّمون، وما قدّمه علم الأصوات المعاصر.

وتهدفُ كُتُب الحدود والتعريفات إلى جمع المصطلحات العلميّة بين يدي طلبه العلم، وتوفّر هذه الكتب الجهد والوقت في البحث عن معاني المصطلحات في بطون الكُتُب، وتقدّمها في لفظ وجيز يحدّد معانيها، وتسهم كذلك في تطوير لغة علميّة مشتركة تسهّل التواصل بين أرباب العلم الواحد من مختصّين وباحثين، ومن كُتُب التعريفات الموسوعيّة كتاب: "كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم" لمحمّد عليّ التهانويّ (ت بعد 1158هـ).

أمّا مؤلّف الكتاب فهو "محمّد بن شيخ أعلى⁽¹⁾ بن قاضي محمّد حامد بن مولانا أتقى العلماء محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهانويّ"، ذكرت بعض المصادر أنّه توفي بعد (1158هـ)⁽²⁾.

(¹) محمد بن علي، انظر: كحالة، عمر رضا، (1957م)، معجم المؤلفين " تراجم مصنّفي الكتب العربيّة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج11، ص47. وانظر: الزركلي، محمد خير، (1980م)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان، ج6، ص295.

(²) انظر: الحسيني، عبد الحي بن فخر الدين (ت1341هـ)، (1999م)، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المُسمّى بنزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، ج6 يتضمّن علماء الهند وأعيانها في القرن الثاني عشر، ص804.

والتهانوي نسبة لبلدة صغيرة تدعى (تهانة بهون) من ضواحي دلهي بالهند، وقد ساد الغموضُ تحديد مولد التهانوي، وكذلك الأمر بالنسبة لوفاته، إذ غيبت المصادر والمراجع تاريخ الوفاة، بل كل ما يُستفاد منها ومن الكشّاف أنّه كان حيّاً عام (1158هـ/1745م)، وذلك عند انتهائه من وضع معظم نصوص الكشّاف⁽¹⁾، يقول التهانوي: "ولمّا حصل الفراغ من تسويدها سنة ألف ومئة وثمانين⁽²⁾ وخمسين"⁽³⁾، وقد رجّح كفيل أحمد القاسمي أنّ وفاته كانت سنة (1191هـ)، مُستدلاً بما كتبه الشيخ نور الحسن راشد الكاندهلوي في مقالة له بالأردنية، أنّ توقيع القاضي التهانوي وختّمه يوجد على الأوراق والوثائق الرسمية والفتاوى حتى سنة (1191هـ)، وبعد هذه السنة لا توجد ورقة تحمل ختمه أو توقيع⁽⁴⁾.

تنوّعت ثقافة التهانوي وتعدّدت مشارب علومه لغّة، وفقهاً، وحديثاً، وتاريخاً، وفلكاً، وفلسفةً، وتصوّفاً، وغير ذلك، وهو ما جعله يشمّر عن ساق الجدّ إلى اقتناء ذخائر العلوم بعد مطالعتها، فاقتبس منها هذه المصطلحات التي كشفها الله عليه، وسطرّها بما يليق بها⁽⁵⁾.

(1) انظر: العجم، رفيق، مقدمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص32.

(2) في الأصل (مائة وثمانية).

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص2.

(4) انظر: العلاونة، أحمد، (1998م)، ذيل الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، دار المنارة، ط1، جدة، السعودية، ص261-262. وانظر: الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمّى بنزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ص805.

(5) انظر: العجم، مقدمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص32-33. وانظر: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص1.

أما عن الكتاب فيقول التهانوي في مقدّمة كتابه: "جعلته موسوماً وملقباً بكشاف اصطلاحات الفنون"⁽¹⁾، وهو ما يدلنا على أنّ كلمة (العلوم) في عنوان الكتاب ربّما تكون من إضافة مترجمي أو محقّقي أو مراجعي الكتاب، والله أعلم.

وما إن ظهرت طبعة الكشّاف بكلكتا عام (1862م)، حتى انبرى العلماء ينهلون من معينه، إذ وجدوا فيه المرجع الرصين، والعلم الواسع، والزاد اللغوي الوافر⁽²⁾.

قيل في الكشّاف: "هو معجم عظيم النفع للمصطلحات العلميّة والفنيّة، يغني عن مراجعة آلاف من الصفحات وعشرات من الكتب، كفي تقديراً له أنّ علماء العرب تلقّوه بالقبول، وعلماء الغرب عملوا على نشره"⁽³⁾. وكتاب كشّاف اصطلاحات الفنون معجم يتضمّن تعريفات لثلاثة آلاف وخمسة وأربعين مصطلحاً من مصطلحات الفلسفة، والمنطق، واللغة، والفقه وأصوله والبلاغة، والفِرَق، والطبّ، وسائر العلوم، من الألفاظ العربيّة التي رتبها ترتيباً ألفبائياً في أبواب بحسب أوائل الحروف، ثمّ رتب مادّة كلّ باب في فصول تتسلسل ألفبائياً تبعاً لأواخر الحروف، ومن الألفاظ العجميّة بالترتيب الهجائيّ، وقد تدرّج في بحث المعاني وإيرادها على مختلف دالاتها متدرّجاً من الدلالة النقليّة، فالعقليّة، ثمّ العلميّة، وتوسّع أحياناً في إيراد المسائل التي اقتضاها البحث وأسهب⁽⁴⁾.

وبذكر التهانوي في المقدّمة الدوافع التي جعلته ينهض بتأليف هذا العمل الجادّ والشاقّ: "إنّ أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأسانذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلّ علم

(1) العجم، مقدّمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص2.

(2) العجم، مقدّمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص35.

(3) العجم، مقدّمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص33.

(4) انظر: العجم، مقدّمة المحقّق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي،

اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، ولا إلى انقسامه دليلاً، فطريق علمه إما الرجوع إليهم، أو إلى الكتب التي جُمِعَ فيها اللغات المصطلحة... ولم أجد كتاباً حاوياً لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس وغيرها...⁽¹⁾.

والكشاف موسوعة كبيرة جمعت المصطلحات الخاصة بالعلوم المعروفة حتى زمان التهانوي، وربما قيل إنّه استطاع جمعها أو جمع معظمها، لكن لم يسبرها كلها، فهذا فوق طاقته، إذ الوسائل في عصره لم تكن متوفرة كما هي حال استخدام الآلات الآن، إضافة إلى المراجع⁽²⁾.

وتعدُّ الفصول اللاحقة موازنةً بين الحدود الصوتية في "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، وبين الحدود الصوتية عند علماء اللغة المتقدمين، ومن الواجب بداية التنبيه على أنّ التهانوي في تقسيمه لعلوم العربية، أنّه قسمها إلى أصولٍ وفروعٍ، وجمعها على عشرة علوم، هي: علم اللغة، وعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم العروض، وعلم القوافي، وعلم النحو، وعلم قوانين الكتابة، وعلم قوانين القراءة⁽³⁾.

فالملاحظ أنّه لم يُدرج قسماً خاصاً بعلم الأصوات، إلاّ أنّه قد أشار إليه إشارات غير مباشرة في علم الصرف، إذ يقول: "التصريف علمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة، وزيادة، وحذف، وصحة، وإعلال، وإدغام، وإمالة"⁽⁴⁾، فالثلاثة الأخيرة، أعني (الإعلال، والإدغام، والإمالة)، هي من مباحث علم الأصوات، وهو يدرجه هنا؛ لأنّ المتقدمين لم يفصلوا الدراسات الصوتية عن الدراسات اللغوية والصرفية؛ إذ جعل المتقدمون من

(1) العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص 1.

(2) العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص 38.

(3) انظر: العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص 17-18.

(4) العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص 23.

الأصوات سبيلاً إلى تفسير التغيّرات الصرفيّة، المتقدّمين لم يفصلوا الدراسات الصوتيّة عن الدراسات اللغويّة والصرفيّة؛ إذ جعل المتقدّمون من علماء القراءات القرآنيّة الأصوات سبيلاً إلى تفسير التغيّرات الصرفيّة، فالمحدّثون يروّون أنّ التصريف لا يقوم إلاّ على ما يقرّره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، فهو يعتمد عليه اعتماداً كليّاً، فالظواهر الصوتيّة تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفيّة وبيان قيمتها، فينبغي على من أراد معرفة التصريف أن يبدأ بمعرفة الأصوات؛ لأنّ التصريف يبحث في الأبنية التي تتألّف من الأصوات اللغويّة، ومعرفة المادّة التي يُبنى منها يجب أن تكون قبل معرفة البناء⁽¹⁾، أي: إنّ الدراسات الصرفيّة لا يمكن عزلها عن دراسة الأصوات، وإنّ أكثر الكثير ممّا قالوه في ذلك صحيح لا تنقصه المعرفة الحديثة في هذين العلمين، ولا يجري عليه كبير استدراك، إلاّ في زيادات تقتضيها كشف حديثة، وهفوات يُعدّرون عليها؛ فما كان للقوم من وسيلة يدرسون بها اللغة إلاّ التأمّل والنظر⁽²⁾.

فالمحدّثون يروّون أنّ التصريف لا يقوم إلاّ على ما يقرّره علم الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود، فهو يعتمد عليه اعتماداً كليّاً، فالظواهر الصوتيّة تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفيّة وبيان قيمتها، فينبغي على من أراد معرفة التصريف أن يبدأ بمعرفة الأصوات؛ لأنّ التصريف يبحث في الأبنية التي تتألّف من الأصوات اللغويّة، ومعرفة المادّة التي يُبنى منها يجب أن تكون قبل معرفة البناء⁽³⁾.

(1) انظر: هنداوي، حسن، (1989م)، مناهج الصرفيّين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، ط1، دمشق، ص25، و28.

(2) انظر: استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص18، و63.

(3) هنداوي، مناهج الصرفيّين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ص25، و28.

وقال أيضاً: "وعلمُ القراءة⁽¹⁾: علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، وموضوعه القرآن من حيث إنّه كيف يُقرأ"⁽²⁾.
وأشار في موضع آخر إلى أنّ علم القراءة أصلٌ، ومخارج الحروف فَرَع عليه⁽³⁾.

وهذا كلّهُ يدلُّنا على أنّه يُدرج علم الأصوات في علم الصرف تارةً، وفي علم قراءة القرآن تارةً أخرى، وممّا يؤكِّد ذلك أنّه يذكر في بداية تعريفاته للمصطلحات الصوتية المجال الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: (وهو عند الصرفيين...)، أو (وهو عند القراء...)، أو (وهو عند الصرفيين والقراء...).

أمّا منهجي في عرض المصطلحات فكان يتبع الخطوات الآتية:

1- اعتمدتُ في جَمْعِ المصطلحات على الطبعة الأولى لمكتبة لبنان، ناشرون، عام 1996م؛ فهي طبعة كاملة، إضافة إلى وضوح طباعتها، وسهولة ترتيبها، والجهد الكبير المبذول في تحقيقها وإخراجها، بخلاف بقية الطبعات، فهي غير كاملة، واكتفت بنشر النصّ الأصليّ الذي صدر أوّل مرّة في كلكتا عام 1862م.

2- قمتُ بترتيب المصطلحات ترتيباً موضوعياً؛ ليسهل تناولها والرجوع إليها.

3- قمتُ بذكر تعريف التهانوي، ثمّ تحليله، ثمّ ذكر تعريفات السابقين، ثمّ الموازنة بين ما أورده التهانوي، وبين ما أورده علماء اللغة المتقدّمون.

(¹) يقصد: علم قراءة القرآن الكريم، وهو من العلوم الشرعية حسب تقسيمه، إذ يوزع العلوم على ثلاثة تصنيفات عامّة (العلوم العربية، والعلوم الشرعية الدينية، والعلوم العقلية)، انظر: العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص38-39.

(²) العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص35.

(³) العجم، مقدمة المحقق في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، ص66.

4-أشرتُ إلى علم الأصوات المعاصر في بعض المصطلحات بما تقتضيه طبيعة الدراسة، ولم ألتزم بذكر رأي علم الأصوات المعاصر في كلِّ مصطلح؛ لأنَّ هذه الدراسة ليست في ضوء علم الأصوات المعاصر.

5-راعىُّ الاختصار والتركيز في عرض المعلومات إلّا إذا كان المقام يقتضي الإطالة، حيث إنني لا أذكر التعريف بنصّه الكامل أحياناً؛ لأنَّ بعض التعريفات طويلة جداً، بل أخذ منها ما يتّصل بالجانب الصوتي الذي يخدم المصطلح ويختصّ به، دون إيجاز مخلٍّ بمضمونها.

6-مما ينبغي أن أنبّه له أنني في هذه الدراسة لا أهدف إلى ترجيح بعض التعريفات، بل التزمت جانب الحياد والموازنة، كتعريف "الهت" مثلاً، فالحديث يركّز على التعريف، لا على الظاهرة.

7-إذا كان المصطلح مُشتركاً في أكثر من مجال معرفي، فإنني أذكر ما يتعلّق بالجانب الصوتي فحسب.

8-من خلال استعراضي لمصطلحات الكشّاف وجدت أن بعض المصطلحات جاءت بغير معانيها الصوتية المعروفة، مثل: الاستعلاء، الاعتماد، الترجيع، الحيز، المجرى، المركّب، المُزدوج، المُصمّت، الموضع، وغيرها، فلم أذكرها. ويختصّ المصطلح الصوتي بالتحديد والتعيين إمّا لموضع من مواضع حدوث الصوت كالنّطع، أو صفةٍ من صفاته كالجهر، أو كمية صوتية من كمياته كالنّفخيم والترقيق، أو ظاهرة صوتية كالمدّ والإدغام⁽¹⁾.

ومن خلال الجرد تبين أن الحدود الصوتية التي وردت في كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون بلغت سبعين حدّاً صوتياً، سببها في ثلاثة فصول.

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1993م)، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، ط2، دمشق، ج1، ص6، و50، و51، و60، وشارف، إبراهيم، و سنوس، عبد القادر، (2015م)، المصطلح الصوتي في معجم الصحاح، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص37.

الفصل الأول:

حدود صفات الأصوات:

1.1 بين الشديدة والرخوة⁽¹⁾:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف: "وأما ما بينهما⁽²⁾ فحروفٌ لا يتمُّ لها الانحصار ولا الجري... حروف (لم يروِ عنّا) فإنّها ليست شديدة ولا رخوة فهي ممّا بينهما، وإتّما جعلَ هذه الأحرف الثمانية أي: اللام والميم والياء المثناة التحتانيّة والراء المهملة والواو والعين المهملة والنون والألف ممّا بينهما، أي: بين الشديدة والرخوة؛ لأنّ الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف أيضاً، لكن يعرضُ لها أعراضٌ تُوجب حصر الصوت في غير مواضعها..."⁽³⁾، ثمّ يستطرد في ذكر مخرج كلّ حرف من الحروف المتوسطة.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف بالشرح، بقوله: "وأما ما بينهما فحروفٌ لا يتمُّ لها الانحصار ولا الجري"، ثمّ يعدّد الأصوات التي تكون بين الشديدة والرخوة، ونلاحظ أنّه لا يذكر المراجع التي أخذ منها.

(1) الأصوات المتوسطة عند المحدثين هي اللام والميم والنون والراء، أمّا العين فهي عند المحدثين صوت رخو، وعند المتقدمين صوت متوسط، وتحدث الأصوات المتوسطة عند المحدثين بمرور الهواء أثناء إنتاجها بمجرّاه دون إحداث أي انحباس، إمّا لأنّ مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة السداد أو التضيق، كما في صوت اللام، أو لأنّ هذا التضيق غير ذي استقرار، كما في صوت الراء، أو لأنّ الهواء لا يمرّ بالفم، وإتّما يمرّ بالأنف، كما في صوتي الميم والنون، وهذه الأصوات الأربعة تسمّى عند علماء الغرب بالأصوات المائعة أو السائلة. عبد التواب، رمضان، (1997م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، ص36.

(2) أي: بين الشديدة والرخوة (المتوسطة).

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص647.

ولم يرد مصطلح الأصوات المتوسطة صراحةً عند المتقدمين، ولكنهم استخدموا مصطلح الأصوات التي تعترض بين الشديدة والرخوة، فقد عرّف ابن عصفور هذا الصوت بأنه: "هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف، ولكن يعرض له أعراضٌ توجب خروج الصوت باتّصاله بغير مواضعها"⁽¹⁾، ولم يذكر سيبويه من هذه الأصوات سوى حرف العين⁽²⁾، وقد جعلها ابن الجزري خمسة أصوات، وجمعها قولك: لن عمر⁽³⁾، وقال المبرد: "يجري فيها النَّفس؛ لاستعانتها بصوتٍ ما جاورها من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلم عند اللفظة بها بصوت الحاء... وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم؛ لما فيها من الغنة"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف ابن عصفور في كيفية حدوث الأصوات المتوسطة، وفي تحديد عددها.

2.1 التفشي:

يعرّف التهانوي التفشي، بقوله: "بالشين المعجمة لغةً: الاتساع، وفي اصطلاح القراء انتشارُ الريح في الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المعجمة،

(1) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، ص426-427. وانظر: الأستراياذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج3، ص260.

(2) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، (1982م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، ج4، ص435.

(3) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـ)، (2008م)، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج1، ص202.

(4) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، (1994م)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام، مصر، ج1، ص331-332.

وبذلك عُرِفَ وجهُ تسميةِ حرفِ الشينِ المعجمةِ متفشيّاً، كذا في الدقائق المحكمة⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالشين المعجمة"، ثمّ يستعين بالتعريف اللفظيّ أو بالمرادف أو ما يسمّيه التهانوي لغةً، بقوله: "لغة: الاتّساع"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "في اصطلاح القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "انتشار الريح في الفم.."، ثمّ يذكر المرجع الذي أخذ منه.

ووردَ مصطلحُ التفشيّ عند المتقدّمين، وقد اختلفوا في تحديد صفة التفشيّ وتثبيتها، فقد ذكر سيبويه أنّ الظاء أفشى في الفم من التاء، قال عن التاء: "لأنّها ليست كالظاء في الجهر والقُشُوّ في الفم"⁽²⁾، وقال عن الطاء: "المُطبّق أفشى في السمع"⁽³⁾، ولعلّ سيبويه يريد بهذا القُشُوّ الأثر التفخيميّ في حروف الإطباق، ويرى سيبويه أنّ الشين لا تُدغم في الجيم؛ لاستطالة مخرجها، وتفشيها⁽⁴⁾، وقال المبرّد: "ولا تُدغم الشين في الجيم ألبيّة؛ لأنّ الشين من حروف التفشيّ، فلها استطالةٌ من مخرجها حتى تتصل بمخرج الطاء"⁽⁵⁾، فقوله: "من حروف"، يدلّ على أنّ التفشيّ لا يختصّ بالشين وحدها، وقد تمّ تثبيت التفشيّ للشين فيما بعد عند مكّيّ في كتابه الرعاية، وتابعه الدانيّ في كتابه التحديد⁽⁶⁾، وقال ابن الطحّان: "التفشيّ

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص494.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص481.

(3) سيبويه، الكتاب ج4، ص460.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص448.

(5) المبرّد، المقتضب، ج1، ص346.

(6) القيسي، أبو محمد مكّيّ بن أبي طالب (ت437هـ)، (1996م)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط3، الأردن، ص134-135. والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسيّ (ت444هـ)، (2000م)، التحديد

انتشار خروج الريح، وانبساطه؛ حتى يُتَخَيَّلَ أَنَّ الشين انفرشت؛ حتى لحقتْ
بمنشأ الظاء؛ وهي أخصُّ بهذه الصفة من الهاء⁽¹⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف ابن الطحان في بيان كيفية حدوث
التفشي، وفي إثبات صفة التفشي للشين وحدها، بخلاف ما ذهب إليه
المتقدمون من أَنَّ التفشي لا يختصُّ بالشين وحدها.

3.1 الذلاقة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف أن: "حروف الذلاقة ما لا ينفكُّ عنه
رباعيٌّ أو خماسيٌّ إلا شاذًّا، كالعسجد⁽²⁾، والدهدقة⁽³⁾، والزهرقة⁽⁴⁾،
والعسوطوس⁽⁵⁾، وهي الميم والراء المهملة والباء الموحدة والنون والفاء واللام،
والمصممة بخلافها، وهي حروف ينفكُّ عنها رباعيٌّ وخماسيٌّ، وهي ما سوى
حروف الذلاقة، والذلاقة الفصاحة والخفة في الكلام، وهذه الحروف أخفُّ

في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، عمان، ص107-
108.

(¹) ابن الطحان، أبو الأصبع السماتي عبد العزيز بن علي بن محمد الإشبيلي (ت بعد
560هـ)، (1984م)، مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب تركستاني، ط1،
جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص94. وقال مالبرج: "ولولا التفشي لصارت الشين
سيناً". مالبرج، برتيل، (1984م)، علم الأصوات، تعريب ودراسة: عبد الصبور
شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ص120.

(²) العسجد: الذهب. ابن منظور، لسان العرب، ج3، (عسجد)، ص290.

(³) الدهدقة: صوت الضحك السيء. ابن منظور، لسان العرب، ج10، (دهق)، ص107.

(⁴) الزهرقة: شدة الضحك، أو كلام لا يفهم. ابن منظور، لسان العرب، ج10، (زهق)،
ص149.

(⁵) العسوطوس: شجرة الخيزران. ابن منظور، لسان العرب، ج6، (عسس)، ص141.

الحروف ولذا لا ينفك عنها رباعيّ وخماسيّ فسُمّيت بها⁽¹⁾»(2).

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، فالكلمة الرباعيّة أو الخماسيّة التي تخلو من حروف الذلاقة لا تُعدّ عربيّة، أي: كلمة أعجميّة وليست من أصلٍ عربيّ، ثمّ يذكر أنّ الحروف المُصمّنة خلافها، ويعرّفها، ثمّ يستعين بالتعريف اللفظيّ فيعرّف الذلاقة لغةً، ثمّ يذكر سببَ عدم خلوّ الرباعيّ أو الخماسيّ من حرف أو أكثر من حروف الذلاقة، ونلاحظ هنا أنّه لم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد مصطلح الذلاقة عند المتقدّمين، قال الخليل: "اعلم أنّ الحروف الذلق والشفويّة ستة، وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م، ... فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية... فاعلم أنّ تلك الكلمة مُحدّثة مُبتدعة، ليست من كلام العرب"⁽³⁾، وقال ابن جني: "ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة... لأنّه يُعتمد عليها بدلق اللسان، وهو صدره وطرفه"⁽⁴⁾، وقال الأستراباذي: "وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعيّ أو خماسيّ عن شيء منها؛ لسهولتها، وجمعها (مُر بِنَقْلٍ)"⁽⁵⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب الشكليّ، وهو أمر يتعلّق بعلم الصرف لا بعلم الأصوات، والجانب اللفظيّ اللغويّ، أمّا المتقدّمون فتعريفهم

(1) "نرى أنّ السبب في تضمّن الكلمات الرباعيّة أو الخماسيّة على صوت من أصوات الذلاقة ربّما يعود لتباعد مخارج هذه الأصوات، فكلمًا تباعدت مخارج الأصوات؛ كانت في التأليف أحسن، وإذا تقاربت الأصوات في مخارجها؛ قُبِح اجتماعها، والتأليف منها". الخليل، عبد القادر مرعي، (1993م)، المصطلح الصوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ط1، جامعة مؤتة، ص123.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(3) الفراهيدي، العين، ج1، ص51-52.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

(5) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258.

يركّز على الجانب الوظيفي، الذي يبيّن اعتماد حروفِ الذلاقة في إنتاجها على طرف اللسان.

4.1 الرخوة⁽¹⁾:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "الشديدة ما ينحصرُ جَرِيُّ صوته في مَخرجه عند إسكانه، فلا يجري الصوت، والرخوة بخلافها، فالحروف الشديدة الهمزة والجيم والداال والطاء المهملتان والباء الموحّدة والتاء المثناة الفوقانيّة والكاف والقاف، والرخوة ما عدا هذه الحروف المذكورة، وما عدا حروف (لم يرو عننا)"⁽²⁾

نلاحظ أنّه يستعين بالتعريف بالنقيض، ، بقوله: "الرخوة بخلافها"، أي: بخلاف الشديدة.

والرخو عند المتقدّمين هو الصوت الذي يجري معه الصوت، فلو قُلْتَ: الطّسُ أُجريت فيه الصوت إن شئت⁽³⁾.

(1) سمّى المُحدّثون الرخو بالاحتكاكي، وهو الذي لا ينغلق مجرى الهواء عند النطق به انغلاقاً تاماً، وإنّما يضيق المجرى بحيث يمرّ الهواء مع احتكاكه بجانب المجرى فيحدث نوعاً من الصفير أثناء مرور الهواء، وعلى قدر نسبة الصفير في الصوت تكون رخاوته. انظر: سوسير، فرديناند دي، (1984م)، فصول في علم اللغة العام، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص88، وحجازي، محمود فهمي، (1997م)، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص55، وأنيس، إبراهيم، (1979م)، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، مصر، ص25، وكريستل، دافيد، (1993م)، التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية، ص94-95.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص647.

(3) انظر: سيوييه، الكتاب، ج4، ص434-435، والميرد، المقتضب، ج1، ص331-332، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت316هـ)، (1996م)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، ج3،

والتهانوي يفترض مُسبقاً أنّ المتلقّي على معرفة بالضدّ المقابل، وكما قلنا سابقاً: إنّ التعريف بأحدِ الضدّين لا يُثبت حقيقة الضدّ المقابل، ولن يستطيع المتلقّي معرفة المعرّف دون أن يكون مُدرِكاً لمفهوم الضدّ المُقابل، أمّا تعريف المتقدمين فهو تعريف وظيفيّ تمثيليّ، ويبيّن المعنى المُراد.

5.1 الشديدة⁽¹⁾:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "الشديدة ما ينحصر جري صوته في مخرجه عند إسكانه فلا يجري الصوت، والرخوة بخلافها، وأمّا ما بينهما فحروفٌ لا يتمُّ لها الانحصار ولا الجري، وإنّما اعتُبر إسكان الحروف لأنّك لو حرّكتها - والحركاتُ أبعاضُ الحروف من الواو والياء والألف وفيها رخاوة ما- لَجرت الحركات لشدّة اتّصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرخاوة فلم يتبيّن شدّتها، فقيد الإسكان لامتحان الشديدة من الرخوة، فالحروف الشديدة الهمزة والجيم⁽²⁾ والذال والطاء المهملتان والباء الموحّدة والتاء المثناة الفوقانيّة والكاف والقاف"⁽³⁾، ثمّ يفرّق التهانوي بين الشديدة والمجهورة، بقوله:

ص402، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص426-427.

(¹) سمّى المحدثون الشديد بالانفجاري أو الوقفي، فهو يتكوّن نتيجة انغلاق تامّ لمجرى الهواء في نقطة المخرج، ثمّ يتبعه انفتاح مفاجئ، فينفذ مع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً. انظر: سوسير، فصول في علم اللغة العامّ، ص86-87، وحجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص54-55، وكريستل، التعريف بعلم اللغة، ص94-95.

(²) صوت الجيم عند المتقدمين انفجاريّ (شديد)، إلّا أنّه عند المحدثين من الأصوات المركّبة، الذي يجمع بين الشدّة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك)، وهو يبدأ انفجارياً، ثمّ ينتهي احتكاكياً. انظر: سيوييه، الكتاب، ج4، ص434، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61، وابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت428هـ)، (1982م)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ص61، ومالبرج، علم الأصوات، ص114.

(³) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646-647.

"إنَّ الشديدة لا يجري الصوت بها بل إنَّكَ تسمع به في آنٍ ثمَّ ينقطع، والمجهورة لا اعتبارَ فيها لِعَدَمِ جَرِي الصوت، بل الاعتبارُ فيها لِعَدَمِ جَرِي النَّفْسِ عند التصويت بها، هذا كلُّه ما ذهب إليه ابن الحاجب واختاره الرضيّ، وبعضهم أخرج من المجهورة الأحرف السبعة التي هي من الرخوة، أي: الضاد والطاء والذال والزاء والعين والغين والياء... وهذا القائلُ ظنَّ أنَّ الرخاوة تتنافى الجهر، وليس بشيء؛ لأنَّ الرخاوة أنْ يجري الصوت بالحرف، والجهر رفعُ الصوت بالحرف سواءً جرى الصوت أو لم يجر" (1).

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "ما ينحصر جري صوته في مخرجه..."، ثمَّ يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "والرخوة بخلافها"، ثمَّ يشير إلى ما بين الشديدة والرخوة، وهي المتوسطة، وقد بيّناها سابقاً، ونلاحظ سيطرة القيود المنطقية عليه، بقوله: "وإنَّما اعتُبر إسكان الحروف لأنَّك لو حرَّكتها..."، ثمَّ يعدد الحروف الشديدة، ويُفرِّق بينها وبين المجهورة، ثمَّ يذكر المراجع التي أخذ منها.

والشديد عند المتقدمين هو الصوت الذي يمنع الصوت أنْ يجري فيه، فلو قلتَ ألحَجَّ ثمَّ مددت صوتك لم يجر ذلك (2)، فالمعيار جريانُ الصوت أو عدمُ جريانه.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين، في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

6.1 الصامت:

قال التهانوي: "بالميم قسّم من الحروف كما مرَّ" (3).

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(2) انظر: سيوييه، الكتاب، ج4، ص434-435، والميرد، المقتضب، ج1، ص331-

332، وابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص402، وابن جني، سر صناعة

الإعراب، ج1، ص61، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص426.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1056.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: " بالميم"، ثمّ يذكر أنّه من تقسيمات حروف الهجاء التي ذكرها في مصطلح الحرف سابقاً، حيث قال: "والصامته ما سواها⁽¹⁾ سواءً كانت متحرّكةً أو ساكنةً ولكنّ ليس حركة ما قبلها من جنسها، فالألف أبداً مصوّتة لوجوب كونها ساكنة وما قبلها مفتوحاً، وإطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظيّ، وأمّا الواو والياء فقد تكونان صامتتين أيضاً، كذا في شرح المواقف"⁽²⁾، وذكر أيضاً: "وكذا بعض الصوامت، كالفاء والقاف والسين والشين، ونحوها ممّا يمكن تمديدُها بلا توهم تكرر، فإنّ الغالب على الظنّ أنّها زمنيّة"⁽³⁾ أيضاً، وإمّا أنّيّة صرفة، كالتاء والطاء وغيرها من الصوامت التي لا يمكن تمديدُها أصلاً فإنّها لا تُوجد في آخر زمان حبس النَّفس كما في لفظ بيّت وفرط، أو في أوّله كما في لفظ تُراب، أو في أنّ يتوسّطهُما، كما إذا وقعت تلك الصوامت في أوساط الكَلِم، فهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة، والآن بالنسبة إلى الخطّ والزمان..."⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن سينا أنّ الواو الصامته هي الواو غير المديّة، وأنّ الياء الصامته هي الياء غير المديّة⁽⁵⁾، واستعمل الفارابيّ لفظ (غير مصوّت) عند تقسيمه الحروف إلى: مصوّت وغير مصوّت، يعني بالمصوّت:

(1) الضمير يعود على المصوّتة، وهي حروف المدّ واللين، أي: حروف العلة الساكنة التي حركة ما قبلها مجانسة لها.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646.

(3) زمنيّة: عارضة للصوت باقية معه زماناً.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646.

(5) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص84، وص124.

الحركات وحروف المدّ، وذلك بالنظر إلى وضوحها السمعيّ، ويعني بغير المصوّت: باقي الحروف⁽¹⁾.

وتعريف التهانوي يتّفق مع تعريف المتقدمين، في تركيز كلا الطرفين على التعريف الشكليّ.

7.1 الصفير:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "حروف الصفير ما يُصَفَرُ بها، أي: يُصَوِّتُ بها، وهي الزاء المعجمة والصاد والسين المهملتان، سمّيت بها لوجود الصفير عند النطق بها"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "حروف الصفير ما يُصَفَرُ بها"، وقوله: "لوجود الصفير عند النطق بها"، ويستعين بالتعريف اللغويّ، بقوله: "يُصَفَرُ بها، أي: يُصَوِّتُ بها"، ثمّ يعدّد حروف الصفير، ولا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

قال سيبويه: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تُدْغِمُهُنَّ في هذه الحروف التي أدغمت فيهنّ"⁽³⁾؛ لأنّهنّ حروف الصفير، وهنّ أُنْدَى في السمع"⁽⁴⁾، وعزّف مكّي الصفير، بقوله: "وحقيقة الصفير: أنّه اللفظ الذي يخرج بقوة مع الريح من طرف اللسان ممّا بين الثنايا تسمع له حسّاً ظاهراً في السمع"⁽⁵⁾، وقال ابن الطحّان الأندلسيّ: "والصفير حدّة الصوت، كالصوت الخارج عن ضغطِ

⁽¹⁾ انظر: الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان (ت339هـ)، (1989م)، الموسيقى الكبير، تح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص1075.

⁽²⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

⁽³⁾ يعني جاراتها في المخرج.

⁽⁴⁾ سيبويه، الكتاب، ج4، ص464.

⁽⁵⁾ القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص212.

تُقْب" (1)، وذكر أبو حاتم السجستاني (ت255هـ) عن دقة شيخه يعقوب الحضرمي (ت205هـ) في الأداء، أنه قال له: "يا سهل، سمعني صفير السين... (2)، فحروف الصفير سميت بهذا الاسم لأنه يُصفر بها (3)، وهي عبارة عن حدة في الصوت، وأثر سمعي واضح ناشئ عن مرور الصوت في مجرى ضيق، ويُعد من فضائل الحروف التي يُحافظ عليها ويُنبه على الإتيان بها في هذه الأصوات الثلاثة: الصاد، والزاي، والسين.

وبالرغم من اتفاق تعريف التهانوي مع تعريف المتقدمين عموماً، إلا أن المتقدمين أكثر دقة في تعريفهم وتركيزهم على التعريف الوظيفي، والكيفية التي يحدث بها الصفير، وتمثيلهم عليها بأمثلة من الواقع.

8.1 القَلْقَلَة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أن: "حروف القَلْقَلَة: ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، وذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة معاً، والشدة تمنع الصوت أن يجري معها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة فيحتاج إلى قَلْقَلَة اللسان وتحريكه عن موضع، حتى يجري صوتها فيسمع، وهي القاف والذال المهملة والطاء المهملة والباء الموحدة والجيم، وقال المبرّد: ليس القاف منها بل الكاف (4) (5).

(1) ابن الطحّان، مخارج الحروف وصفاتها، ص94.

(2) الهمذاني، أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار (ت569هـ)، (2000م)، التمهيد في معرفة التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، عمان، ص296.

(3) انظر: الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص258، وابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، (دت)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، المجلس الأعلى للأزهر، مصر، تعليق: جماعة من العلماء، ج10، ص130.

(4) ذكر المبرّد أن القاف أشد قَلْقَلَة من الكاف، قال: "فمنها القاف، والكاف، إلا أنها دون

القاف؛ لأن حصر القاف أشد". المبرّد، المقتضب، ج1، ص332.

(5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "ما ينضمُّ إلى الشدّة فيها ضغطٌ في الوقف"، وقوله: "فيحتاج إلى قلقة اللسان وتحريكه..."، ثمّ يعدّد حروف القلقة، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

قال سيبويه: "واعلم أنّ من الحروفِ حروفاً مُشْرِبةً ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرجَ معها من الفم صوتٌ، ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقة..."⁽¹⁾، وقال الأستراباذي: "إنّما سمّيت حروف القلقة؛ لأنّها يصحبها ضغطُ اللسان في مخرجها في الوقف، مع شدّة الصوت المتصعدّ من الصدر، وهذا الضغط التامّ يمنعُ خروج ذلك الصوت، فإذا أردتَ بيانها للمُخاطَب احتجبتَ إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتُها فيُسمَع"⁽²⁾، وقال ابن الطحّان: "والقلقة صوتٌ حادثٌ - عند خروج حروفها - بالضغطِ عن موضعها، ولا يكون إلّا في الوقف، ولا يُستطاع أن يُوقف دونها"⁽³⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في التركيز على التعريف الوظيفي.

9.1 المجهور:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "الحروف المجهورة ما ينحصر جري النَّفس مع تحرُّكه، والمهموسة بخلافها، أي: ما لا ينحصر جري النَّفس مع تحرُّكه، والانحصار: الاحتباس، وهي السين والشين والحاء والخاء والتاء المثلثة والتاء المثناة فوقانية والصاد المهملة والفاء والهاء والكاف، والمجهورة ما سواها، ففي المجهورة يُشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، والجهر هو ارتفاع الصوت فسمّيت بها... فإذا أشبعت الاعتماد وجرى الصوت كما في الضاد والزاء والعين والغين والياء

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص174.

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص263.

(3) ابن الطحّان، مخارج الحروف وصفاتها، ص96.

فهي مجهورة رخوة، وإذا أشبعته ولم يجرِ الصوت كالقاف والجيم والطاء والذال فهي مجهورة شديدة، قيل المجهورة تخرج أصواتها من الصدر... وتُمتحن المجهورة بأن تكررهما مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً، رفعت صوتك بها أو أخفيته، سواءً أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف نحو قاقاقا، أو قوقوقو، أو قي قي قي، أو لم تُشبعها نحو ققق، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع، ولا يجري النَّفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت... وإنما كُررت الحروف في الامتحان لأنك لو نطقت بواحد منها غير مكرّر فعقيب فراغك منه يجري النَّفس بلا فصل فيُظنُّ أنَّ النَّفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده، فإذا تكرر طالَ زمان الحرف ولم يخرج النَّفس مع تلك الحروف المكررة عرفت أنَّ النطق بالحروف هو الحابس للنَّفس، وإنما جاز إشباع الحركات لأنَّ الواو والألف والياء أيضاً مجهورة، فلا يجري مع صوتها النَّفس...⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "الحروف المجهورة ما ينحصر جري النَّفس مع تحركه"، وقوله: "ففي المجهورة يُشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت"، ثم يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "والمهموسة بخلافها، أي: ما لا ينحصر جري النَّفس مع تحركه"، ثم يستعين بالتعريف اللفظي أو بالمرادف، بقوله: "والانحصار: الاحتباس"، وقوله: "والجهر هو ارتفاع الصوت"، ثم يعدد الأصوات المهموسة، ويذكر أنَّ المجهورة ما سواها، ثم يذكر طريقة امتحان الأصوات المجهورة، ونلاحظ أنه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

(¹) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646-647.

وقد عرّف سيبويه المجهور، بقوله: "حرفٌ أُشبعُ الاعتماد⁽¹⁾ في موضعه⁽²⁾، ومنعَ النَّفس⁽³⁾ أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد⁽⁴⁾ عليه ويجري الصوت⁽⁵⁾، فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن الميم والنون قد يُعتمدَ لهما في الفم والخياشيم، فتصيرُ فيهما عُتّةً، والدليل على ذلك أنك لو أمسكتَ بأنفِكَ ثمّ تكلمتَ بهما لرأيتَ ذلك قد أُخِلَّ بهما"⁽⁶⁾، وقال سيبويه أيضاً: "وأنتَ تعرفُ ذلك إذا اعتبرتَ⁽⁷⁾ فردّدتَ الحرف مع جري النَّفس، ولو أردتَ ذلك في المجهور لم تقدر عليه"⁽⁸⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

-
- (1) الاعتماد: هو ارتكاز عضو النطق على موضع الحرف، أي مخرجه أثناء تحريكه، أو هو: النقاء عضوين، أو جزأين من عضو واحد النقاء تاماً أو غير تامّ. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.
- (2) الموضع: هو المخرج، أو النقطة التي يتم فيها الالتقاء. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.
- (3) النَّفس: الهواء الخارج من الرئتين ولا يحمل ذبذبة صوتية. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.
- (4) انقضاء الاعتماد: انتهاء عملية وضع العضو في المخرج، ورفع عنه أكثر من مرة، أي: انقضاء تحريك الحرف وانتهاء العملية المطلوبة لإصدار الصوت المجهور، ليجري بعد ذلك هواء التنفس. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.
- (5) الصوت: الهواء الذي يحمل الذبذبات الصوتية. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.
- (6) سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.
- (7) اعتبرت: اختبرت، أو امتحنت. انظر: مصطفى، المعجم الوسيط، (عبر)، ص580.
- (8) سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

10.1 المستعلية:

قال التهانوي: "من الحروف قد مرّت في تقسيمات الحروف"⁽¹⁾. وقد ذكر في تقسيمات الحروف، أن: "المستعلية ما يرتفع بسببها اللسان وهي الحروف الأربعة المُطبّقة والخاء والغين المعجمتان والقاف؛ لأنّه يرتفع بهذه الثلاثة أيضاً اللسان، لكنّ إلى حدّ انطباق الحنك عليها... والمستعلية أعمّ من المُطبّقة إذ لا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، ولذا يسمّى الأحرف الأربعة المُطبّقة مُستعلية مُطبّقة"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "المستعلية ما يرتفع بسببها اللسان"، ثمّ يعدّد الأصوات المُستعلية، ويفرّق بينها وبين المُطبّقة، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد عرّف سيبويه الاستعلاء⁽³⁾ بأنّه وَضْعُ اللسان في موضعِ استعلاء⁽⁴⁾، واستعمل سيبويه كذلك لفظ الاستعلاء أو المُستعلية في حديثه عن الحروف التي تمنع الإمالة⁽⁵⁾.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1534.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(3) سمّاه بعضهم الشخوص. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص12. وسمّاه ابن جني بالسموّ. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1952م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلميّة، ج2، ص162.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص136.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص129، المبرّد، المقتضب، ج3، ص46، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص209، وابن السّراج، الأصول في النحو، ج3، ص164. وسمّاهما بعضهم بالحروف المتّاعة أو الموانع. انظر: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت403هـ)، (1997م)، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت، ص449، و516، والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد

وقال سيبويه: "فالحروف التي تمنعها⁽¹⁾ الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم"⁽²⁾، وقد ميّز ابن جني بين الإطباق والاستعلاء، بقوله: "ومعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأمّا الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها"⁽³⁾، فالاستعلاء تصعد في اللسان إلى أعلى دون أن ينطبق على الحنك الأعلى، وقال ابن الجزري: "والاستعلاء من صفات القوّة، وهي سبعة يجمعها قولك: قط خص ضغط، وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

11.1 المصمّنة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف: "... والمصمّنة بخلافها⁽⁵⁾، وهي حروف ينفك عنها رباعي وخماسي، وهي ما سوى حروف الذلاقة... والشيء

بن إسماعيل (ت338هـ)، (1985م)، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، بيروت، ج1، ص219، وابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ط1، القاهرة، ج2، ص522.

(¹) الضمير يعود على الألفات، وعنوان الباب هو "هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أمّلتها فيما مضى".

(²) سيبويه، الكتاب، ج4، ص128.

(³) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص62.

(⁴) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص202.

(⁵) الضمير يعود على حروف الذلاقة.

المُصمّت هو الذي لا جوف له فيكون ثقیلاً فسمّیت بذلك لثقلها على اللسان⁽¹⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف بالنقيض، بقوله: "والمُصمّتة بخلافها"، ثمّ يستعين بالتعريف الشكليّ، فالحروف المُصمّتة من الممكن أن تخلو منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة وتُعدّ عربيّة، ثمّ يذكر أنّ الحروف المُصمّتة خلاف حروف الذلاقة التي ذكرها، ثمّ يستعين بالتعريف اللفظيّ فيعرّف المُصمّت لغةً، ونلاحظ هنا أنّه لم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد عرّف ابن جني المُصمّتة، بقوله: "ولذلك سمّيت الحروف غير هذه السنّة⁽²⁾ مُصمّتة، أي: صُمّت عنها أن تُبنى منها كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّة من حروف الذلاقة"⁽³⁾، وقال مكّي: "إنّها حروف أُصمّتت، أي: مُنعت أن تختصّ ببناء كلمة في لغة العرب، إذا كثرت حروفها، لاعتياصها على اللسان"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على الجانب الشكليّ، وهو أمر يتعلّق بعلم الصرف لا بعلم الأصوات، ويتفقون كذلك في نظرتهم إلى سبب تسميتها بالمُصمّتة وهو الجانب الصوتيّ الذي يخصّنا، وهو ثقل واعتياص⁽⁵⁾ الحروف المُصمّتة على اللسان إذا كثرت.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(2) حروف الذلاقة.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص65.

(4) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص135.

(5) اعتياص: صعوبة. ابن منظور، لسان العرب، ج7، (عوص)، ص58.

12.1 المُطْبَقَة⁽¹⁾:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أن: "المُطْبَقَة ما ينطبقُ معه الحَنَكُ على اللسان؛ لأنك ترفعُ اللسان إليه فيصير الحَنَكُ كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي يخرج بينهما مُطْبَقاً عليهما، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وأمّا قول ابن الحاجب من أنها ما ينطبق على مخرجه الحَنَكُ فليس بمطّرد؛ لأنّ مخرج الضاد حاقّة اللسان وحاقّته ينطبق عليها الأضراس، وباقى اللسان ينطبق عليه الحنك، قال سيبويه: "لولا الإطباق في الصاد لكان سيناً وفي الظاء لكان ذالاً وفي الطاء لكان دالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنّه ليس شيء من الحروف في موضعها غيرها"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "المُطْبَقَة ما ينطبقُ معه الحَنَكُ على اللسان..."، ثمّ يعدّد الحروف المُطْبَقَة، ثمّ يردُّ قولَ ابن الحاجب بالاعتماد على خبرته ومُلاحظته، ثمّ يذكر رأي سيبويه في أهميّة الإطباق، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه

وقد عرّف سيبويه الحروف المُطْبَقَة، بقوله: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحَنَكُ الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت مَحْصُورٌ فيما بين اللسان في الحَنَكُ إلى موضع الحروف"⁽³⁾، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وعرّف ابن جني الإطباق، بقوله: "الإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى

⁽¹⁾ الطبقية عند المحدثين هي ارتفاع مؤخّرة اللسان حتى يتّصل بالطبق فيسدّ المجرى أو يضيّقه، أمّا الإطباق فهو ارتفاع مؤخّرة اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتّصل به، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق. انظر: حسّان، تمام، (1990م)، مناهاج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 89.

⁽²⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 648.

⁽³⁾ سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 436. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج 3، ص 404، والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ)، (1984م)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، ص 413.

الحَنَكِ الأَعلى مُطبِقاً له⁽¹⁾، وميِّز ابن جنى بين الإطباق والاستعلاء، بقوله: "الاستعلاء: أن تتصعد في الحَنَكِ الأَعلى، فأربعةٌ منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأمّا الخاء والغين والقاف، فلا إطباق فيها مع استعلائها"⁽²⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

13.1 المكرّر:

قال التهانوي: "هو عند أهل الصرف اسم حرف من حروف الهجاء وهي الراء المهملة..."⁽³⁾.

وقد ذكر سابقاً في تقسيمات الحروف: "أمّا الراء فلم يجرِ الصوت في ابتداء النطق به، لكنّه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام... والراء مكرّر فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرير"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند أهل الصرف"، ثمّ يستعين بالتعريف الشكليّ، بقوله: "وهي الراء المهملة"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "والراء مكرّر فإذا تكرر جرى الصوت معه..."، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

قال سيبويه: "ومنها المكرّر وهو حرفٌ شديدٌ يجري فيه الصوت لتكريره، وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجرِ الصوت فيه، وهو الراء"⁽⁵⁾، وقال ابن جنى: "ومنها المكرّر، وهو الراء، وذلك أنّك إذا وقفت

(1) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

(2) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج1، ص62.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1637.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص647.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص435. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج3،

ص403، والمبرد، المقتضب، ج1، ص332.

عليه، رأيتَ طرف اللسان يتعثرُ بما فيه من التكرير، ولذلك احتسبَ في الإمالة بحرفين⁽¹⁾، وقال السيوطي: "وسمي الراء المكرر؛ لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأنَّ طرف اللسان يرتعدُ بها، فكأنَّك نطقتَ بأكثر من حرفٍ واحد"⁽²⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

14.1 المُنحرف:

يعرّف التهانوي المُنحرف، بقوله: "هو اسمُ فاعل من الانحراف عند الصرفيين، اسم حرف من حروف الهجاء وهي اللام؛ لأنَّ اللسان ينحرف بها عند النطق بها، هكذا في الشافية وشروحه في بيان حروف الهجاء..."⁽³⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكلي، بقوله: "هو اسمُ فاعل"، ثمَّ يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "وهي اللام؛ لأنَّ اللسان ينحرف بها عند النطق بها"، ونلاحظ أنه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد اختلف المتقدمون في تحديد الصوت المُنحرف، فالخليلُ استعمل لفظَ الانحراف في وصف انحراف اللام والراء والنون⁽⁴⁾، وعرّف سيبويه المُنحرف، بقوله: "وهو حرفٌ شديد جري فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص63.

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين (ت911هـ)، (1979م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج6، ص298.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1654.

(4) انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص52.

اللام⁽¹⁾، وقال القرطبي: "اللام هي الحرف المنحرف وهي تُخالطُ النون في المخرج"⁽²⁾، ووصف مكّي الرء واللام بالانحراف ولقبهما بحرفي الانحراف⁽³⁾، وقال الكوفيون: المنحرف المكرر هو الرء⁽⁴⁾.
وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف سيبويه في التركيز على التعريف الوظيفي.

15.1 المنخفضة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف: "والمُنخَفِضة ما ينخفُضُ معه اللسان ولا يرتفع، وهي ما عدا المُستعلِية"⁽⁵⁾.
نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الوظيفي، بقوله: "والمُنخَفِضة ما ينخفُضُ معه اللسان ولا يرتفع"، ثم يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "وهي ما عدا المُستعلِية"، ونلاحظ أنه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.
وقد عرف ابن الطحّان الاستفال، أو التسفّل، بقوله: "انخفاضُ اللسان والصوت إلى قاعِ الفم"⁽⁶⁾.
وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف ابن الطحّان في التركيز على التعريف الوظيفي.

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص435.

(2) القرطبي، عبد الوهاب بن محمد (ت461هـ)، (2000م)، الموضح في التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، الأردن، ص118.

(3) انظر: القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص131-132.

(4) انظر: الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص108.

(5) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(6) ابن الطحّان، مخارج الحروف وصفاتها، ص94.

16.1 المنفحة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف: "والمُنْفِحةُ بخلافها⁽¹⁾؛ لأنّه ينفتحُ ما بين اللسان والحَنك عند النطق بها، وهي ما سوى الحروفِ الأربعة المُطبَّقة"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف بالنقيض، بقوله: "والمُنْفِحةُ بخلافها"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "لأنّه ينفتحُ ما بين اللسان والحَنك عند النطق بها"، ثمّ يذكر أنّ الحروفِ المُنفِحة هي ما سوى الحروفِ الأربعة المُطبَّقة، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه وقد عرّف سيبويه الحروفِ المُنفِحة، بأنّها التي: "لا تُطبَّقُ لشيءٍ مِنْهِنَّ لسانك"⁽³⁾، وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف سيبويه في التركيز على التعريف الوظيفي.

17.1 المَهتوت:

يعرّف التهانوي المَهتوت، بقوله: "بالتائين عندَ الصرْفِيِّين هو اسمُ حرفٍ من حروفِ التهجّي وهو التاء المثناة الفوقانيّة وقد سبق في لفظ الحرف"⁽⁴⁾. نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكلي، بقوله: "بالتائين"، وقوله: "وهو التاء المثناة الفوقانيّة"، ثمّ يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عندَ الصرْفِيِّين"، ونلاحظ أنّه يشير إلى ورود المَهتوت في مصطلح الحرف، وقد ذكر سابقاً في تقسيمات الحروف، أنّ: "الحروفِ الشديدة: الهمزة والجيم والداال والطاء المهملتان والباء الموحدة والتاء المثناة الفوقانيّة

(1) الضمير يعود على المُطبَّقة.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص648.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص436. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص404.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1664.

والكاف والقاف"⁽¹⁾، فهو يذكر أنّ التاء من الحروف الشديدة، دون أن يذكر مصطلح (المهتوت)، ونلاحظ أنّه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه وقد اختلف المتقدمون في تخصيص الصوت المهتوت، واختلفوا كذلك في تحديد معناه اللفظي، بين الشدة والضعف، فالمهتوت عند الخليل هو الهمزة، قال: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوتة، فإذا رُفِّعَ عنها لانَتْ فصارتُ الياءَ والواوَ والألفَ عن غير طريقة الحروف الصحاح"⁽²⁾، وقال أيضاً: "ويُقال الهمزُ صوتٌ مهتوتٌ في أقصى الحلق، فإذا رُفِّعَ عن الهمزِ كانَ نَفْساً، تحوَّل إلى مَخرجِ الهاءِ، ولذلك استخفَّت العربُ إدخالَ الهاءِ على الألفِ المقطوعة، يُقال: أراقَ وهراقَ، وأيهات وهيهات"⁽³⁾، وتابعه أبو حيان، بقوله: "ومهتوت هو صوت الهمزة، سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع، فتحتاج إلى ظهور صوت قويّ شديد، والهِتُّ الصوت بقوة... والهِتُّ في اللغة عَصْرُ الصوت"⁽⁴⁾، واستعمل الخليل الهتَّ للهاء كذلك، قال: "ولولا هتَّة في الهاء، وقال مرّة ههَّة لأشبهت الحاء، لِقُرْبِ مَخرجِ الهاءِ من الحاء"⁽⁵⁾، وتابعه سيبويه في قولٍ نسبَه ابنُ منظور له: "من الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء"⁽⁶⁾.

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص647.

(2) الفراهيدي، العين، ج1، ص52.

(3) الفراهيدي، العين، ج3، ص349.

(4) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت745هـ)، (1985م)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، ص283. وانظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، ج1، ص19-20.

(5) الفراهيدي، العين، ج1، ص57.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج2، (هنت)، ص103.

وتابعه كذلك ابن جني⁽¹⁾، والقرطبي⁽²⁾، والهمذاني⁽³⁾، ولقّب مكّي
الهمزة بالمهتوت⁽⁴⁾، وذكر القرطبي أنّ الهتّ عيبٌ من عيوب التجويد عند
أداء الهمزة⁽⁵⁾.

ولقّب الزمخشريّ التاء فقط بالمهتوت، مُعللاً بذلك التعليل الذي تقدّم
للهاء، قال: "والمهتوت التاء؛ لضعفها وخفائها"⁽⁶⁾.

وبصرفِ النظر عن اختلاف المتقدمين في تخصيص الصوت
المهتوت، فتعريفُ التهانوي يتفق مع تعريف بعض المتقدمين في الجانب
اللفظي، فالهتّ هو الضغطُ والشدة، إلا أنّ تعريف المتقدمين يركّز على
الجانب الوظيفي، وعلى الكيفية التي يخرج بها الصوت المهتوت.

18.1 المهْمُوس:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "الحروف المهْموسة
بخلافها⁽⁷⁾، أي: ما لا ينحصر جزيّ النفس مع تحرّكه، والانحصار: الاحتباس،
وهي السين والشين والحاء والحاء والحاء والحاء والحاء المثلثة والتاء المثناة فوقانية والصاد
المهمله والفاء والهاء والكاف... بسبب ضعف الاعتماد يحصل الهمس وهو
الإخفاء... وقيل المهْموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم وذلك ممّا

(1) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص64.

(2) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص94.

(3) انظر: الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص282.

(4) انظر: القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص138.

(5) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص123.

(6) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ)، (1859م)، المفصل في النحو،
طبعة برلين، لغات، علم اللغة، أدب، ص190. وقد شكك الجاربردي في التاء، وقال:
"أمّا ما ذُكر في المفصل من أنّ المهتوت التاء فكأنّه غلطٌ من الناسخ". شاهين، محمد
عبد السلام، (2012م)، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، دار الكتب
العلمية، ط1، بيروت، ص464.

(7) الضمير يعود على الحروف المجهورة.

يُرْخِي الصوت، فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبعَت صوتها بصوتٍ من الصدر لِتُفْهَم... وأمّا المهموسة فأئك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونها فإن جوهراً لضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبسُ النَّفس، فيخرجُ النَّفس ويجري كما يجري الصوت نحوك، وقس على هذا⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالنقيض، بقوله: "الحروف المهموسة بخلافها"، ثم يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "ما لا ينحصر جري النَّفس مع تحركه"، ثم يستعين بالتعريف اللفظي، بقوله: "والانحصار: الاحتباس"، ثم يعدد الحروف المهموسة، ونلاحظ أنه لا يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد عرّف الخليل الهمس، بقوله: "الهمس: حسُّ الصوت في الفم، ممّا لا إشراب له من صوت الصدر، ولا جَهارة في المنطق، ولكنه كلامٌ مهموس في الفم كالسرّ"⁽²⁾، وعرّف سيبويه المهموس، بقوله: " حرفٌ أضعف الاعتماد⁽³⁾ في موضعه حتى جرى النَّفس معه"⁽⁴⁾، وقال القرطبي: "وأنت تعتبر ذلك بأن تُردّد كل واحدٍ من المهموس والمجهور، ولا يتأتى ذلك مع سُكونه، فتأتي به مُتحرّكاً أو تُتبعه أحد حروف المدّ واللين، كقولك: سَسَسَ، كَكَكَ، سَا سَا سَا، كا كا، قق قق، قا قا قا، فتجد الصوت في المهموس يَضعف لأجل جريان النَّفس معه، وفي المجهور يقوى لامتناع جريان النَّفس معه"⁽⁵⁾.
وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف سيبويه في تركيز كليهما على التعريف الوظيفي.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646-647.

(2) الفراهيدي، العين، ج4، ص10.

(3) ضعف الاعتماد: التباعد بين عضوي النطق في أثناء نطق الصوت المهموس، بحيث لا يحصل للهواء الخارج من الرئتين أيّ إعاقة. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

(5) القرطبي، الموضح في التجويد، ص88-89.

19.1 الهاوي:

قال التهانوي: "هو حرفُ الألفِ وقد مرَّ"⁽¹⁾، وقد ذكر سابقاً في تقسيمات الحروف: "واتّسع مَخْرَجُ الألفِ لهوَاءِ صوتِهِ أَكْثَرُ من اتّسع مَخْرَجِي الواوِ والياءِ لهوَاءِ صوتِهِمَا، فلذلك سُمِّي الهاوي، أي: ذا الهوَاءِ، كالناشبِ والنايلِ، وإنّما كان الاتّسعُ للألفِ أَكْثَرُ؛ لأنّك تضمُّ شفتيكِ للواوِ فتضيقُ المخرجَ، وترفعُ لسانك قبلَ الحنكِ للياءِ، وأمّا الألفُ فلا يعملُ له شيءٌ من هذا، فأوسعهنَّ مخرجاً الألفُ ثمَّ الياءُ ثمَّ الواوُ، فهذه الحروفُ أخفى الحروفُ لاتّسعَ مَخْرَجِهَا وَأَخْفَاهُنَّ الألفُ لِسَعَةِ مَخْرَجِهَا أَكْثَرُ"⁽²⁾.

نلاحظُ أنّه يبدأ بالتعريفِ الوظيفيِّ، بقوله: "واتّسعَ مَخْرَجُ الألفِ لهوَاءِ صوتِهِ أَكْثَرُ..."، ثمَّ يستعين بالتعريفِ اللفظيِّ، بقوله: "سُمِّي الهاوي، أي: ذا الهوَاءِ"، ثمَّ يستعين بالتعريفِ بالتمثيلِ، بقوله: "... ذا الهوَاءِ، كالناشبِ والنايلِ"، ونلاحظُ أنّه لا يذكرُ المرجعَ الذي أخذ منه.

وقد عرّف سيبويه الهاوي، بقوله: "ومِنْهَا اللَّيْنَةُ وَهِيَ الواوِ والياءِ؛ لأنَّ مَخْرَجِهَا يَنْتَسِعُ لهوَاءِ الصوتِ أَشَدَّ من اتّسعَ غيرِهما... وَمِنْهَا الهاوي، وهو حرفُ اتّسعَ لهوَاءِ الصوتِ مَخْرَجُهُ أَشَدَّ من اتّسعَ مَخْرَجِ الياءِ والواوِ؛ لأنّك قد تضمُّ شفتيكِ في الواوِ، وترفعُ في الياءِ لسانك قبلَ الحنكِ، وهي الألفُ... وهذه الثلاثةُ أخفى الحروفُ لاتّسعَ مَخْرَجِهَا، وَأَخْفَاهُنَّ وَأَوْسَعَهُنَّ مَخْرَجاً: الألفُ، ثمَّ الياءُ، ثمَّ الواوُ"⁽³⁾، ولقّب الخليل حروف المدِّ بالهاوية، كنايةً عن اتّسعَ مَخْرَجِهَا وحريةِ مُرورِ الصوتِ فيها⁽⁴⁾، وقال ابن درستويه: "وليسَت الألفُ من الحروفِ الحلقيةِ، ولا لها مُعْتَمَدٌ في حلقٍ ولا غيره؛ لأنّها من الحروفِ الهاويةِ

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1736.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص647-648.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص435-436.

(4) انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص57.

في الجوف، وإِنَّمَا مَقَطَعُهَا فِي أَقْصَى الْحَلْقِ، وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَقَطَعُهَا هُنَاكَ؛
لَأَنَّ الصَّوْتِ كُلَّهُ إِتْمَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَلْقِ، ثُمَّ يَحْصِرُهُ الْمُعْتَمِدُ، فَيُصَيِّرُهُ حَرْفًا⁽¹⁾.
وَيَتَّفِقُ تَعْرِيفُ التَّهَانُويِّ مَعَ تَعْرِيفِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي التَّرْكِيزِ عَلَى التَّعْرِيفِ
الْوِظَيفِيِّ.

(¹) ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن المرزبان (ت347هـ)، (2004م)،
تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ص34-35.

الفصل الثاني:

حدود وظائف الأصوات:

1.2 الإدغام⁽¹⁾:

يعرّف التهانوي الإدغام، بقوله: "بالغَيْن المعجمة هو في اللغة إدخال الشيء في الشيء، وهو إمّا مصدرٌ من باب الإفعال كما ذهب إليه الكوفيّون، وإمّا مصدرٌ من باب الافتعال على أنّه بتشديد الدال كما ذهب إليه البصريّون، وبالجملة بتخفيف الدال من عبارات الكوفيّين وبتشديدها من عبارات البصريّين كما في شرح اللباب⁽²⁾ في بحث العَلَم، وفي اصطلاح الصرفيّين والقراء هو إلباُثُ الحرف في مخرجه مقدار إلباُثِ الحرفين في مخرجهما، كذا نُقِلَ عن جار الله⁽³⁾، ونُقِضَ بِمُدَّةٍ مُدَّ بها مقدار الحرفين كالسما، وأيضاً المقصود من الإدغام التخفيف ورفع الثقل، فلو كان هو

⁽¹⁾ لقد أثبتتِ البحوث عند علماء العربيّة المحدثين، أنّ الحرف المشدّد أو المضعّف في حقيقته صوتٌ صامتٌ طويلٌ يساوي زمنه زمنَ صوتين اثنين، وليس في حقيقته صوتين من جنسٍ واحد. انظر: ماريو باي، (1998م)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب، بيروت، ص146. وانظر: جان كانتينو، (1966م)، دروس في علم أصوات العربيّة، نقله إلى العربيّة: صالح القرمادي، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ص25.

⁽²⁾ اللباب في النحو لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراييني (ت684هـ). حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، (1941م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تعليق: محمد شرف الدين بالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص1543.

⁽³⁾ هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم جار الله (ت538هـ)، سافر إلى مكة وجاور بها زماناً، فصار يقال له: جار الله، فأصبح الاسم علماً عليه. كحالة، معجم المؤلّفين، ج12، ص186.

عبارة عن الإلبات المذكور لعاد إلى موضوعه بالنقض⁽¹⁾، ولذا قيل إنّ الحرف المشدّد زمانه أقصر من زمان الحرف الواحد، فالأولى في تعريفه ما قيل من أنه عبارة عن إدراج الحرف الأوّل في الثاني، والحرف الأوّل يسمّى مُدْعَمًا والثاني مُدْعَمًا فيه، هكذا في شرح مراح الأرواح⁽²⁾، وضدّ الإدغام الإظهار، والإدغام ينقسم إلى كبير وصغير، فالكبير هو ما كان فيه المُدْعَم والمُدْعَم فيه متحرّكين، سواءً كانا مثليين أو جنسين أو متقاربين، سُمّي به لأنّه يُسكّن الأوّل ويُدْعَم في الثاني، فيحصل فيه عملاّن فصار كبيراً، وقيل سُمّي به لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لما فيه من الصعوبة، والصغير هو ما كان فيه المُدْعَم ساكناً فيُدْعَم في الثاني فيحصل فيه عملٌ واحد، ولذا سُمّي به ، كذا في الإتقان⁽³⁾ وشرح الشاطبي⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ تعريفه بوصف الشكل والجانب الصوريّ للمصطلح، بقوله: "بالعَيْن المُعْجَمَة"، ثمّ يعمد إلى التعريف بالمُرَادِف أو تعريف اللفظ بلفظٍ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، بقوله: "إدخال الشيء

(1) النقص: الثقل، يقال: أنقض الحمل الظهر، أي: أثقل، قال تعالى: (الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ) [سورة الشرح، آية: 3]، انظر: مصطفى، المعجم الوسيط، ص947. وقال عبد الصبور شاهين: "قالناطق في الإدغام يزيد من فترة حبس الهواء في المخرج". شاهين، عبد الصبور، (1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص207.

(2) شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت855هـ)، من أبناء القرن التاسع الهجرية، ومراح الأرواح في الصرف لأحمد بن علي بن مسعود، بهامشه الفلاح لشرح المراح لابن كمال باشا. سركيس، يوسف إيلان، (1928م)، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مطبعة الثقافة الدينية، القاهرة، عن طبعة مطبعة سركيس بمصر عام 1928م، مصر، ج1، ص906.

(3) الإتقان في علوم القرآن لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال، أبي بكر جلال الدين السيوطي أو الأسيوطي الخضري الشافعي (ت911هـ)، طبع في كلكتة سنة 1852م. سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ج1، ص1074.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص129-130.

في الشيء"، ثم يذكر اختلاف البصريين والكوفيين في أصل كلمة (الإدغام)، وهي مسألة صرفية ليست في مجال دراستنا، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "في اصطلاح الصرفيين والقراء"، ثم يعرف المصطلح عند الصرفيين والقراء مُستعيناً بالتعريف الوظيفي، بقوله: "إلِباتُ الحرف في مخرجه مقدار إلِباتِ الحرفين في مخرجهما"، ثم يلجأ إلى التعريف بالتمثيل ذاكراً مثلاً للمصطلح؛ لتوضيحه، بقوله: "كالسماء"، وهو لا يُعتبر تعريفاً، بل وسيلة مقربة للتعريف، ثم يذكر الفائدة المقصودة من الإدغام، ويذكر أنّ الحرف المشدّد زمائه أقصر من زمان الحرف الواحد، دون أن يبدي رأيه في ذلك، ثم يستعين بالتعريف بالضدّ أو النقيض، بقوله: "وَضدُّ الإدغام الإظهار"، ثم يُحيل إلى المراجع التي أخذ منها كما جرتِ لديه العادة.

وقد وردَ مصطلح الإدغام عند المتقدمين بمعنى إدخال الحرف في حرف، دون وجود حركة تفصل بينهما⁽¹⁾، أو هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فنُسكّن الأوّل منهما وتدغمه في الثاني، أي: تدخله فيه، فيصير حرفاً واحداً مشدّداً، يَنبُو عنه اللسان نبوةً واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتُبدل الأوّل حرفاً من جنس الآخر، وتدغمه فيه فيصير حرفاً واحداً⁽²⁾.

(¹) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص405، والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، (1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، ج3، ص899، والأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص337.

(²) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص437، والميرد، المقتضب، ج1، ص333، وابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص405، والزجاجي، الجمل في النحو، ص413-414، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص889.

ونجدُ في تعريف علماء العربية القدماء شيئاً من الغموض وعدم الوضوح؛ إذ إنَّ الصوت لا يدخل في الصوت ، وإنَّما يماثله، فيصبح الصوتان صوتاً واحداً طويلاً، وهو ما عبّر عنه القدماء بالمشدّد والمُضعّف⁽¹⁾.

أمّا ابن جني فقد استخدم مصطلح التقريب الصوتي للدلالة على معنى الإدغام، فالصوت الأوّل يُقرب من الصوت الثاني حتى يماثله، فيكون صوتاً مضاعفاً، قال: "قد ثبت أنّ الإدغام المألوف المعتاد إنّما هو تقريب صوتٍ من صوت..."⁽²⁾، وقد قَسَم ابن جني الإدغام إلى قسمين، هما: الإدغام الأكبر، وهو أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأوّل في الآخر، والإدغام الأصغر، وهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب، فمن ذلك: الإمالة، وتقريب الصوت من الصوت، وتقريب الحرف من الحرف، وإضعاف الحركة، وجميع هذا جارٍ مجرى الإدغام عنده لما ذكره من التقريب⁽³⁾.

وقد أشار المتقدّمون من علماء العربية إلى أنّ الغرض من الإدغام هو التخفيف⁽⁴⁾، وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدّمين في التركيز على التعريف الوظيفي.

(1) الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص181.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص139.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص139-145.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص530، والمبرد، المقتضب، ج1، ص334. وابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص131. والقيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، ج1، ص134. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص403.

2.2 الإشمام:

يعرّف التهانوي الإشمام، بقوله: "هو عند القراء والنحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها، وكلاهما واحد، ويختصّ بالضمّ سواءً كانت حركة إعراب أو بناء إذا كانت لازمة؛ وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف كما في الإتيان، وأمّا الإشمام بمعنى أن تتحو الكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها فيستعمله النحاة والقراء في نحو قيل وبيع، وقيل الإشمام في نحو قيل وبيع كالإشمام حالة الوقف، أعني ضمّ الشفتين مع كسرة الفاء خالصاً، هذا خلاف المشهور عند الفريقين⁽¹⁾، وقيل الإشمام أن تأتي الضمة خالصةً بعدها ياءً ساكنة وهذا أيضاً غير مشهور عندهم، والغرض من الإشمام في نحو قيل وبيع الإيدان بأن الأصل الضمّ في أوائل هذه الحروف، هكذا في الفوائد الضيائية⁽²⁾ في بحث الفعل المجهول⁽³⁾.

نلاحظ أنه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح المراد تعريفه، بقوله: "عند القراء والنحاة"، ثم يستعين بالتعريف بالمعنى الوظيفي، بقوله: "الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها"، ونراه يميّز بين نوعين من الإشمام، ويردّ بعض التعريفات بناءً على ما هو مشهور عند النحاة والقراء، ثم يبيّن الغرض من الإشمام، ثم يحيل إلى المراجع التي أخذ منها.

وقد ورد مصطلح الإشمام عند المتقدمين وعرفوه بأنه الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيداً الإسكان من غير تصويت يُسمع، والمراد أن تضمّ شفتيك بعد الإسكان وتدعّ بينهما بعض الانفراج؛ ليخرج منه النَّفس

(1) أي: النحاة والقراء.

(2) الفوائد الضيائية، أو شرح ملا جامي على الكافية، لأبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت898هـ). سركييس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، ص672.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص211.

فيراها المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن؛ لأنه ليس صوتاً يُسمع، بل هو تحريك عضو⁽¹⁾، وذكر ابن يعيش أن الإشمام هو: "تهيئة العضو للنطق من غير تصويت، وذلك أن تضم شفطيك بعد الإسكان"⁽²⁾، وبين علماء العربية المتقدمون أن الإشمام يكون للحركة وللحرف، فإشمام الحركة يكون بإشمام الحركة صفة حركة أخرى، كالكسرة المشوبة بالضمّة، مثل: قِيل⁽³⁾، وأمّا الإشمام في الحروف فيكون بإشمام الصوت صفة صوت آخر، كإشمام الصاد صوت الزاي⁽⁴⁾، وعرفه الخليل: "أن تُشَمَّ الحرف الساكن حرفاً"⁽⁵⁾، كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ

(¹) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص171. وابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف (ت761هـ)، (1955م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج4، ص345. والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص275. والأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ج2، ص624.

(²) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص67. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص372.

(³) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص52-53، وابن جني، الخصائص، ج3، ص121.

(⁴) الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص189، وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1981م)، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ص223، والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1993م)، الحجّة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، ج1، ص55.

(⁵) ذكر ابن جني أن متقدّمي النحاة كانوا يسمّون الحركات حروفاً. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص17.

أن يكون واوًا، ولا تحريكاً يُعتدُّ به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً⁽¹⁾، قال الداني: "الإشمام في (قيل) إمالة الكسرة نحو الضمّ قليلاً وليس بضمّ خالص"⁽²⁾، وكلام الخليل السابق يثبت أنّ مصطلح الإشمام هو الذي كان متداولاً بين القراء لكيفيتين من كيفيات الوقف على الكلمة، أعني الوقف برؤم الحركة والوقف بالإشمام، ويرى الداني أنّ الإشارة إلى الحركات في الوقف في مذهب القراء تكون رؤماً وتكون إشارة⁽³⁾، والإشارة والإشمام واحدٌ، وهذا يعني أنّ الرّوم يكون في الحركة المسموعة؛ لأنّ الإشمام بلا صوت لا يكون في الفتح والكسر، فالإشمام يختصُّ بالضمّ وحده دون الفتح والكسر، وقد ذكر سيبويه في الكتاب عن وجه اختيار الضمة في الإشمام دون الفتحة والكسرة، قال: "فأنت تقدر أنّ تضع لسانك في أيّ موضع من الحروف شئت، ثمّ تضمّ شفّتيك؛ لأنّ ضمّك شفّتيك كتحرّيك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدّمين في التركيز على التعريف الوظيفي، وبأنّ الإشمام يختصّ بالضمّ، وبأنّه من أقسام الوقف، وبأنّه ليس ضمّاً خالصاً.

(1) الفراهيدي، العين، ج6، ص224.

(2) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت444هـ)، (1980م)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص132.

(3) انظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت444هـ)، (2005م)، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، ص385.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص171.

3.2 الإضجاع:

قال التهانوي: "بالجيم اسمُ الإمالة كما سيجيء"⁽¹⁾.
نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ الصوريّ للمصطلح، بقوله:
"بالجيم"، ثمّ يحيل إلى تعريف آخر، وهذا يدلّ على وجود بعض الألفاظ
المترادفة لمصطلح واحد.

وقد ذكرَ ابنُ منظور أنّ معنى الإضجاع في باب الحركات مثلُ
الإمالة والخَفْضِ⁽²⁾، وإضجاعُ الألف يعني عدم استوائها، وهو ما يدلّنا على
أنّ المعنى الاصطلاحي مشتق من المعنى اللفظيّ.

4.2 الإظهار:

يعرّف التهانوي الإظهارَ، بقوله: "هو عند الصرفيّين والقراء خلافُ
الإدغام، أي: فكّه وتركّه، ويسمّى بالبيان أيضاً، كما في المراح
وشروحه"⁽³⁾⁽⁴⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح
المُراد تعريفه، بقوله: "عند الصرفيّين والقراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالضدّ أو
بالنقيض، بقوله: "خلاف الإدغام"، والتعريف بأحد الضدين لا يُثبت حقيقة
الضدّ المُقابل، ثمّ يستخدم التعريف بالمرادف، بقوله: "ويسمّى بالبيان"، وقد

⁽¹⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص218.

⁽²⁾ ابن منظور، لسان العرب، (ضجع)، ج8، ص221.

⁽³⁾ من شروحه: شرح عبد الوهاب الشافعي، سمّاه فتح الفتّاح في شرح المراح، وشرح بدر
الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت855هـ)، سمّاه ملاح الأرواح، وهو أوّل
تصانيفه، وشرح لصاحب الضمائر ولعلّه قرّه سنان، سمّاه مراح الأرواح، وشرح لابن
كمال، سمّاه الفلاح. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2،
ص1651.

⁽⁴⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص225.

ذكر في مصطلح البيان أن: "البيان عند الصرفيين يطلق على الإظهار أي فكّ الإدغام"⁽¹⁾، ثمّ يحيل إلى المرجع الذي أخذ منه. وقد ورد عند المتقدمين مصطلحات عدّة تشترك في الدلالة على ترك الإدغام وإيضاح صورة الصوت المنطوق، حيث ورد مصطلح البيان عند الخليل⁽²⁾، ووردَ عند سيبويه مصطلح الإظهار، بقوله: "فالإظهار في الحروف التي من مُخْرَج واحد وليست بأمثال سواءٍ أحسنٌ... وهو في المختلفة المخارج أحسنٌ؛ لأنها أشدُّ تباعدًا، وكذلك الإظهار كلّما تباعدت المخارج ازداد حُسناً"⁽³⁾، وقد وردت مصطلحات الإظهار، والبيان، والتبيان، عند الفراء⁽⁴⁾، ويقصد بها إظهارَ الصوت وتركَ الإدغام، فالإظهار عكس الإدغام، فالملاحظ أنّ الإظهار عند المتقدمين هو نُطق الصوتين وعدم إدغامهما، وهو ما يتفق مع تعريف التهانوي.

5.2 الاعتلال:

قال التهانوي: "عند الصرفيين هو الإعلال كما يُستفاد من الضريبي"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

نلاحظ أنّه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند الصرفيين"، ثمّ يُحيل إلى مصطلح آخر مُرادف له في الاستعمال،

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص351.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص443.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص445-446.

(4) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1983م)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، ج1، ص411، ج2، ص56، ج1، ص18.

(5) لعلّها مقدمة في النحو، وهو حميد الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الضريبي (الضريبي)، القهنتزي، البخاري (ت666هـ). بروكلمان، كارل، (1983م)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: رمضان عبد التواب وعبد الحليم النجار، دار المعارف، ط3، القاهرة، ج5، ص268.

(6) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص230.

بقوله: "هو الإعلال"، فالاعتلال والإعلال كلاهما مشتركان في الدلالة على المعنى المراد، إلا أنه لا يذكر معناه الاصطلاحي، ثم يحيل إلى المرجع الذي أخذ منه.

6.2 الإعلال:

يعرّف التهانوي الإعلال، بقوله: "بِكسر الهمزة عند الصرفيين تغييرُ حرف العلة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف ويُسمّى تعليلاً واعتلالاً أيضاً، وحروف العلة الألف والواو والياء، فلا يُقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة أي بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيفٌ همزة، ولا لإبدال غير حروف العلة ولا لحذفه ولا لإسكانه إعلال، ولا يُقال أيضاً لتغيير حروف العلة للإعراب لا للتخفيف إعلالٌ كمسلمين وأبيه، وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الإعلاليّ للحذف الذي يكون لعلّة مُوجبة على سبيل الاطراد كحذف ألف عصا وياء قاض، والحذف الترخيميّ والحذف لا لعلّة للحذف غير المطرد، كحذف لام يد ودم، وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف، ولفظ القلب مختصّ في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، هكذا في الرضيّ شرح الشافية وغيره"⁽¹⁾.

نلاحظ في هذا التعريف أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ أو ما يُسمّى بالجانب اللفظيّ الصوريّ للمصطلح، بقوله: "بكسر الهمزة"، ثم يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند الصرفيين"، ثم يستعين بالتعريف بالمُرادف، بقوله: "تغيير"، ويستعين كذلك بالتعريف بالمعنى الوظيفيّ لتمييز وظيفة المصطلح عن غيره من المصطلحات من خلال بيان الغاية من الإعلال بقوله: "للتخفيف"، ثم يعتمد على التعريف بالتمثيل،

(¹) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص233.

بقوله: "كمسلمين وأبيه"، وهو لا يُعتبر تعريفاً، بل وسيلةً مقربةً للتعريف⁽¹⁾؛ لأنّ القياس على المثال يؤدّي إلى تمييز المصطلح عن غيره من المصطلحات، ثمّ يحيل التهانوي إلى المرجع الذي أخذ منه.

وتعريف التهانوي السابق يخالف ما ذهب إليه بعض المتقدّمين من علماء العربيّة الذين خلطوا بين الإعلال والإبدال، وراحوا يبحثون الإعلال في إطار الإبدال بصورته الواسعة، فابن يعيش (ت643هـ) قد عدّ الإعلال نوعاً من أنواع الإبدال، مع أنّ الإبدال يعني إقامة حرف مقام حرف مطلقاً، أمّا الإعلال فهو تغيير يجري على حروف المدّ واللين (الألف، والواو، والياء)، كما عدّ الهمزة من الحروف التي تُبدل من الواو والياء والألف على الرغم من أنّ الهمزة تُعدّ من الصوامت، قال ابن يعيش: "البدل على ضريين: بدلٌ هو إقامة حرف مقام حرف غيره... وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه، وهذا إنّما يكون في حروف العلة، التي هي: الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضاً، لمقاربتها إيّاها، وكثرة تغييرها"⁽²⁾، وقد عدّ الخليل كذلك الهمزة معتلةً، قال: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوظة، فإذا رُفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف، عن غير طريقة الحروف الصحاح"⁽³⁾، وقال في موضع آخر: "لأنّ الهمزة معتلةٌ لما يدخل عليها من التليين والسقوط في مواضع كثيرة"⁽⁴⁾.

(1) الجيلاني، حلّام، (1999م)، تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، اتحاد الكُتاب العرب، ط1، دمشق، ص115.

(2) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، (1973م)، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة، ط1، حلب، ص214.

(3) الفراهيدي، العين، ج1، ص52.

(4) الفراهيدي، العين، ج8، ص355.

وعرّف الأستراباذي الإعلال، بقوله: "الإعلالُ تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان"⁽¹⁾، وعرّفه الحملوي بأنه: "تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه"⁽²⁾، وهذان التعريفان يتفقان مع تعريف التهانوي، إلا أنّ القول بأنّ الغرض من الإعلال هو التخفيف يخالف ما جاء به علم اللغة الحديث، إذ أصوات المدّ واللين هي أكثر الأصوات سهولةً في النطق⁽³⁾.

7.2 الإمالة:

يعرّف التهانوي الإمالة، بقوله: "هي عند القرّاء والصرفيين أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المَحْض، ويُقال له الإضجاعُ والبَطْحُ والكَسْرُ؛ وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً التقليل، والتلطيف، وبينَ بينَ، فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائزان في القراءة، والشديدة يُجتنب معها القلب الخالص والإشباع المُبالغ فيه، والمتوسطة بينَ الفتح المتوسط والإمالة الشديدة، قال الداني: علماؤنا مختلفون أيهما أوجه وأولى، وأنا أختار الإمالة الوسطى التي هي بينَ بينَ؛ لأنّ الغرض من الإمالة حاصل بها وهو الإعلام بأنّ أصل الألف الياء والتنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المُجاور لها أو الياء، وتوضيح المسائل يُطلب من الإتقان"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح المُراد تعريفه، بقوله: "عند القرّاء والصرفيين"، ثمّ يستعين بالتعريف بالمرادف،

(1) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص66.

(2) الحملوي، أحمد بن محمد (ت1315هـ)، (1427هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تعليق: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص200.

(3) انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص165.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص259.

فيعرّف اللفظ بلفظٍ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، بقوله: "أن ينحو بـ"، ثم يذكر بعض الألفاظ المرادفة للإمالة، مثل: الإضجاع، والبَطْح، والكَسْر، وبينَ بينَ، وبينَ اللفظين، والتقليل، والتلطيف، ثم يذكر الغرض من الإمالة، ثم يحيل إلى المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد مصطلح الإمالة عند المتقدمين بمعنى تقريب الألف من الياء، قال سيبويه: "فالألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقرّبوها منها"⁽¹⁾، وقال المبرّد: "الإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلّة"⁽²⁾، وقال ابن يعيش: "الإمالة في العربيّة عدولٌ بالألف عن استوائه، وجنوحٌ به إلى الياء، فيصيرُ مخرجه بينَ مخرج الألف المُفخّمة وبينَ مخرج الياء"⁽³⁾، ووردت الإمالة عند المتقدمين بمعنى تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة أيضاً، قال الرضيّ الأستراباديّ: "الإمالة هي أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة"⁽⁴⁾، ووردت الإمالة عند المتقدمين بمعنى تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة أيضاً، قال المبرّد: "الإمالة أن تُقرب الحرف ممّا يشاكله من كسرة أو ياء"⁽⁵⁾، وقال ابن السّراج: "الإمالة أن تُميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة"⁽⁶⁾، قال مكّي بن أبي طالب: "الإمالة تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"⁽⁷⁾، وقال ابن الجزريّ: "الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المَحْض، ويُقال له

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص117.

(2) المبرّد، المقتضب، ج3، ص42.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص54.

(4) الأستراباديّ، شرح شافية ابن الحاجب، ج3، ص4.

(5) المبرّد، المقتضب، ج3، ص46.

(6) ابن السّراج، الأصول في النحو، ج3، ص160.

(7) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج1، ص168.

الإضجاعُ، ويقال له البَطْح، وربّما قيل له الكسر أيضاً⁽¹⁾، وحدّد ابن الجزريّ مصطلحي الإمالة الشديدة والإمالة المتوسّطة، بقوله: "والإمالة الشديدة يُجتنب معها القلب الخالص والإشباع المُبالغ فيه، والإمالة المتوسّطة بين الفتح المتوسّط وبين الإمالة الشديدة"⁽²⁾، وذكر البناء الدميّاطيّ أنّ الإمالة بينَ بينَ تُسمّى الصغرى، والتقليل بينَ بينَ، وأنّ الإمالة المَحضة تسمّى الكبرى والإضجاع والبَطْح⁽³⁾، واستخدم بعض المتقدّمين مصطلح الكسر للتعبير عن الإمالة الشديدة، كالقراء⁽⁴⁾، والمبرّد⁽⁵⁾، والزجاج⁽⁶⁾، وابن مُجاهد⁽⁷⁾، وذكر ابن منظور أنّ معنى الكسر هو عدم الاستقامة، نحو: كسر الشعر، أي: عدم إقامة وزنه⁽⁸⁾، وبذلك يكون معنى الإمالة في الاصطلاح قد تأثّر بمعناها اللغوي.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30. وانظر: ابن البادش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاريّ الغرناطيّ (ت540هـ)، (1403هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط1، دمشق، ج1، ص268.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30.

(3) انظر: البناء الدميّاطيّ، أحمد بن محمد بن عبد الغني (ت1117هـ)، (1998م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص102.

(4) انظر: القراء، معاني القرآن، ج1، ص94.

(5) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص47.

(6) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (ت311هـ)، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، ج2، ص239.

(7) انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت324هـ)، (1972م)، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص141.

(8) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (كسر)، ج5، ص139.

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الإمالة تدخل طلباً للتشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر⁽¹⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع ما ذهب إليه المتقدمون، في تقسيم الإمالة إلى شديدة ومتوسطة، وفي الألفاظ التي استُخدمت للتعبير عن الإمالة بقسميها، وفي الغرض من الإمالة، فالإمالة تقريبٌ صوتي بين الحركات وليس بين الصوامت.

8.2 البُحوحة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أنّ: "البُحوحة هي غِلْظ الصوت الخارج من الحلق، فإنّ الغنّة والبُحوحة سواءٌ كانتا مُلذّتين أو غير مُلذّتين صفتان عارضتان للصوت يمتاز بهما عمّا يشاركه في الحدة والثقل، لكنهما ليسا مسموعين، فلا يكون التمييز الحاصل منهما تمييزاً في المسموع من حيث هو مسموع ونحوهما كطول الصوت وقصره، وكونه طيباً وغير طيب، فإنّ هذه الأمور ليست مسموعة أيضاً... وأمّا كون الصوت طيباً أي: مُلائماً للطبع أو غير طيب، فأمرٌ يدركه الوجدان دون السمع فهما مطبوعان لا مسموعان، إذ قد تختلف هذه الأمور أعني: الغنّة والبُحوحة ونحوهما والمسموع واحد، وقد تتحد والمسموع مختلف، وذلك لأنّ الأمور وإن كانت عارضة للصوت المسموع إلا أنّها في أنفسها ليست مسموعة، فلا يكون اختلافها مُقتضياً لاختلاف المسموع، ولا اتّحادها مُقتضياً لاتّحاده، بخلاف العوارض المسموعة، فإنّ اختلافها يقتضي اختلاف المسموع الذي هو مجموع الصوت وعارضه، واتّحادها يقتضي اتّحاد المسموع لا مطلقاً بل باعتبار ذلك العارض المسموع... كذا في شرح المواقف في مبحث الأصوات"⁽²⁾.

(1) انظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، (1997م)، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص202.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص644.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالمعنى الوظيفي، بقوله: "البُحوحة هي غَلْظ الصوت الخارج من الحلق"، ثم يستعين بالتعريف المنطقي أو الجوهرية، وذلك بتحديد الخصائص الجوهرية للشيء أو الذات، وليس للفظ الذي يدلّ عليه، "ويرصد هذا النوع من التعريف الخصائص الجوهرية للشيء جنساً وفصلاً"⁽¹⁾، فالْبُحوحة من الصفات الجوهرية للصوت، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه. قال الخليل: "الأصوات التي تصاغ منها الألحان ثلاثة: الأَجْشُ: صوتٌ من الرأس، يخرج من الخياشيم فيه غَلْظٌ وْبُحَّةٌ..."⁽²⁾، وقال الخليل: "ولولا بُحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين..."⁽³⁾، فالْبُحَّة عند المتقدمين غَلْظٌ في الصوت، وهو ما يتفق مع تعريف التهانوي، إلا أنّ القيود المنطقية قد سيطرت على تعريف التهانوي.

9.2 البَطْح:

قال التهانوي: "بالفَتْح وسكون الطاء المهملة عند القراء هو الإمالة كما سيجيء"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكلي أو الجانب اللفظي الصوري للمصطلح، بقوله: "بالفتح وسكون الطاء المهملة"، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثم يُحيل إلى تعريف آخر، بقوله: "هو الإمالة كما سيجيء"، وقد بيّنا مصطلح الإمالة سابقاً. وقد ورد مصطلح البَطْح عند المتقدمين للتعبير عن معنى الإمالة الشديدة أو المحضة⁽¹⁾، كما مرّ معنا سابقاً في مصطلح الإمالة.

(1) لحسن، توبي، (1999م)، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، مجلة اللسان العربي، الرباط، عدد48، ص247.

(2) الفراهيدي، العين، ج6، ص3.

(3) الفراهيدي، العين، ج1، ص57.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص340.

10.2 التثقيـل:

يعرّف التهانوي التثقيـل، بقوله: "هو تشديد الحرف، ومنه أنّ المثقـلة والنون الثقيلة، وقد يُطلق على الضمّ أيضاً، في فتح الباري شرح صحيح البخاري⁽²⁾ في باب ما جاء في صفة الجنّة من كتاب بدء الخلق: المراد بالتثقيـل ههنا الضمّ، وبالتخفيف الإسكان، انتهى"⁽³⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف بالمرادف، بقوله: "هو تشديد الحرف"، ثمّ يستخدم التعريف بالتمثيل، بقوله: "ومنه أنّ المثقـلة والنون الثقيلة"، ثمّ يذكر أنّ التثقيـل قد يطلق على الضمّ، ثمّ يحيل إلى المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد مصطلح التثقيـل عند المتقدّمين، فقد استخدمه الخليل للدلالة على تحريك الحرف الساكن، بقوله: "العَصْر: الدَّهْر فإذا احتاجوا إلى تثقيـله قالوا: عَصُر"⁽⁴⁾، وقال أيضاً: "والعُنُق معروف، يُخَفَّفُ وَيُثَقَّل"⁽⁵⁾، واستخدمه للدلالة على تشديد الحرف، بقوله: "وفي المَثَل: ويلٌ للشجّي من الخلي، الشجّي مخفّف، وبعضهم يشدّدهما جميعاً، فيقول: ويلٌ للشجّي من الخلي"⁽⁶⁾، واستخدم سيبويه مصطلح التثقيـل للدلالة على تشديد الحرف⁽⁷⁾، واستخدم الفراء أيضاً التثقيـل للدلالة على تحريك الحرف، بقوله: "في قول

⁽¹⁾ انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30. والبناء الدمياطي،

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1، ص102.

⁽²⁾ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

(ت852هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص547-

548.

⁽³⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص379.

⁽⁴⁾ الفراهيدي، العين (عصر)، ج1، ص292.

⁽⁵⁾ الفراهيدي، العين (عنع)، ج1، ص168.

⁽⁶⁾ الفراهيدي، العين (شجو)، ج6، ص156.

⁽⁷⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص363.

الله تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ) ⁽¹⁾، وقد ثَقَّلَ الشَّنَانُ بعضهم.. ⁽²⁾، وهو يقصد بالثقل تحريك النون الأولى بالفتح، واستخدم ابن جني مصطلح الثقل للدلالة على تحريك الحرف، بقوله: "هذه اللغة تميّمة، يقولون في رُسُل: رُسُل" ⁽³⁾، واستخدم المتقدمون الثقل للدلالة على تحقيق الهمز، كسيبويه ⁽⁴⁾، وابن جني ⁽⁵⁾.

ويتفق التهانوي في تعريفه مع المتقدمين في أنّ الثقل يُطلق على تشديد الحرف، ويطلق على تحريك الحرف بالضم، إلاّ أنّه لم يذكر أنّه يطلق على تحريك الحرف بالفتح كما ذهب الفراء، وغيره، ولم يذكر كذلك أنّه يُطلق على تحقيق الهمز كما ذهب سيبويه وابن جني، وغيرهما.

11.2 التخفيف:

يعرّف التهانوي التخفيف، بقوله: "هو ضدّ التشديد، ومنه أنّ المخففة والنون الخفيفة، وقد يطلق على إسكان الحرف أيضاً، كما في فتح الباري، وقد مرّ في لفظ الثقل أيضاً، وتخفيف الهمزة عند الصرفيين يُطلق على تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان كما ورد في لفظ الإعلال،

⁽¹⁾ سورة المائدة، آية: 8.

⁽²⁾ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص300.

⁽³⁾ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1994م)، المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ بوزارة الأوقاف، القاهرة، ج1، ص205.

⁽⁴⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص541.

⁽⁵⁾ انظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص57.

والهمزة المخففة تسمى همزة بينَ بينَ، كما في الصراح⁽¹⁾، ويجيء في لفظ التسهيل⁽²⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالمقابل أو بالنقيض، بقوله: "هو ضدُّ التشديد"، ثم يستعين بالتعريف بالتمثيل، بقوله: "ومنه أن المخففة والنون الخفيفة"، ثم يذكر بعض المعاني التي يدلُّ عليها التخفيف، مثل: تسكين الحرف كما مرَّ سابقاً في مصطلح التثقيل⁽³⁾، وتخفيف الهمزة عند الصرفيين الذي يطلق على تغيير الهمزة بالقلب أو الحذف أو الإسكان كما ورد في لفظ الإعلال، حيث قال: "فلا يُقال لتغيير الهمزة بأحدِ الثلاثة، أي: بالقلب أو الحذف أو الإسكان إعلال، بل تخفيف همزة"⁽⁴⁾، ثم يذكر بعض الألفاظ المرادفة لتخفيف الهمز، مثل: بينَ بينَ - وقد سبق ذكرها-، والتسهيل كما سيجيء، وسنأتي على بيانه في موضعه، ثم يذكر المراجع التي أخذ منها كما جرت لديه العادة.

وقد وردَ مصطلح التخفيف عند المتقدمين بمعنى تسكين الحرف، وعدم تضعيفه، وتخفيف الهمز⁽⁵⁾، فقد استخدمه الخليل للدلالة على تسكين

(1) الصراح من الصراح، وهو مختصر صحاح الجوهري، لأبي الفضل محمد بن عمر ابن خالد القرشي (ت بعد 681هـ). سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، ص707.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص397.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص379.

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص233.

(5) تخفيف الهمز، ويُعبّر عنه بالنقل والإبدال والإسقاط والتسهيل، وهو تحريك الحرف الواقع قبل الهمزة بحركتها، ثم تُحذف الهمزة من اللفظ، فالنقل يكون إلى حرف ساكن صحيح منفصل واقع قبل الهمزة، نحو: ولقد أرسلنا، قل أوحى، الإيمان، فيُحرّك الساكن بحركة الهمزة التي تُحذف لفظاً، ويُعبّر عنه بالتخفيف؛ لأنَّ الهمزة أثقل الحروف وأبعدها مخرجاً، انظر: القضاة، محمد أحمد مفلح، وشكري، أحمد، ومنصور، محمد خالد، (2001م)، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، ط1، عمان، ص134.

الحرف⁽¹⁾، واستخدمه كذلك للدلالة على ذهاب التشديد⁽²⁾، واستخدمه سيبويه كذلك للدلالة على عدم تضعيف الحرف وتشديده⁽³⁾، واستخدمه الفراء للدلالة على تسكين الحرف⁽⁴⁾، واستخدمه سيبويه وابن جني للدلالة على حالة من حالات الهمز، وهي حالة تخفيفها، وبين أن تخفيف الهمزة يكون بجعلها همزة بينَ بينَ، أو بإبدالها بصوتٍ من أصوات اللين أو حذفها⁽⁵⁾.
وتعريف التهانوي يتفق مع ما جاء في تعريفات المتقدمين.

12.2 التفخيم:

يعرّف التهانوي التفخيم بقوله: "بالخاء كالتصريف، هو الفتح كما سيأتي، قالوا يُستحبُّ قراءة القرآن بالتفخيم لحديث الحاكم (أنزل القرآن بالتفخيم)⁽⁶⁾، قال الحلبي⁽⁷⁾: معناه أن يُقرأ قراءة الرجال ولا يخضع الصوت

واستثنائية، سمير شريف، (2005م)، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، إريد، ص134-136.

(1) انظر: الفراهيدي، العين، ج6، ص296.

(2) انظر: الفراهيدي، العين، ج6، ص156.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص417.

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص300.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص541. وابن جني، الخصائص، ج3، ص141.

(6) أخرجه الحاكم في مستدرّكه عن زيد بن ثابت. النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد

الله الحاكم (ت405هـ)، (2002م)، المُستدرّك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، ط2، بيروت، ج2، كتاب التفسير، باب قراءات النبي ممّا لم يخزّجاه وقد صحّ سنده، حديث رقم (2908)، ص252. وانظر: الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، (1995م)، فضائل القرآن، تح: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقيّ الدين، دار ابن كثير، ط1، دمشق - بيروت، ص350.

(7) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم (نسبة إلى جدّه) البخاري الجرجاني

(ت403هـ)، فقيه شافعي. الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس الحسني (ت1345هـ)،

(1993م)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرّقة، تح: محمد المنتصر

الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ص58.

فيه ككلام النساء، قال ولا يدخل في هذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراء، وقد قال: يجوز أن يكون القرآن نزلَ بالتفخيم فرخص مع ذلك في إمالة ما تحسن إمالته، ويقابل التفخيم الترقيق، كذا في الإتيان⁽¹⁾. نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكلي، بقوله: "بالحاء"، ثم يستعين بالتعريف بالتمثيل ليذكر الوزن الصرفي للكلمة المعرّفة، بقوله: "كالتصريف"، ثم يذكر أنه مرادف لمصطلح آخر، بقوله: "هو الفتح كما سيأتي"، ثم يذكر بشكل غير مباشر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، من خلال إشارته لاستحباب قراءة القرآن بالتفخيم، دون كراهة الإمالة التي اختارها بعض القراء، فهو من اصطلاحات القراء، ثم يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "ويقابلُ التفخيمُ الترقيقُ"، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد مصطلح التفخيم عند المتقدمين، قال الخليل: "وتفخيمُ الكلام: تعظيمه، والرفع في الكلام تفخيمٌ، وألفٌ مُفخَّمٌ يُضارعُ الواو"⁽²⁾، فمعناه عنده تفخيم الألف نحو الواو، وذكر الفراء أن التفخيم بمعنى الإطالة، أي: الزيادة في المد⁽³⁾، وورد التفخيم عند علماء القراءات، فهو عند مكّي ابن أبي طالب يعني التخليط⁽⁴⁾، وعرف مكّي ألف التفخيم وألف الإمالة،

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص491.

(2) الفراهيدي، العين، ج4، ص281.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج2، ص160.

(4) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص209. ويفرق العلماء في إطلاق كلمتي التفخيم والتخليط، بأن التفخيم غلب استعماله في الرءاء، والتخليط غلب استعماله في بعض اللامات. انظر: المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي (ت1409هـ)، (1399هـ)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، ط2، المدينة المنورة، ص103، والجريسي، محمد مكّي نصر (ت بعد 1305هـ)، (1349هـ)، نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ص93.

بقوله: "الألف المفخّمة: وهي ألف يخالط لفظها تفخيمٌ، يقربها من لفظ الواو، كما كانت الألف الممالة يخالط لفظها ترقيقٌ يقربها من الياء، فهي نقيضة الألف الممالة"⁽¹⁾، وقال الداني: "وأما المفتوح فحقه أن يُؤتى بين منزلتين، بين التفخيم الشديد الذي يستعمله أهل الحجاز، في نحو: الصلاة والزكاة، فينحون بالألف نحو الواو من شدة التفخيم، وهذه اللغة لا تُستعمل في القرآن لأنه لا إمام لها، وبين الإمالة المحضة التي يستعملها القراء، وهي التي دون الكسر الصحيح"⁽²⁾، وقال عبد الوهاب القرطبي: "وأما ألف التفخيم فهي ضد ألف الإمالة، لأن الإمالة يُؤخذ بالألف فيها نحو الياء، والتفخيم يُؤخذ بها فيه نحو الواو"⁽³⁾، وقال القرطبي أيضاً: "فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحَنك نظير الاستعلاء والإطباق"⁽⁴⁾، وجعل ابن الجزريّ التفخيم مرادفاً للاستعلاء⁽⁵⁾، وهو عند ابن الباذش يعني ربو الحرف وتسميته، فهو والتغليظ واحد⁽⁶⁾، أما حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "نزل القرآن بالتفخيم"، فقد نقل الداني الاختلاف في تأويل معنى

(1) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 109.

(2) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 100-101.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد، ص 83.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد، ص 110. والتفخيم عند علماء اللغة المُحدثين مساوٍ للإطباق، قال رمضان عبد التواب: "فالتفخيم أو الإطباق وصفٌ لصوتٍ لا يُنطق في الطبّق، وإنما ينطق من مكان آخر وتصحبه ظاهرة عضلية في مؤخرة اللسان". عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 38. وقال أحمد مختار عمر: "والتفخيم معناه ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الطبّق اللين، وتحركه إلى الخلف قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق، ولذلك يسميه بعضهم الإطباق بالنظر إلى الحركة العليا للسان، ويسميه بعضهم التحليق بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان". عمر، أحمد مختار، (1997م)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ص 326.

(5) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 215، و 218.

(6) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ج 1، ص 324.

التفخيم، فذكر أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام رجّح أنّ التفخيم هنا هو الفتح ضدّ الإمالة، وأنه دليل على أنّه الأصل⁽¹⁾.

وتعريف المتقدمين أدقّ وأوضح، فقد عرّفوا التفخيم لغةً واصطلاحاً، وبيّنوا كيفية حدوثه، أمّا تعريف التهانوي فهو مجرد إشارة إلى أنّ القراءة بالتفخيم هي الأصل، دون كراهة الإمالة التي اختارها بعض القراء.

13.2 الرّوم:

يعرّف التهانوي الرّوم، بقوله: "بالفتح وسكون الواو عند القراء والصرفيين عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: تضعيف الحركة وتقيصها حتى يذهب معظمها، قال ابن الجزري: وكلا القولين واحداً، ويختصّ بالمرفوع والمجرور والمضموم والمكسور بخلاف المفتوح؛ لأنّ الفتحة خفيفة، وإذا خرج بعضها خرج سائرهما فلا يُقبل التبعيض، كذا في الإتقان في بحث الوقف"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح وسكون الواو"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء والصرفيين"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "النطق ببعض الحركة...". ثمّ يذكر أنّ الرّوم يختصّ بالمضموم والمكسور بخلاف المفتوح؛ لأنّ الفتحة لا تقبل إخراج بعضها دون بعض، ثمّ يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد عرّف علماء العربية المتقدمون الرّوم بأنه الإتيان بحركة خفيفة حرصاً على بيان الحركة التي تُحرّك بها آخر الكلمة في الوصل، ويدركه

(1) انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشر (ت328هـ)، (1971م)،

إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ج1، ص14.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص886.

الأعمى الصحيح السمع إذا استمع؛ لأنّ في آخر الكلمة صُوَيْناً خفيفاً⁽¹⁾، وجاء مصطلح الرّوم عند الخليل، بقوله: "وأما الذين راموا الحركة، فهُم الذين قالوا: هذا عُمَرُ، وهذا أَحْمَدُ، كأنّه يُريد رفع لسانه"⁽²⁾، يعني: تحريك الحرف، وذكر ابن جني أنّ: "رُوم الحركة يكاد الحرف يكون به مُتحرّكاً... قيل: هذا القدر من الصوت إنّما هو مُتَمّم للحرف ومُوفّ له في الوُقُوف... لأنّ الوُقُوف يُضعف الحركة"⁽³⁾، وعرفه أبو البقاء العكبري، بقوله: "وأما الرّوم فهو أنّ يَضُمّ شفثيه في الرفع بعض الضمّ، ويكسر في الكسر بعض الكسر، فيضعف الصوت بها، وهذا يدركه السمع، ويسمّى: رُوماً؛ لأنّ الرّوم الإرادة، فكأنّه أراد الحركة التامة ولم يأت بها وبقي على إرادتها دليل"⁽⁴⁾، وعرف ابن السراج الرّوم بأنّه: "صوتٌ ضعيفٌ ناقصٌ، فكأنك تُروم ذلك ولا تُثممه"⁽⁵⁾، وذكر الداني أنّ: "رُوم الحركة حركةٌ، وإنّ ضعفت وزال معظّمها"⁽⁶⁾، وذكر عن حمزة أنّه لا يروم الهمزة⁽⁷⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في أنّ الرّوم هو تضعيف الحركة، وفي أنّه يختصّ بالضمّ والكسر دون الفتح، إلا أنّ المتقدمين نبّهوا على أنّ الرّوم يدركه الأعمى الصحيح السمع إذا استمع،

(1) انظر: الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص275، وابن هشام، أوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص345، وسيبويه، الكتاب، ج4، ص168-169.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص169.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص328.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص198.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص372.

(6) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص173.

(7) انظر: الطبري، أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد (ت478هـ)، (1412هـ)،

التلخيص في القراءات الثمان، تح: محمد حسن عقيل موسى، رسالة ماجستير، جامعة

أم القرى، السعودية، ص193.

وهو ما يدلّ على دقّتهم في التعريف؛ لأنّ الرّوم عبارة عن صُويت خفيف، وإشارتهم كذلك إلى ارتباط الرّوم بالمعنى اللغويّ وهو القصد والإرادة.

14.2 التنوين⁽¹⁾:

يعرّف التهانوي التنوين، بقوله: "هو في الأصل مصدرٌ نوَّنُهُ، أي: أدخلته نُونا، وفي اصطلاح النحاة: نونٌ ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا لتأكيد الفعل، فقولهم ساكنة، أي: بذاتها فلا تضرُّها الحركة العارضة مثل: عادن الأولى، وهي شاملة لنون من ولدن، فخرجت بقولهم: تتبع حركة آخر الكلمة، وإنّما لم يقل تتبع الآخر؛ لأنّ المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلُّ شيء، وههنا الحركة متخلّلة بين آخر الكلمة والتنوين، ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنُّم في الفعل، والقيّد الأخير؛ لإخراج نون التأكيد الخفيفة، كذا في الفوائد الضيائية..."⁽²⁾، ثمّ يُسهب التهانوي في ذكر الأوجه التي تأتي عليها النون، وهي أربعة: نونا التأكيد، ونونُ الإناث، ونون الوقاية، والتنوين، ويرى أنّ التنوين: "نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحق آخر الكلمة بغير توكيد"، ويسهب في ذكر أقسام التنوين، وذكر اختلاف اللغويين في بعض هذه الأقسام، ويستطرد بتوضيح دلالة النون عند الصوفيّة.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف باللغة، بقوله: "مصدرٌ نوَّنُهُ أي أدخلته نوناً"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "في

⁽¹⁾ يُعتبر التنوين لاحقاً للنون؛ لأنّ التنوين في حقيقته النطقية ليس شيئاً آخر غير النون، ومن الفروق بين النون والتنوين، أنّ النون فونيم من فونيمات العربية، أي: إنّهُ صوت من أصواتها التي تتكوّن منها الكلمات، وأمّا التنوين فهو إجراء صوتيّ في الأسماء المُعرّبة غير المعرّفة ب(أل)، وغير المضافة، وبالتنوين يُغلق المقطع، وهذه هي وظيفته الصوتية، انظر: استيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، ص 97-98.

⁽²⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 519-521.

اصطلاح النحاة"، ثمَّ يبيِّن أنَّ قولهم: ساكنة⁽¹⁾، أي: لا تضرُّها الحركة العارضة، مثل: عادن الأولى، وقولهم: تتبَعُ حركة آخر الكلمة، ولم يقل تتبَعُ الآخر؛ لأنَّ المُتبادِر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلُّ شيء، لذلك فهي شاملة لنون من ولدن؛ لأنَّ الحركة متخلِّلة بين آخر الكلمة والتتوين، ولم يقل: آخر الاسم؛ ليشملَ تتوين الترنُّم في الفعل⁽²⁾، وقولهم: لا لتأكيد الفعل⁽³⁾؛ لإخراج نون التأكيد الخفيفة، ثمَّ يذكر المرجع الذي أخذ منه.

(1) ساكنة؛ ليُخرَج من التعريف نونَ التتوين التي تحرَّكت لالتقاء الساكنين، نحو: (منيب، ادخلوها). انظر: شكري، أحمد، ولجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم، (2008م)، المنير في أحكام التجويد، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، المطابع المركزية، ط13، عمان، ص45-46.

(2) تتوين الترنُّم كما أوضح التهانوي لاحقاً: هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق وهي الألف والياء والواو، ويؤتى به لقطع الترنُّم والتغني الذي يحصل بحروف الإطلاق لقبولها مدَّ الصوت، فإذا أنشدوا ولم يترنُّموا جاءوا بالنون في مكانها، ولا يختصَّ هذا التتوين بالاسم. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص520. وتتوين الترنُّم يلحق الاسم، نحو، قول جرير (الوافر): //أقْلِي اللُّومَ عادل والعتابن//. جرير، جرير بن عطية الخطفي (ت114هـ)، (1989م)، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت245هـ)، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، تدبيل ديوان جرير، قصائد من كتاب نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة (ت207هـ)، ص813. ويلحق تتوين الترنُّم كذلك الفعل، كما في قول جرير أيضاً (الوافر): //وقولي إنَّ أصبْتُ لقد أصابن//. المرجع السابق. ويلحق الحرف أيضاً، كما في قول النابغة (الكامل): //لمَّا نَزَلُ بِرَحَالِنَا وكأَنَّ قَدِنَ//. الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب (ت18 ق.هـ)، (1980م)، ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص89.

(3) لا لتأكيد الفعل؛ ليخرَج من التعريف نون التوكيد الخفيفة التي رُسمت على شكل تتوين، نحو: (لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) [سورة العلق، آية: 15]. انظر: شكري، المنير في أحكام التجويد، ص45-46.

وقد ورد استعمالُ التتوين عند المتقدمين بلفظ الغنة، فاستعمل أبو الأسود الدؤلي الغنة بمعنى التتوين، في حديثه للكاتب: "فإن أتبعْتُ شيئاً من ذلك غنة؛ فاجعل النقطة نقطتين"⁽¹⁾، وعرف أبو البركات الأنباري التتوين، فقال: "ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا مُعتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً"⁽²⁾، واستعمال المتقدمين للغنة بمعنى التتوين أمرٌ مقبول بالنظر إلى عدم تمايز المصطلحات في ذلك الوقت، والتتوين عند ابن جني هو نونٌ في الحقيقة يكون ساكناً⁽³⁾، وقال السيوطي عن التتوين بأنه: "نونٌ تثبتُ لفظاً، لا خطأ"⁽⁴⁾.

ونلاحظ أنّ تعريف التهانوي تعريفٌ نحويّ، ولم يتعرّض للجانب الصوتي الذي تعرّض له المتقدمون.

15.2 الدوي:

يعرف التهانوي الدويّ، بقوله: "بالفتح وكسر الواو وتشديد المثناة التحتانية، قال السيد الشريف: هو الصوت الذي لا يفهم منه شيء من الذباب والنحل، وعند الأطباء هو صوت يسمعه الإنسان لا من خارج، والفرق بينه وبين الطنين، أنّ الطنين وإن كان في عرفهم يُطلق على صوت يسمعه الإنسان لا من خارج إلا أنّ صوت الطنين أحدٌ وأدقُّ، وصوت الدويّ

(1) اللغويّ، أبو الطيّب عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، (1955م)، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص11.

(2) الأنباري، أسرار العربية، ص39.

(3) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص489-490.

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص405.

اللين وأعظم، كذا في بحر الجواهر⁽¹⁾، وقال الأفسراني⁽²⁾: هُما يستعملان بمعنى واحد عند الأطباء، وهو صوت لا يزال يسمعه الإنسان من غير شيء من خارج"⁽³⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكلي، في قوله: "بالفتح وكسر الواو وتشديد المثناة التحتانية"، ثم ينقل تعريف الجرجاني، ثم يعرفه عند الأطباء، ويفرق بينه وبين الطنين، ثم يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد وردَ الدويّ عند المتقدمين، فالدويّ عند الفارابي في شرحه لظاهرة الرنين هو تضخيم الصوت، قال: "فمتى تموج الهواء الذي حول الأوتار عندما تهتزّ، تآدى ذلك من المنافذ إلى تجويفاتها، فيحدث من الهواء المنحصر فيها دوي"⁽⁴⁾، وقال ابن سينا عن صوت الغنّة: "والميم والنون قد يكونُ منهما ما يُقتصرُ فيه على الدويّ الحادثِ من الهواءِ في تجويفِ آخرِ المنخر، ولا يُردّفُ حبسه عند الإطلاق بحفزٍ للهواءِ إلى خارجٍ، وهذا كغنة مجردة"⁽⁵⁾، وقال أيضاً عن صوت الصاد عند خروجه: "حتى يكون لانفلات الهواء كالدوي"⁽⁶⁾، فهو يُعبّر عن الأثر التفخيميّ المُصاحب للحروف المفخّمة.

(1) بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية من العربيّة واللاتينية واليونانية لمحمد ابن يوسف الهروي الطبيب (ت949هـ). مير سليم، إسماعيل باشا الباباني (ت1339هـ)، (1425هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تصحيح: رفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص164.

(2) جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن فخر الدين (ت بعد 776هـ)، عالم بالطب والتفسير واللغة والأدب. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص210، و1478، وكحالة، معجم المؤلفين، ج11، ص192.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص813.

(4) الفارابي، الموسيقى الكبير، ص584.

(5) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص92.

(6) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص120.

وتعريف التهانوي يركّز على التعريف اللفظي أو ما يسمّى لغةً، فقد ذكر أنّ الدويّ هو الصوت الذي لا يُفهم منه شيء⁽¹⁾، أمّا المتقدّمون فتعريفهم يركّز على الجانب الوظيفي والكيفيّة التي يحصل بها الدويّ، فتعريفهم أكثر دقّةً.

16.2 الضمّة:

يعرّف التهانوي الضمّة، بقوله: "هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضمّ عند النطق، فيحدث من ذلك صوت خفيّ مُقارِن للحرف إنّ امتدّ كان واوًا، وإنّ قصرَ كان ضمّةً... فقولهم ضمّ وفتح وكسر هو من صفة العُضو، وإذا سمّيت ذلك رَفْعاً ونَصْباً وجرّاً وجرّماً فهو من صفة الصوت، وعبروا عن هذه بحركات الإعراب؛ لأنّه لا يكون إلّا بسبب، وهو العامل، كما أنّ هذه الصفات إنّما تكون بسبب وهو حركة العُضو، وعبروا عن أحوال البناء بالضمّة والفتحة والكسرة والسكون؛ لأنّه لا يكون بسبب، أعني بعامل... قال بعضهم: الضمّ والفتح والكسر مجردة عن التاء ألقابُ البناء، والوقف والسكون يختصّ بالبنائيّ، والجرّم بالإعرابيّ، وسمّى سيبويه حركات الإعراب رَفْعاً ونَصْباً وجرّاً وجرّماً، وحركات البناء ضَمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً، فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علّمَ بهذه الألقاب أنّ عاملاً عملَ فيه يجوز زواله ودخولُ عاملٍ يعملُ خلافَ عمله، هكذا في كليّات أبي البقاء"⁽²⁾

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "تحريك الشفتين بالضمّ عند النطق..."، ويرى أنّ الضمّ من صفة العُضو وهو من حركات البناء،

(1) في حديث الإيمان، قال الصحابيّ عن الرجل الذي يُسمع صوته، ولا يُفهم كلامه: "تسمع دويّ صوته، ولا تفقه ما يقول". ابن منظور، لسان العرب، ج14، (دوي)، ص281.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1121.

ويرى أنّ الرفع من صفة الصوت وهو من حركات الإعراب، ثمّ يذكر المرجع الذي أخذ منه.

ويعود استعمال الضمّ بمعنى استدارة الشفتين إلى أبي الأسود الدؤلي، في قوله للكاتب: "فإن ضَمَمْتُ فمي؛ فانقط نقطةً بين يدي الحرف..."⁽¹⁾، وأتى التفريق بين علامات البناء والإعراب على يد سيبويه، قال السيرافي: "اعلم أنّ سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية..."⁽²⁾، وقال سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكَلِم من العربيّة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجرّ، والرفع، والجرّم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف"⁽³⁾، وذكر الحريريّ سبب تسمية الضمّ رفعاً، فقال: "لأنّ الضمّة من الواو، ومخرج الواو من الشفتين، وهما أرفعُ الفم"⁽⁴⁾، يعني المُشْرِفَتَيْن عليه، وقال الخوارزمي: "والضمّ ما وقع في أعجاز الكَلِم غير منوّن، نحو: يفعلُ"⁽⁵⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في أنّ الضمّ هو استدارة الشفتين، وفي أنّ الضمّ من الواو؛ لأنّ الضمّة إنّ امتدّت كانت واوًا، وإنّ قصرت كانت ضمّة.

(1) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، (1955م)، أخبار النحويّين البصريّين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، مصر، ص12.

(2) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص21.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(4) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت516هـ)، (1991م)، شرح ملحّة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل، ط1، إربد، الأردن، القسم الثاني: متن شرح ملحّة الإعراب، ص31.

(5) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت387هـ)، (1930م)، مفاتيح العلوم، راجعه: محمد كمال الدين الأدهمي، طبعه عثمان خليل، ط1، مصر، ص30.

17.2 الطنين:

يعرّف التهانوي الطنين، بقوله: "بالنون كحبيب، لغةً: صوتُ الذباب، وفي العُرْفِ الطَّبِيّ صوتٌ سمعه الإنسان لا من خارج، والفرق بينه وبين الدويّ أنّ صوتَ الطنين أحدٌ وأدقُّ، والدويّ أَلْيَنُ وأعظم، كذا في بحر الجواهر"⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالتمثيل ليذكر الوزن الصرفي للكلمة المُعرّفة، بقوله: "بالنون كحبيب"، ثمّ يستعين بالتعريف باللغة، بقوله: "لغةً: صوتُ الذباب"، ثمّ يعرفه عند الأطباء، ثمّ يفرّق بينه وبين الدويّ، ثمّ يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد ورد الطنين عند المتقدّمين، قال يعقوب الحضرمي: "يا سهّل، سمّعني صَفِيرَ السنين، وطَنِينَ النون، وَقَعَقَةَ العَيْن"⁽²⁾، وهو هنا ينبّه على ضرورة تبيين الغنة في النون، وشبهه أبو العلاء الهمداني الرنين الأنفي المتملّ في صوت الغنة بالطنين⁽³⁾، وقال إخوان الصفاء: "والأجسام الصلبة المُجوّفة كالأواني... إذا نُقِرَتْ طنّت زماناً طويلاً؛ لأنّ الهواء يتردّد في جوفها"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على التعريف اللفظي أو ما يسمّى لغةً، أمّا المتقدّمون فتعريفهم يركّز على الجانب الوظيفي الذي ينبّه على ضرورة تبيين الغنة في النون، فتعريفهم أكثر دقّة.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1140.

(2) الهمداني، التمهيد في معرفة التجويد، ص296.

(3) انظر: الهمداني، التمهيد في معرفة التجويد التمهيد، ص282.

(4) إخوان الصفاء (في القرن الرابع الهجري)، (1957م)، رسائل إخوان الصفاء وخلّان

الوفاء، دار صادر، بيروت، ج3، ص132-133.

18.2 الغنة:

ذكر التهانوي في تقسيمات الحروف، أن: "الغنة هي التي تظهر من تسريب الهواء، بعضها إلى جانب الأنف، وبعضها إلى الفم مع انطباق الشفتين... إنَّ الغنة والبُحُوحة سواءً كانتا ملذَّتين، أو غير ملذَّتين صفتان عارضتان للصوت يمتاز بهما عما يشاركه في الحدة والثقل، لكنهما ليسا مسموعين، فلا يكون التمييز الحاصل منهما تمييزاً في المسموع من حيث هو مسموع ونحوهما كطول الصوت وقصره، وكونه طيباً وغير طيب، فإنَّ هذه الأمور ليست مسموعة أيضاً... كذا في شرح المواقف في مبحث الأصوات"⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الوظيفي الذي يبين كيفية حدوث الغنة، ثم يستعين بالتعريف المنطقي أو الجوهرية، وذلك بتحديد الخصائص الجوهرية للشيء أو الذات، وليس للفظ الذي يدلّ عليه، ويرصد هذا النوع من التعريف الخصائص الجوهرية للشيء جنساً وفصلاً"⁽²⁾، فالغنة من الصفات الجوهرية للصوت، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد وردت الغنة عند المتقدمين، قال الخليل: "والخنة كالغنة، كأنَّ الكلام يرجع إلى الخياشيم"⁽³⁾، وقال سيبويه: "ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت؛ لأنَّ ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذلك الميم"⁽⁴⁾، وقال ابن دريد: "لأنَّ الغنة صوت من أصوات الخيشوم، والخيشوم مركب فوق الغار الأعلى وإليه يسمو هذا الصوت"⁽⁵⁾، وقال مكّي: "وتبين أنَّ

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص644. وانظر: مصطلح البحوحة في هذه الدراسة.

(2) لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، ص247.

(3) الفراهيدي، العين، ج4، ص142.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص435.

(5) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت321هـ)، (1344هـ)، جمهرة

اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف، ط1، حيدر آباد، ج1، ص7.

النون الخفيّة هي الغنّة⁽¹⁾، وقال أيضاً: "والغنّة حرف مجهور شديد، لا عمل للسان فيها"⁽²⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في التركيز على التعريف الوظيفي، إلا أنّ القيود المنطقيّة قد سيطرت على تعريف التهانوي.

19.2 الفتح:

يعرّف التهانوي الفتح، بقوله: "بالفتح وسكون التاء المثناة فوقانيّة عند أهل العربيّة يُطلق على نوع من الحركة، وهو من ألقاب المبني كما ستعرف، وعلى فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، ويُقال له التفخيم، وهو شديد ومتوسّط، فالشديد هو نهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، والمتوسّط ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسّطة، قال الداني: وهذا هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء، واختلفوا هل الإمالة فرع عن الفتح، أو كلّ منهما أصل برأسه؟ ووجه الأول أنّ الإمالة لا تكون إلا بسبب فإنّ فُقد لزم الفتح، وإنّ وُجدَ جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تُمال إلا وفي العرب من يفتحها، فدلّ اطراد الفتح على أصالته وفرعيّتها، كذا في الإتيان"⁽³⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح وسكون التاء المثناة فوقانيّة"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "وعلى فتح القارئ فاه بلفظ الحرف"، ثمّ يستعين بالتعريف بالمُرادف، بقوله: "ويقال له التفخيم"، ثمّ يستعين بالتعريف بالتقسيم، فالفتح إمّا شديد وهو معدوم في لغة العرب، وإمّا متوسّط وهو مُستعمل عند القراء، ثمّ يذكر اختلاف المتقدمين في أصالة الفتح والإمالة، ونلاحظ سيطرة القيود المنطقيّة عليه في تحديد أيّهما أصلٌ للآخر، ونلاحظ أنّه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

(1) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 268.

(2) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص 240.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 2، ص 1263.

ويرجع استعمال الفتح إلى أبي الأسود الدؤلي، في حديثه للكاتب: "إذا رأيتني قد فتحتُ في الحرف؛ فانقط نقطة فوقه على أعلاه"⁽¹⁾، وقد أشرنا سالفاً أنّ التفريق بين العلامات الخاصة بالإعراب والبناء أتى متأخراً على يد سيبويه⁽²⁾، ويقول أهل العربية في الفتح: "هو النصب، كأنّ الكلمة تنتصب في الفم انتصاباً"⁽³⁾، وذكر السهيلي أنّ لفظ الفتح من صفة العضو، والنصب من صفة الصوت⁽⁴⁾، وقال أيضاً: "الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف"⁽⁵⁾، وقال ابن جني: "كما يعبرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح... كل ذلك لأنّه أمرٌ قد عُرف غرضه والمعنى المعنيُّ به"⁽⁶⁾، وقال الجاحظ: "ثمّ اعلم أنّ أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير، والتنعيب، والتشديق، والتمطيط، والجهورة، والتفخيم"⁽⁷⁾، فالفتح الشديد يقترن بحركات الفم ودرجات انفتاحه، ونقل الخوارزمي معنى التفخيم عند الخليل بأنّه: "ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة، نحو: سأل"⁽⁸⁾، أي: فتحة الهمزة من سأل، وهذا ليس في مقابلة الإمالة، وقال الداني: "وأما المفتوح فحقه أن يؤتى بين منزلتين، بين التفخيم الشديد الذي يستعمله أهل الحجاز في نحو: الصلاة والزكاة، فينحون بالألف نحو الواو من شدة التفخيم، وهذه اللغة لا تستعمل

(1) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص12.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص13، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص20.

(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، (نصب)، ص434.

(4) انظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص67.

(5) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، (1992م)، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، ط1، لبنان، ص66.

(6) ابن جني، الخصائص، ج2، ص469.

(7) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، (1998م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة، ج1، ص146.

(8) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص30.

في القرآن؛ لأنه لا إمام لها، وبين الإمالة المحضة التي يستعملها القراء، وهي التي دون الكسر الصحيح⁽¹⁾، وقد عرفنا سالفاً أنّ الحركات أوائلٌ لحروف المدّ وأجزاء منها على حدّ قول ابن جني⁽²⁾.

وذكر سيبويه أنّ الألف: "ليس منها علاجٌ على اللسان والشفة، ولا تُحرّك أبداً، فإنّما هي بمنزلة النّفس"⁽³⁾، وهو يصفُ خروج الألف والفتحة بلا إعاقة من أعضاء النطق، وقال القرطبي: "الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر"⁽⁴⁾، يقصد بالآلة: عضو النطق.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في أنّ الفتح من صفة العضو، يعني: فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، وفي أنّ الفتح المتوسط هو المستعمل عند القراء، أمّا الفتح الشديد فمكروه ومعيب في القراءة.

20.2 المصوّتة⁽⁵⁾:

قال التهانوي: "قسم من الحروف وقد سبق"⁽⁶⁾. وقد ذكر سابقاً في تقسيمات الحروف، أنّ: "المصوّتة حروف المدّ واللين، أي: حروف العلة الساكنة التي حركة ما قبلها مجانسة لها... فالألف أبداً مصوّتة لوجوب كونها ساكنة وما قبلها مفتوحاً، وإطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي، وأمّا الواو والياء فقد تكونان صامتتين

(1) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص100-101.

(2) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص17-18، و23.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص336.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد، ص209.

(5) استخدم المحدثون مصطلح الصائت للدلالة على الحركات، يقول كمال بشر في مصطلح الصائت: "إنّ الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به أنّ يمرّ الهواء حرّاً طليقاً من خلال الحلق والنفم، دون أنّ يقف في طريقه أيّ عائق أو حائل، ودون أنّ يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أنّ يحدث احتكاكاً مسموعاً". بشر، كمال محمد، (1980م)، علم اللغة العام "الأصوات"، دار المعارف، القاهرة، ص74.

(6) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1559.

أيضاً، كذا في شرح المواقف⁽¹⁾، وذكر أيضاً أن: "الحروف المصوّتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زماناً بلا شبهة"⁽²⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالمرادف، بقوله: "المصوّتة حروف المدّ واللين"، ثمّ يستعين بالتعريف الشكليّ، بقوله: "حروف العلة الساكنة التي حركة ما قبلها مجانسة لها"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "الحروف المصوّتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زماناً بلا شبهة"، ونلاحظ أنه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد ذكر ابن سينا أن الألف المصوّتة وأختها الفتحة، والياء المصوّتة وأختها الكسرة، والواو المصوّتة وأختها الضمة⁽³⁾، وقال القرطبيّ: "وأما المصوّتة فالألف والواو والياء، وإنّما سمّيت مصوّتة لأنّ النطق بهنّ يصوّت أكثر من تصويته بغيرهنّ، لانتساع مخرجهنّ وامتداد الصوت بهنّ"⁽⁴⁾، فالمصوّتة لقبٌ لُقبت به حروف المدّ الثلاثة، وسمّاها ابن جني بالحروف الممّطولة⁽⁵⁾، واستعمل ابن سينا لفظ المصوّتات لحروف المدّ⁽⁶⁾، وقسم الفارابيّ المصوّتات إلى قصيرة التي هي الحركات، وطويلة التي هي حروف المدّ⁽⁷⁾.

ويتفق تعريف التهانوي مع تعريف المتقدمين في أنّ الحروف المصوّتة هي حروف المدّ لانتساع مخرجهنّ وامتداد الصوت بهنّ، إلاّ أنه يختلف مع الفارابيّ في أنّ المصوّتات تُطلق أيضاً على الحركات: الفتحّة والضمة والكسرة.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646.

(3) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص84.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد، ص97-98.

(5) انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص124، و128.

(6) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص126.

(7) انظر: الفارابي، الموسيقى الكبير، ص1075.

21.2 الحَرْف:

يعرّف التهانوي الحرف، بقوله: "بالفَتْح وسُكون الراء المهملة في العُرْف، أي: عُرْف العرب، كما في شرح المواقف، يُطلق على ما يتركّب منه اللفظ نحو: أ ب ت، لا ألف وباء وتاء، فإنّها أسماء الحروف لا أنفسها، كما في النظاميّ شرح الشافية⁽¹⁾، ويسمّى حرف التهجي وحرف الهجاء وحرف المبنيّ، وماهيّته واضحة بديهية وجميع ما ذكر في تعريفها المقصود منها التتبيه على خواصّها وصفاتها، وبهذا الاعتبار عرّفه القراء بأنّه صوتٌ مُعتمدٌ على مَقطعٍ مُحققٍ وهو أن يكون اعتماده على جزءٍ معيّن من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مَقطعٍ مقدّرٍ وهو هواء الفم إذ الأنف لا مُعتمد⁽²⁾ له في شيء من أجزاء الفم بحيث إنّهُ ينقطع في ذلك الجزء، ولذا يقبل الزيادة والنقصان، ويختصّ بالإنسان وضِعاً، كذا في تيسير القاري، وعرّفه ابن سينا بأنّه كفيّة تُعرّض للصوت بها، أي: بتلك الكيفية يمتاز الصوت عن صوت آخر مثله في الحدة والنقل تمييزاً في المسموع، فقوله كفيّة، أي: هيئة وضعيّة، وقوله تُعرّض للصوت أراد به ما يتناول عروضها له في طرف عروض الآن للزمان، فلا يردّ ما قيل إنّ التعريف لا يتناول الصوامت كالتاء والطاء والذال فإنّها لا تُوجد إلّا في الآن الذي هو بداية زمان الصوت أو نهايته فلا تكون عارضة له حقيقة، إذ العارض يجب أن يكون موجوداً مع المَعروض، وهذه الحروف الآنيّة لا توجد مع الصوت الذي هو زمنيّ، وتوضيح الدفع أنّها عارضة للصوت عروض الآن للزمان والنقطة للخطّ، فإنّ عروض الشيء للشيء قد يكون بحيث يجتمعان في

(1) شرح الحسن بن محمد النظام الأعرج النيسابوري (ت710هـ)، والشافية لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ). بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج5، ص328.

(2) الاعتماد: التقاء عضوين، أو جزأين من عضو واحد التقاء تاماً أو غير تامّ. انظر: الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص92.

الزمان وقد لا يكون، وحينئذٍ يجوز أن يكون كل واحد من الحروف الآتية طرفاً للصوت عارضاً له عروض الآن للزمان، وقوله مثله في الحدة والثقل؛ ليُخرج عن التعريف الحدة والثقل فإنهما وإن كانتا صفتين مسموعتين عارضتين للصوت يمتاز بهما ذلك الصوت عما يخالفه في تلك الصفة العارضة، إلا أنه لا يمتاز بالحدة صوتاً عن صوتٍ آخر يماثله في الحدة ولا بالثقل صوتاً عما يشاركه فيه، وقوله تمييزاً في المسموع؛ ليُخرج الغنة وهي التي تظهر من تسريب الهواء بعضها إلى جانب الأنف وبعضها إلى الفم مع انطباق الشفتين، والبُحُوحَة التي هي غلظ الصوت الخارج من الحلق، فإن الغنة والبُحُوحَة سواءً كانتا ملذتين أو غير ملذتين صفتان عارضتان للصوت يمتاز بهما عما يشاركه في الحدة والثقل، لكنهما ليسا مسموعين... وأما كون الصوت طيباً، أي: مُلائماً للطبع، أو غير طيب فأمرٌ يدركه الوجدان دون السمع فهما مطبوعان لا مسموعان... ولا يكون اختلاف الغنة والبُحُوحَة مُقتضياً لاختلاف المسموع، ولا اتحادهما مُقتضياً لاتحاده، بخلاف العوارض المسموعة...⁽¹⁾، وذكر أيضاً: "... وتسميتها بالحروف أولى من تسميتها بغيرها؛ لأنها أطراف الصوت، والحرف هو الطرف"⁽²⁾، ثم يُسهب في ذكر تقسيمات الحروف، فقد قسمها إلى ثمانية عشر قسمًا، وسنبيّن منها ما يتصل بالجانب الصوتي حسب الترتيب الهجائي المُعتمَد في هذه الدراسة.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح وسكون الراء المهملة"، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عرّفه القراء"، ثم يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "صوتٌ مُعتمَد على مقطع مُحقق..."، ثم يذكر تعريف ابن سينا للصوت، ويُسهب في شرحه

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص643-644.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص646.

مستعيناً بالتعريف المنطقيّ، ثمّ يستعين بالتعريف اللفظيّ، بقوله: "...والحرف هو الطرف"، ونلاحظ أنّه يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد استعملَ الحرفُ عند المتقدّمين للصوت المنطوق كما الرسم المكتوب⁽¹⁾، ونجدُ ذلك في حديث أبي الأسود الدؤلي للكاتب: "إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطةً على أعلاه، وإذا ضمنتُ فمي فانقط نقطةً بينَ يدي الحرف، وإذا كسرتُ فمي فاجعل النقطة تحتَ الحرف"⁽²⁾، ونجدُ ذلك أيضاً في تعريف السهيليّ للحركة، بقوله: "تحريك العضو... عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت"⁽³⁾، وفي تعريف ابن جني للإدغام: "تقريب صوتٍ من صوتٍ"⁽⁴⁾، وعرفه الفارسيّ: "تقريب الحرفِ الأوّل من الثاني"⁽⁵⁾، ولمّا كان الصوتُ ينقطع في أماكن محدّدة على طول مجرى النطق، ويتولّد عند كلّ نقطة ينقطع فيها صدىً معيّن تدركه الأذن؛ سمّى المتقدّمون الأوائل هذه الأصداً حروفاً؛ لأنّها تمثّل حدوداً ينقطع الصوت عندها، قال ابن جني: "اعلم أنّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفْسِ مُسْتطِيباً مُتَّصِلاً حتى يَعْرض في الحلق والهم والشفنتين مقاطعُ تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المَقَطْعُ أينما عُرِضَ له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"⁽⁶⁾، فالحروف

(1) جعل المحدثون مصطلح الحرف مساوياً لرمز الصوت ورسمه الكتابي، قال تمام حسن: "والحروف وحدات من نظام، وهذه الوحدات أقسام ذهنيّة لا أعمال نطقية، على نحو ما تكون الأصوات، والفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت، وبين الإدراك الذهني الذي للحرف". حسن، تمام، (1994م)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص73.

(2) السيرافي، أخبار النحويّين البصريّين، ص12.

(3) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص66.

(4) ابن جني، الخصائص، ج2، ص139.

(5) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج1، ص56.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

عنده مقاطع تعرض للصوت، وقال ابن سينا: "والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والتقل تميزاً في المسموع"⁽¹⁾، وميز سيويه بين الرمز الكتابي للحرف وبين الصوت المنطوق، فقال: "وهذه الحروف التي تَمَّتْها اثنين وأربعين جيدها وريدها، أصلها التسعة والعشرون، لا تُتَبَّين إلا بالمشافهة"⁽²⁾، وهو يقصد أن عدد الرموز تسعة وعشرون، أما أصواتها المنطوقة فعددتها اثنان وأربعون، وصوّرت هذه الأصداء بصور كتابية مبنية على اللفظ؛ لأنّ الخطّ يأتي في مرحلة لاحقة عن اللفظ، فاللفظ أصل للخط، والخط فرع على اللفظ⁽³⁾، واستعمل لها ذات المصطلح الذي استعمل للصوت المنطوق، فغدا الحرف مُشْتَرَكاً لفظياً استعمل في معنيين: الصوت المنطوق، والرسم المكتوب⁽⁴⁾، وأشار الزجاج (ت311هـ) إلى علاقة الرسم الكتابي للحرف بالصوت المنطوق له، بقوله عن الصاد والطاء: "ينطبق الحنك على اللسان بهما... وهما أيضاً مطبقتان في الخط"⁽⁵⁾.

(1) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص60.

(2) سيويه، الكتاب، ج4، ص432.

(3) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص44.

(4) يعيبُ المُحدِّثون هذه الازدواجية، ويرون التفريق واجباً بين المنطوق والمكتوب، لكنّ بعض المصطلحات التي قدّموها أوقعتهم فيما هربوا منه، مثل: مصطلح الصوت، وهو يطلق على أكثر من معنى، منها: الصوت المجرد (المسموع)، وصوت الحرف (الصوت اللغوي)، ولم يخلُ هذا المصطلح من نقد. انظر: الحمزاوي، محمد رشاد، (1988م)، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص233-234. أما المصطلحات الأجنبية كالفونيم فهي مصطلحات غريبة على اللغة، وليست في مجال البحث هنا، وإن أخذت بعداً صوتياً معيناً في علم الأصوات المعاصر.

(5) النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص294.

وقال الخليل في تعريفه للمعجم: "المعجم: حروف الهجاء المقطّعة؛ لأنها أعجميّة، وتعجيمُ الكتاب: تنقيطُه كي تستبين عجمته ويصحّ"⁽¹⁾، وذكر الخليل: "أنّ العرب يشتقّون من هجاء الحروف أفعالاً، فيقولون: دالٌّ مُدَوّلة"⁽²⁾، وقال الشعبي: "لله في كلّ كتاب سرٌّ، وسرّه في القرآن حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور"⁽³⁾، وروى الطبري بإسناده عن ابن عباس في قوله: (الْمَ [، (حَمَ]، (نَ]، قال: "اسمٌ مقطّع"⁽⁴⁾.

والحرف لغة: "حدُّ الشيء، وحرف كلّ شيء حدُّه، كالسيف"⁽⁵⁾، قال ابن جني: "وأما الحرف فالقولُ فيه وفيما كان من لفظه: أنّ (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يُراد بها حدُّ الشيء وحدّته، من ذلك حرف الشيء إنّما هو حدُّه وناحيته"⁽⁶⁾، وقال أيضاً: "ومن هنا سمّيت حروف المعجم حروفاً، وذلك أنّ الحرف حدُّ مُنقَطَعِ الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أنّ تكون سمّيت حروفاً لأنّها جهاتٌ للكلم ونواحٍ، كحروف الشيء وجهاته المُحدّقة به"⁽⁷⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريفين: الوظيفي، واللفظي.

(1) الفراهيدي، العين، ج1، ص238.

(2) الفراهيدي، العين، ج8، ص444.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص56.

(4) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، (2001م)، تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، مصر، ج1، ص208.

(5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2، (حرف)، ص42.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص13-14.

(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص14.

22.2 الحركة:

يعرّف التهانوي الحركة، بقوله: "الحركة بفتح الحاء والراء المهملة في العُرْف العامّ: النقل من مكانٍ إلى مكانٍ⁽¹⁾... والحركة كما تُطْلَق على ما مرَّ⁽²⁾ كذلك تُطْلَق على كَيْفِيَّةٍ عَارِضِيَّةٍ للصوت وهي الضمّ والفتح والكسر، ويقابلها السكون، قال الإمام الرازي⁽³⁾: الحركات أبعاضُ المصوّتات، أمّا أوّلاً؛ فلأنّ الحروف المصوّتة قابلةٌ للزيادة والنقصان، وكلّما كان كذلك فلَهُ طرفان ولا طرفَ في النقصان للمصوّتة إلاّ بهذه الحركات بشهادة الاستقراء، وأمّا ثانياً؛ فلأنّ الحركات لو لم تكن أبعاضَ المصوّتات لَمَا حصلت المصوّتات بتمديدِها، فإنّ الحركة إذا كانت مخالفةً لها ومددتها لم يمكنك أن تُدكّر المصوّت إلاّ باستئناف صامتٍ آخر يجعلُ المصوّت تبعاً له، لكنّ الحسّ شاهدٌ بحصول المصوّتة بمجرد تمديد الحركات، كذا في شرح المواقف⁽⁴⁾ في بحث المسموعات"⁽⁵⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "الحركة بفتح الحاء والراء المهملة"، ثمّ يستعين بالتعريف اللغوي، بقوله: "النقل من مكانٍ إلى مكانٍ"،

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص652.

(2) فقد عرّف الحركة في العُرْف العامّ، وعند الصوفيّة، وعند المتكلّمين، وعند الأشاعرة، وعند المعتزلة، وعند الحكماء. انظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص652-658.

(3) الفخر الرازي هو الإمام الكبير محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين (ت606هـ)، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. الزركلي، الأعلام، ج6، ص313، وزيدان، جرجي، (1957م)، تاريخ آداب اللغة العربيّة، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، بيروت، ج3، ص102.

(4) شرح المواقف للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)، والمواقف في علم الكلام لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت756هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1891.

(5) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص658.

ثم يذكر تعريفات المصطلح في كلّ مجال معرفيّ ينتمي إليه، ثمّ يستعين بالتعريف المنطقيّ، ويسمّيه بعضهم الجوهريّ؛ لأنّه يسعى إلى تحديد الخصائص الجوهرية للشياء أو الذات، وليس للفظ الذي يدلّ عليه، و"يرصد هذا النمط من التعريف الخصائص الجوهرية للشياء جنساً وفصلاً"⁽¹⁾، فقولته: "الحركة كفيّة عارضية للصوت"، فالحركة هي الجنس أو النوع الذي ينتمي إليه الصوت، والكفيّة العارضية، أعني: الضمّ والفتح والكسر، هي الفصل الذي يميّز الصوت عن بقية أنواع الكيفيات العارضة أو المصوّتات، وهذه من الخصائص الجوهرية للصوت، ثمّ يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "ويقابلها السكون"، وكما قلنا سابقاً: إنّ التعريف بأحد الضدين لا يُثبت حقيقة الضدّ المقابل؛ لأنّه لا يضع القارئ أمام دلالة واضحة، ويحيله إلى شيء آخر، ثمّ ينتقل إلى تعريف الإمام الرازيّ للحركات في أنّها أبعاض المصوّتات، حيث يستعين الرازيّ بالحجّة والدليل لإثبات ذلك، فأشباع الحركة يوّلّد حرف المدّ، واجتزاء حرف المدّ يُرجعه حركة قصيرة، ثمّ يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد مصطلح الحركة عند المتقدّمين من علماء العربية، فاللغة العربية لغة مقطعية، أي: إنّ نظامها يفرض ألاّ يُنطق الصوت خلوّاً من الحركة⁽²⁾، ويرى ابن جني أنّ الحركات أصوات ناقصة، وأنّها سمّيت حركات لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذبّه نحو الحروف التي هي أبعاضها⁽³⁾، وقال: "الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة"⁽⁴⁾، وقال أيضاً عن علاقة الحركة بحرف المدّ: "وأنّ

(1) لحسن، التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، ص 247.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 320.

(3) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 26-27.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 17.

الحركات أوائلٌ لها وأجزاءٌ منها"⁽¹⁾، وعَرَّف السهيليُّ الحركة، بقوله: "الحركة عبارةٌ عن تحريك العَضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف"⁽²⁾، وقسّم الفارابيُّ المصوِّتات إلى طويلة وقصيرة، وبين أنّ القصيرة هي التي تسمّى الحركات في العربية⁽³⁾.
 نلاحظ أنّ تعريفات المتقدمين أكثر وضوحاً وتفصيلاً من تعريف التهانوي؛ لأنّ القيود المنطقية تُسيطر على تعريف التهانوي.

23.2 السكون:

يعرّف التهانوي السكون، بقوله: "بضمّ السين والكاف هو يطلق على معنيين، أحدهما ما هو من صفات الحروف"⁽⁴⁾، يُقال الحروف إمّا مُتحرّك أو ساكن، ولا يُراد بهذا حلولُ الحركة والسكون فيها لأنّ الحُلُول من خواصّ الأجسام، بل يُراد بكونه متحرّكاً أنّ يكون الحرف الصامت بحيث يمكن أنّ يوجد عقبيه مصوّت من المصوِّتات، ويكونه ساكناً أنّ يكون بحيث لا يمكن أنّ يوجد عقبيه شيءٌ من تلك المصوِّتات، ثمّ إنهم بعد اتّفاقهم على عدم جواز الابتداء بالساكن إذا كان حرفاً مصوّتاً، اختلفوا في جواز الابتداء بالساكن الصامت، فقد منعه قومٌ للتجربة، وجوّزه آخرون لأنّ ذلك أي عدم إمكان الابتداء ربّما يختصُّ بلُغة العرب، ويجوز في لُغة أخرى، كما في اللُغة الخوارزمية مثلاً، فإنّنا نرى في المخارج اختلافاً كثيراً، فإنّ بعض الناس يقدر على التلقُّظ بجميع الحروف، وبعضهم لا يقدر على تلقُّظ بعضها⁽⁵⁾، وهل يمكن

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص23.

(2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص66.

(3) انظر: الفارابي، الموسيقى الكبير، ص1072.

(4) قال السهيلي: "فقولنا إذاً: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العَضو، وإذا

سمّيناها رفعاً، ونصباً، وخفضاً، وجزماً، فهي من صفة الصوت". السهيلي، نتائج الفكر

في النحو، ص67.

(5) في الأصل (البعض).

الجَمْع بين الساكنين؟ إمّا صامتٌ مُدغمٌ في مثله قبله مصوّت، نحو: (وَلَا الضَّالِّينَ)⁽¹⁾ فجائزٌ بالاتّفاق، وإمّا الصامتان أو صامتٌ غير مُدغمٍ قبله مصوّت، فجوّزه قومٌ كما في الوُفِّ على الثلاثيِّ الساكن الأوسط كزيد وعمر، بل جوّزوا أيضاً جَمْع ساكنين صامتين قبلهما مصوّت فيجتمَع حينئذٍ ثلاثة⁽²⁾ سواكن كما يُقال في الفارسيّة (كارد وكوشت)، ومنهم من منعه وجعل ثَمّة حركة مُختلّسة خفيّة جداً لا تُحسُّ بها على ما ينبغي، فيُظنُّ أنّه اجتمع ساكنان أو أكثر، وأمّا اجتماع ساكنين مصوّتين أو صامت بعده مصوّت فلا نزاع في امتناع ذلك، هكذا في شرح المواقف في بحث المسموعات، وثانيهما ما هو من صفات الأجسام...⁽³⁾، وقال التهانوي في موضع آخر: "والسكون عبارةٌ عن خلوّ العُضو عن الحركات عند النطق بالحروف، ولا يحدث بغير الحرف صوت، فينجزمُ عند ذلك، أي: ينقطع، فلذلك يسمّى جَزْماً اعتباراً بانجزام الصوت وهو انقطاعه، وسكوناً اعتباراً بالعُضو الساكن... والسكون يختصُّ بالبنائيِّ، والجزمُ بالإعرابيِّ..."⁽⁴⁾

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليِّ، في قوله: "بضمّ السين والكاف"، ثمّ يذكر أنّه يُطلق على معنيين، وسنتناول المعنى الأوّل الذي هو في مجال دراستنا، وهو أنّ السكون من صفات الحروف، ونلاحظ سيطرة القيود المنطقيّة عليه، بقوله: "ولا يُراد بهذا حلولُ الحركة والسكون فيها لأنّ الحُلُول من خواصّ الأجسام"، ثمّ يستعين بالتعريف بالنقيض، فالمتحرّك نقيضُ الساكن، ثمّ يستعين بالتعريف الشكليِّ، فالمتحرّك عبارةٌ عن حرف صامت يتبعه صائتٌ من الصوائت، وأمّا الساكن فعبارةٌ عن حرف صامت لا يتبعه صائتٌ من الصوائت، ثمّ يذكر اتّفاق علماء اللغة على عدم جواز الابتداء بساكن، واختلافهم في جواز الابتداء بالساكن الصامت؛ لأنّ عدم جوازه يختصُّ بلُغة العرب، ويجوز في لغة

(1) سورة الفاتحة، آية: 7.

(2) في الأصل (ثلاث).

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص962-963.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1121.

أخرى⁽¹⁾، ثم يذكر جواز الجَمْع بين ساكنين وشرطه⁽²⁾، ويمثّل على ذلك من العربية، ويذكر كذلك اجتماع ثلاثة سواكن، إلاّ أنّه يضرب مثلاً من الفارسيّة، لا العربيّة⁽³⁾، ثمّ يذكر المرجع الذي أخذ منه، ويستعين كذلك بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "والسكون عبارة عن خلوّ العُضْو عن الحركات عند النطق بالحروف"، ويستخدم التعريف اللغوي، بقوله: "فينجزمُ عند ذلك، أي: ينقطع".

ومن المَعْلوم لدينا أنّ التقسيمَ إلى علامات إعراب وبناء هو من وَضَع سيبويه، ذكر ذلك السيرافيّ، قال: "اعلم أنّ سيبويه لَقّب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية..."⁽⁴⁾، قال سيبويه: "هذا بابُ مجاري أواخرِ الكَلِم من العربيّة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"⁽⁵⁾، وأورد ابنُ جنّي باباً سمّاه: (باب في إيراد المعنى المُراد بغير اللفظ المُعتاد)، وضرب ابن جنّي أمثلةً على ذلك من المصطلحات، فقال: "وكما يُعبّرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف، وبالوقف عن الجزم، كلّ ذلك لأنّه أمرٌ قد عُرف غرضه والمعنى المعنويّ به"⁽⁶⁾،

(1) كان أبو علي الفارسي من أوائل من قالوا بتجويز الابتداء بالسواكن في لغة العجم، وامتناع ذلك في لغة العرب من جهة أنّ نظامها يفرض ذلك. ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص91.

(2) منع البصريّون الجمع بين ساكنين في وسط الكلمة، وأجازه الكوفيّون. انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، (1985م)، إدغام القراء، تح: محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الشهاب، باتنة، ط2، الجزائر، ص30، و37، والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، (1985م)، ما ذكره الكوفيّون من الإدغام، تح: صبيح التميمي، دار البيان العربي، ط1، جدة، ص82.

(3) في العربيّة أمثلة على اجتماع ثلاثة سواكن في مقطع واحد، ويسمّى المقطع المتماذّ، وهو من المقاطع النادرة والمكروهة في العربيّة، نحو: (ضالٌّ، حارٌّ، ادهامٌ، احمازٌ)، في حالة الوقف. انظر: أنيس، الأصوات اللغويّة، ص92-94.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص21.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(6) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص469.

قال السهيلي: "فقلنا إذا: فَتَّحْ، وَضَمٌّ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ، هو من صفة العُضْو، وإذا سَمِينَاها رَفَعًا وَنَصْبًا وَخَفْضًا وَجَزْمًا، فهي من صفة الصوت؛ لأنَّه يَرْتَفِعُ عند ضَمِّ الشفتين، وَيَنْتَصِبُ عند فَتْحِهما، وَيَخْفِضُ عند كَسْرِهما، وَيَنْجِزُ عند سُكُونِهما"⁽¹⁾، والمَقْصود بالسكون هو عَدَمُ الحِركَةِ⁽²⁾، أو سَلْبُ الحِركَةِ⁽³⁾، ونِظامِ العِربِيَّةِ لا يَسْمَحُ بأن يُنطَقَ الحِرفُ مَجْرَدًا مِنَ الحِركَةِ، ساكِنًا كان أو مُتَحَرِّكًا، فنِظامُ نُطْقِ الأصواتِ في اللِغَةِ العِربِيَّةِ نِظامٌ مَقْطِعيٌّ بِمُقْتَضَى كِلامِ العِربِ، وذكِرَ ذلكِ سِيبويه عن شِيعهِ الخِليلِ عِندما سأل أصحابَه: "كيف تَقولون إذا أَرَدْتُمْ أن تَلْفِظوا بِالْكَافِ التي في لِكَ وَالْكَافِ التي في مالِكِ، والباءِ التي في ضَرْبٍ؟ فِقالَ لَه: نَقولُ: باءِ كَافٍ، فِقالَ: إنَّما جِئْتُمْ بِالْأَسْمِ وَلَمْ تَلْفِظوا بِالْحِرفِ، وَقالَ: "أقولُ: كَه، وَبِه، فِقالنا: لِمَ أَلْحَقْتَ الهاءَ؟ فِقالَ: رأيتُهُم قالوا: عِه، فَأَلْحَقوا هاءً، حَتى صَيروها يُسْتَطاعُ الكِلامُ بها؛ لأنَّه لا يُلفِظُ بِحِرفٍ... فهذه طَريقَةُ كَلِّ حِرفٍ كان مُتَحَرِّكًا، وَقَدْ يَجوزُ أن يَكُونَ الألفُ هِنا بِمَنْزِلَةِ الهاءِ لِقَربِها مِنْها وَشَبَهِها بها، فِقالَ: باءِ، وكا، كما تَقولُ: أنا"⁽⁴⁾، وذكِرَ سِيبويه أنَّ الخِليلَ أَجابَهُم عَنِ نُطْقِ الحِرفِ السَّاكِنِ في ياءِ (غِلامِي)، وِباءِ (اضْرِبْ)، وِدالِ (قَد)، فِقالَ: "أقولُ: (اب، وِاي، وِاد)، فَأَلْحِقُ أَلِفًا مَوْصُولَةً... وَأنتَ لا تَسْتَطِيعُ أن تَكَلِّمَ بِسَّاكِنٍ في أوَّلِ اسْمٍ، كما لا تَصِلُ إلى اللفظِ بِهذهِ السَّواكِنِ، فَأَلْحَقْتَ أَلِفًا حَتى وَصَلْتَ إلى اللفظِ بها، فَكَذلكَ تُلْحِقُ هِذهِ الألفاتِ حَتى تَصِلَ إلى اللفظِ بها"⁽⁵⁾، وَهَذا ما حَدَا بابنِ جِني أن يَقَرَّرَ قاعِدَتَه التي نَصَّها: "لا سَبيلَ إلى النطقِ بِالْحِرفِ الواحِدِ مَجْرَدًا مِنْ غِيرِهِ، ساكِنًا كان، أو مُتَحَرِّكًا"⁽⁶⁾.

(1) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 67.

(2) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1، ص 54.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، ص 67.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 320.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 321.

(6) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 28.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب الوظيفي والتمثيلي، أما تعريف المتقدمين فيركّز على الجانب اللغوي اللفظي.

24.2 الصوت:

يعرّف التهانوي الصوت، بقوله: "بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ الْوَاوِ مَا هِيَ بِدِيهِيَّةٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ، وَقَدْ اشْتَبَهَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ⁽¹⁾ مَا هِيَ بِسَبَبِهِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ، فَقِيلَ الصَّوْتُ هُوَ تَمَوُّجُ الْهَوَاءِ، وَقِيلَ هُوَ قَلْعٌ أَوْ قَرَعٌ، وَالْحَقُّ أَنَّ مَا هِيَ لَيْسَتْ مَا ذَكَرَ بَلْ سَبَبُ الصَّوْتِ الْقَرِيبِ التَّمَوُّجُ، وَلَيْسَ التَّمَوُّجُ حَرَكَةً انْتِقَالِيَّةً مِنْ هَوَاءٍ وَاحِدٍ بَعِينِهِ، بَلْ هُوَ صَدْمٌ بَعْدَ صَدْمٍ، وَسُكُونٌ بَعْدَ سُكُونٍ... لِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَ التَّمَوُّجُ حَصَلَ الصَّوْتُ، وَإِذَا انْتَفَى؛ انْتَفَى، فَإِنَّا نَجِدُ الصَّوْتُ مُسْتَمِرًّا بِاسْتِمْرَارِ تَمَوُّجِ الْهَوَاءِ الْخَارِجِ مِنَ الْحَلْقِ وَالْآلَاتِ الصَّنَاعِيَّةِ وَمُنْقَطِعًا بِانْقِطَاعِهِ... وَسَبَبُ التَّمَوُّجِ قَلْعٌ، أَيْ: تَقْرِيقٌ، أَوْ قَرَعٌ، أَيْ: إِمْسَاسٌ... فَيُسْمَعُ الصَّوْتُ لَوْصُولِهِ إِلَى السَّامِعَةِ لَا لِتَعَلُّقِ حَاسَّةِ السَّمْعِ بِذَلِكَ الصَّوْتِ، يَعْنِي الْإِحْسَاسَ بِالصَّوْتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَصَلَ الْهَوَاءُ الْحَامِلُ لَهُ إِلَى الصَّمَاخِ... وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّوْتُ مَوْجُودٌ خَارِجَ الصَّمَاخِ... اعْلَمْ أَنَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ إِنْ لَمْ يَشْتَمَلْ عَلَى حَرْفٍ فَهُوَ صَوْتٌ، وَإِنْ اشْتَمَلْ وَلَمْ يُفِدْ مَعْنَى فَهُوَ لَفْظٌ، وَأَنْ أَفَادَ مَعْنَى فَهُوَ قَوْلٌ... كَذَا فِي كَلِمَاتِ أَبِي الْبَقَاءِ⁽²⁾، وَالصَّوْتُ عِنْدَ النَّحَاةِ لَفْظٌ حُكِّيٌّ بِهِ صَوْتٌ، أَوْ صَوْتٌ بِهِ... هَكَذَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْهَدَايَةِ⁽³⁾ وَشُرُوحِ الْكَافِيَةِ⁽¹⁾»⁽²⁾.

⁽¹⁾ في الأصل (البعض).

⁽²⁾ كليات أبي البقاء، أو كليات العلوم في اللغة للقاضي أيوب بن موسى أبي البقاء الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (ت1094هـ). سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، ص293-294، ومير سليم، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج2، ص380.

⁽³⁾ الهداية شرح البداية لبرهان الدين أبي الحسن المرغيناني (ت593هـ). سركيس، معجم المطبوعات، ج2، ص1739.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفُتح وسُكون الواو"، ثمّ يستعين بالتعريف المنطقيّ، بقوله: "سبب الصوت القريب التَمَوُّج"، وقوله: "لأنّه متى حصل التَمَوُّج حصل الصوت، وإذا انتفى؛ انتفى"، وقوله: "وسبب التَمَوُّج قَلْع، أي: تَفْرِيق، أو قَرَع، أي: إمساسٌ"، ثمّ يعرّف الصوت عند النحاة، ثمّ يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد وردَ الصوت عند المتقدّمين بمعنيين: أوّلهما: الصوت المجرّد المسموع، وثانيهما: صوت الحرف اللغويّ، حيث عرّف الجاحظ الصوت بأنّه: "آلةُ اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع"⁽³⁾، والصوت عند إخوان الصفاء: "قَرَعٌ يحدث من الهواء إذا صدمت الأجسامُ بعضها بعضاً، فتحدث بين دَينِكَ الجسمين حركة عرضيّة تسمّى صوتاً"⁽⁴⁾، والصوت عند ابن جنّي: "عَرَضٌ يخرج مع النَّفْس مُسْتطِيلًا مُتَّصِلًا، حتى يعرّض له في الحلق والفم والشفتين مقاطعٌ تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أيّما عَرَضٌ له حرفاً، وتختلفُ أجراسُ الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"⁽⁵⁾، فالصوت عند ابن جنّي هو العَرَض، و"العَرَض هو ما لا يكون له ثبات...

(1) من شروحيها: شرح الكافية لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، وقد شرح فيها مختصره المعروف الكافية في النحو، وعلى الكافية شروح وحواشٍ كثيرة، وأهم شروحيها: شرح رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1370-1376، والفوائد الضيائية، أو شرح ملاً جامي على الكافية، لأبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت898هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص672.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1098-1100.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص79.

(4) إخوان الصفاء، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، ج3، ص95.

(5) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

وقيل: الدنيا عَرَضٌ حاضرٌ تنبئها أن لا ثباتَ لها⁽¹⁾، أمّا الثابت والجوهر والأصل فهو النَّفْسُ الحامل للصوت وهو أساس تكوينه⁽²⁾، فقد تتخذ من الأوضاع المختلفة لأعضاء النطق نقطة البداية لنشأة مختلف الأصوات، وكذلك المصطلحات المتعلقة بها، وعرفه ابن الطحّان الموسيقيّ بأنّه: "هواءٌ يخرج من الرئة، فيصدم اللسان والحَنَك والأسنان، ويرتقي في باطن المناخر، ويجري نحو اللسان والشفة، فيصير نغماً مؤلّفة، فما كان جهيراً فهو منسوب إلى الحَنَجرة، وما كان دقيقاً نُسب إلى الصدر"⁽³⁾، والصوت عند ابن سينا هو تموجٌ هواء النَّفْس الناتج عن قَلْع أو قَرَع⁽⁴⁾، وقال الفارابي: "والتصويت الإنسانيّ يحدث بسلوك الهواء في الحلق، وقرعه مُقَعَّرات أجزاء الحُلوق، وأجزاء سائر الأعضاء التي يسلك فيها"⁽⁵⁾، وعرف ابن رشد التصويت: "هو صوت ما من متنفس، وهو الذي يوجد فيه نغم وإيقاع ولفظ، ولذلك سميت كثير من الآلات مصوّتة على جهة التشبيه بالحيوان، مثل المزمار وأشباهه"⁽⁶⁾، وقال الفارابي: "إنّ الإنسان وسائر الحيوان المصوّتة،

⁽¹⁾ الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ)، (2009م)، المفردات في غريب القرآن، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ج2، ص430.

⁽²⁾ انظر: الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت606هـ)، (1938م)، التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية، ميدان الجامع الأزهر، ط1، مصر، ج1، ص11-12.

⁽³⁾ ابن الطحّان، أبو الحسن محمد بن الحسيني (ت450هـ)، (1976م)، حاوي الفنون وسلوة المحزون، تح: زكريا يوسف، المجمع العربي للموسيقى، وزارة الثقافة، بغداد، ص17.

⁽⁴⁾ انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص56-57.

⁽⁵⁾ الفارابي، الموسيقى الكبير، ص1066.

⁽⁶⁾ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت595هـ)، (1994م)، تلخيص كتاب النفس، تح: الفرد. ل. عبري، ومراجعة: محسن مهدي، وتصدير: إبراهيم مذكور، المجلس الأعلى للثقافة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص82. ومعنى

لها بالطباع في كلِّ حال من أحوالها اللذيذة أو المؤذية نَعَمَّ تستعملها، وهذه سوى الأصوات التي يستعملها الحيوان علاماتٍ يُؤنِّن بها بعضها بعضاً بأمر من الأمور، وأكثر هذه هي في الإنسان، وهي الأصوات التي يركَّب الإنسان منها الألفاظ، وهذه خاصَّة بالإنسان⁽¹⁾.

وتعريف التهانوي يركِّز على الصوت المجرد المسموع، أمَّا تعريف المتقدمين فهو أكثر دقة ووضوحاً، حيث يركِّز تعريفهم على الصوت المجرد، وعلى صوت الحرف اللغويّ، وهو ما نلاحظه في تعريف ابن جني.

25.2 اللفظ:

يعرّف التهانوي اللفظ، بقوله: "بالفَتْح وسُكُون الفاء في اللغة الرَّمِي، يُقال أكلتُ الثمرة ولفظتُ النواة، أي: رميتها، ثم نُقِل في عُرْف النحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى المَلْفُوظ، كالخَلْق بمعنى المَخْلُوق إلى ما يتلفَّظ به الإنسان حقيقةً كان أو حُكماً مهملًا كان... ثم الحروف الهجائية نوعٌ من أنواع اللفظ، ولذا عرّفه بعضهم⁽²⁾ كما يتلفَّظ به الإنسان من حرفٍ فصاعداً، ولا يصدّق التعريف على الحروف الإعرابية كالواو في أبوك؛ لأنّها في حُكم الحركات نائبةٌ منابها، وقيل اللفظ صوتٌ يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً، والمراد بالصوت الكيفيّة الحاصلة من المصدر، والمراد بالاعتماد أن يكون حصولُ الصوت باستعانة المخارج، أي: جنس المخارج إذ اللام تبطل الجمعيّة فلا يرد أن الصوت فعل الصائت؛ لأنّه مصدر، واللفظ هو الكيفيّة الحاصلة من المصدر، وأنّ الاعتماد من خواصّ الأعيان والصوت

الحيوان في عرف الفلاسفة: الكائن الحيّ. صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ص503-505، وسرور، إبراهيم حسين، (2008م)، المعجم الشامل للمصطلحات العلميّة والدينيّة، دار الهادي، ط1، بيروت، ج2، ص549-550.

(1) الفارابي، الموسيقى الكبير، ص63.

(2) في الأصل (البعض).

ليس منها، وإنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة فوجب أن لا يكون اللفظ إلا من ثلاثة أحرف كلَّ منها من مخرج... كذا في غاية التحقيق⁽¹⁾... وذكر الفاضل الجليبي⁽²⁾ في حاشية المطوّل⁽³⁾ أنَّ اللفظ صوت يَعتمد على مخارج الحروف، ثمَّ قال: والمختار أنَّه كَيْفِيَّة عارضة للصوت الذي هو كَيْفِيَّة تحدث في الهواء من تموجِه، ولا يلزم قيام العَرَض بالعَرَض المَمْنوع عند المتكلمين؛ لأنَّهم يمنعون كون الحروف أموراً موجودة، انتهى⁽⁴⁾.

نلاحظ أنَّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالْفَتْح وسُكُون الفاء"، ثمَّ يستعين بالتعريف اللغوي، بقوله: "في اللغة الرّمي"، ثمَّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "وقيل اللفظ صوتٌ يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً"، ونلاحظ أنَّه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

ذكر الجاحظ أنَّ اللفظ من الأدوات التي تستطيع أن توصل فيها ما في نفسك إلى الآخرين، والإشارة واللفظ شريكان⁽⁵⁾، وذكر ابن جني أنَّ

(1) غاية التحقيق لمحمد بن عمر الأحمسيكتي حسام الدين (ت644هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون، ج2، ص1848.

(2) حسن چليبي بن محمد شاه الفناري، الملقب بملاً حسن شلبي (ت886هـ)، وله حاشية على المطوّل. كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص213، وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص474.

(3) المطوّل لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص474.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1410-1412.

(5) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص78. فاللفظ والرمز والخطّ والعدد ودلالة الحال، تدخل في علم العلامات، أو علم السميولوجيا. انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص76، و140، و169، وشتوح، عامر، (2009م)، ملامح التفكير السيميائي في اللغة عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ص11، و50، و51، ومختار، مأس، (2011م)، السميولوجيا والعلامة المفهوم والمصطلح، مجلة الرافد، دائرة الثقافة، حكومة الشارقة، الإمارات العربيّة، عدد172، ص73.

الخطّ يأتي في مرحلة لاحقة عن اللفظ⁽¹⁾، وقال الخفاجي: "وإنّما فزع العقاء إلى الحروف في المواضع؛ لأنّها أسهل وأوسع، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها"⁽²⁾، وقال مكّي في حروف اللين: "لأنّهنّ يخرجن من اللفظ في لين"⁽³⁾، وقال أيضاً: "كنا نُميل أكثر اللفظ في القرآن قبل مجيء الإنطائي"⁽⁴⁾...⁽⁵⁾، وقال أيضاً: "فلا بُدّ للقارئ المُجوّد أن يلفظ بالضاد مفحّمةً..."⁽⁶⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب الوظيفي، أمّا المتقدّمون فكان تركيزهم على فوائد اللفظ، دون تعرّضهم لتعريفه.

26.2 المخرج⁽⁷⁾:

يعرّف التهانوي المخرج، بقوله: "اسمُ ظرف من الخروج هو عند القراء والصرفيين عبارة عن موضع خروج الحرف وظهوره وتميّزه عن غيره بواسطة صوت، وقيل المخرج عبارة عن الموضع المولّد للحرف، والأوّل أظهر، كذا في تيسير القارئ والدقائق المحكمة، ومعرفة المخرج تحصل بأن تُسكّنه وتُدخل عليه همزة الوصل وتتنظر أين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثمّة مخرجه، ألا ترى أنّك تقول: اب، وتسكّت فتجدُ الشفتين قد انطبقت

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص44.

(2) الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان (ت466هـ)، (1982م)، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص49.

(3) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص126.

(4) أبو طاهر محمد بن الحسن بن علي الأنطائي (ت قبل 380هـ)، إمام ومقرئ شهير. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص106.

(5) القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984م)، دفاعاً عن القراءات تمكين المدّ في "آتي" و"آمن" و"آدم" وشبهه، تح: أحمد حسن فرحات، دار الأرقم، ط1، بيروت، ص45.

(6) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص184.

(7) المُخرَج (هكذا ضبط سيبويه في الكتاب). انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص435.

إحداهما على الأخرى، كذا في بعض شروح الشافية...⁽¹⁾، ثم يُسهب في ذكر اختلاف القراء ومتقدّمي النحاة في عدّدٍ مَخارج الحروف، وتفصيل المَخارج⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف اللفظي، بقوله: "اسمُ ظرفٍ من الخروج"، ثمّ يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء والصرفيين"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "عبارةً عن موضع خروج الحرف وظهوره وتميُّزه عن غيره بواسطة صوت"، ثمّ يذكر طريقة معرفة مخرج الصوت، ونلاحظ أنّه يذكر المراجع التي أخذ منها.

والمخرج عند المتقدّمين هو نقطة الانسداد أو التضييق التي يحدث عندها حبس الهواء، حيث ينتج الصوت الذي نسمعه، وقد استعمل الخليل الموضع بمعنى مخرج الحرف في أكثر من مكان⁽³⁾، واستخدم كذلك سيبويه وابن جني وابن سينا وغيرهم المخرج والموضع⁽⁴⁾، واستخدم ابن جني المقاطع أيضاً⁽⁵⁾، واستخدم ابن سينا المحابس⁽⁶⁾، واستخدم ابن دريد مجاري الحروف للتعبير عن المَخارج⁽⁷⁾، وقال سيبويه: "المجهور حرف أشبع

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1492.

(2) انظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1492-1493.

(3) انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص58، و ج8، ص111.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص193، و195، و434، و464، وابن جني،

الخصائص، ج1، ص233، وابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص116.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

(6) انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص60. ونرى أنّ علماء العربيّة

المتقدّمين لم تكن واضحة لديهم نقطة الانسداد التي يجري فيها حبس الهواء، وذلك لعدم توقُّر وسائل التشريح في عصرهم، ولذلك اكتفوا بذكر هذه المصطلحات دون أن يحدّدوا معناها. الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القديما في ضوء علم اللغة المعاصر، ص48.

(7) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص8.

الاعتماد في موضعه...⁽¹⁾، فالاعتماد: ارتكاز عضو النطق على موضع الحرف، وعَرَّف الداني المخرج بأنه: "الموضع الذي ينشأ منه الحرف"⁽²⁾، يعني المكان، وقال ابن درستويه: "وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها مُعتمَد في حلق ولا غيره؛ لأنها من الحروف الهاوية في الجوف، وإنما مَقطَعُها في أقصى الحلق، والحروف كلها مَقطَعُها هناك؛ لأنَّ الصوت كلّه إنّما يخرج من الحلق، ثمَّ يحصره المُعتمَد، فيصيرُه حرفاً"⁽³⁾، وذكر الليث⁽⁴⁾ الكيفية التي كان يَحْتَبِرُ بها الخليلُ الحروفَ، وذلك بإدخال همزةٍ من قبل الحرف، فقال: "وإنّما كان ذَوَاقُه إيّاها أنّه كان يفتح فاه بالألف، ثمَّ يُظهر الحرف، نحو: اب، ات... فوجد العَيْنَ أدخَلَ الحروف في الحلق؛ فجعلَها أوّل الكتاب..."⁽⁵⁾، وهذه الطريقة تجرّد الحرف ممّا يلحقه من أصوات الفقلقة، وهي تُستعمل لاختبار المخرج، أي: نقطة النقاء عضوي النطق. وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في تركيز كلا الطرفين على التعريف الوظيفي.

⁽¹⁾ سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

⁽²⁾ الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص102.

⁽³⁾ ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص34. وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6. فالقدامي يرون أنّ الأصوات كلها تنشأ من أقصى الحلق، ويسمّون ذلك المقطع، ثمَّ يتحدد الصوت عن طريق حصره في مكان ما في الفم ويسمّون ذلك المكان المعتمد. عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص39.

⁽⁴⁾ الليث بن رافع بن نصر بن سيّار (ت190هـ). الحموي، ياقوت (ت626هـ)، معجم الأدباء، مراجعة دائرة المعارف العمومية، دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ج17، ص43-44.

⁽⁵⁾ الفراهيدي، العين، ج1، ص47.

27.2 المقطع:

يعرّف التهانوي المَقْطَع، بقوله: "بَفَتْحِ الطَّاءِ المَخْفَفَةِ على أَنَّهُ اسم ظرف، قِيلَ هو حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن، فَضَرَبَ مَرَكَّبَ من ثلاثة مَقَاطِع، ومُوسَى من مقطعين، وقِيلَ هو الحركة الإعرابِيَّة وقد استعمله الشيخ في الشفاء⁽¹⁾ بإزاء الحركة، وقد يُفسَّر بالوقف لأنَّه ينقطع عنده الكلام، كذا في شرح المطالع⁽²⁾ في التقسيم الأوَّل للمُفْرَد، ويُطَلَق على مخرج الحرف أيضاً، ولذا يُقال الحرف صوتٌ مُعْتَمِدٌ على مَقْطَعٍ مُحَقَّقٍ كما مرّ..."⁽³⁾

نلاحظ أَنَّهُ يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بَفَتْحِ الطَّاءِ المَخْفَفَةِ"، وقوله: "هو حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن"، ثمَّ يستعين بالتعريف بالتمثيل، بقوله: "فَضَرَبَ مَرَكَّبَ من ثلاثة مَقَاطِع، ومُوسَى من مقطعين"، ثمَّ يذكر أَنَّ المَقْطَع يأخذ وظائف متعدّدة في الاستعمال، فيُستعمل للدلالة على الحركة الإعرابِيَّة (وظيفة نحويّة)، ويُستعمل للدلالة على الوَقْف (وظيفة دلاليّة)، ويُستعمل للدلالة على مخرج الحرف (وظيفة صوتيّة)، ونلاحظ أَنَّهُ يذكر المرجع الذي أخذ منه.

(¹) الشفاء في المنطق، لأبي عليّ حسين بن عبد الله المعروف بابن سينا، الشيخ الرئيس (ت428هـ)، وعليه شروح. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1055.

(²) مطالع الأنوار، لقطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت766هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص918-920. ومن شروحه لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، أو شرح المطالع في المنطق، لسراج الدين أبي التّناء محمود بن أبي بكر الأرموي (ت682هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص427. وشرح السيد الجرجاني على مطالع الأنوار، وهو عليّ بن محمد عليّ، المعروف بالشريف الجرجاني (ت816هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص919-920.

(³) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1631.

وقد أشار الخليل إلى أنّ اللغة العربيّة تعتمد على النظام المقطعيّ في نُطق أصواتها، أي: لا يُنطق صوتٌ صحيحٌ مجرداً عن حركة أو حرف مدٍّ، وهذا النظام هو الذي استُعْمِلَ في وصف الأصوات، وقال الفارابيّ: "وكلّ حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير فُرن به، فإنّه يسمّى المقطع القصير، والعربُ يُسمّونه الحرف المتحرّك، من قِبَلِ أنّهم يُسمّون المصوّتات القصيرة حركاتٍ... وكلّ حرفٍ غير مصوّت فُرن به مصوّت طويل، فإنّما تُسمّيه المقطع الطويل"⁽¹⁾، وقال ابنُ رُشد: "والمقطع هو الذي يأتلف من حرفين: مصوّت، وغير مصوّت"⁽²⁾، واستُعْمِلَ المقطع كذلك للتعبير عن أماكن قَطْعِ الصوت، التي يتولّد عندها الصوت اللغويّ، ويكون مخرج الحرف، وهو الذي جعل القرطبيّ والخفاجيّ يعرفان الحروف بأنّها مقاطع⁽³⁾، قال ابن جنّي: "اعلم أنّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَسِ مُسْتطِيباً متّصلاً، حتى يَعْرضُ له في الحلق والشمّ والشفّتين مقاطعٌ تشبّهه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطعُ أينما عُرِضَ له حرفاً، وتختلف أجزاؤُ الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على جانبيين: الجانب الشكليّ، وهو جانب يتّصل بعلم الصرف، وجانب صوتيّ، وهو يتّفق مع ما ذهب إليه ابن جنّي والقرطبيّ والخفاجيّ، وهو الدلالة على مخرج الحرف.

(1) الفارابي، الموسيقى الكبير، ص1075.

(2) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت595هـ)، (1938م)، تفسير ما بعد الطبيعة، تح: مورييس بوجاس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص892.

(3) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص71، والخفاجي، سرُّ الفصاحة، ص26.

(4) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

الفصل الثالث:

حدود الأداء الصوتي:

1.3 اجتماع الساكنين:

يعرّف التهانوي اجتماع الساكنين، بقوله: "على حدّه⁽¹⁾ وهو جائزٌ، وهو ما كان الأوّل حرف مدّ، والثاني مُدغماً فيه⁽²⁾، كدَابَّةٌ وَخُوَيْصَّةٌ في تصغير خاصّة، واجتماعُ الساكنين على غير حدّه، وهو غيرُ جائز، وهو ما كان على خلاف الساكنين على حدّه، وهو إمّا أن لا يكون الأوّل حرف مدّ، أو لا يكون الثاني مُدغماً فيه، كذا في السيّد الجرجاني⁽³⁾"⁽⁴⁾.

(1) قوله: "على حدّه"، أي: على طريقه الجائز، ويسمّى المُعْتَقَر. انظر: الأسمر، راجي، (1997م)، المعجم المفصّل في علم الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص47، والعبد، فريال زكريا، (2005م)، الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان، القاهرة، ج1، ص159، والمبرّد، المقتضب، ج1، ص238، و302، و321، ج3، ص168.

(2) يقصد: والثاني مُدغماً في مثله. انظر: الأسمر، المعجم المفصّل في علم الصرف، ص151. ويُعْتَقَر اجتماع الساكنين إذا كان الأوّل حرف مد، والثاني مُدغماً في مثله، وكان ذلك في كلمة واحدة، وقد ألحق النحويّون ياء التصغير بحروف المدّ؛ فاعتقروا اجتماع الساكنين في تصغير دابّة: دويّبة، قال المبرّد: "حرف المدّ يقع بعده الساكن المدغم؛ لأنّ المدّة عوض من الحركة، وأنك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتماداً واحدة، نحو قولك: دابّة...". المبرّد، المقتضب، ج1، ص319.

(3) قوله: "في السيّد الجرجاني" أي: في كتاب التعريفات للسيّد الجرجاني، وهو علي بن محمد علي، المعروف بالشريف الجرجاني (ت816هـ). الزركلي، الأعلام، ج5، ص7. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، (1992م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، ط1، بيروت، ج5، ص328. سركيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعريّة، ج1، ص678. زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، ج3، ص352.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص100.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ الذي يصف الشكل والجانب الصوريّ للمصطلح، بقوله: "ما كان الأوّل حرف مدّ والثاني مُدغماً فيه"، ثمّ يستعين بالتعريف التمثيليّ، أي: يذكر مثلاً يوضّح المصطلح، بقوله: "كداّبة وخويّصة في تصغير خاصّة"، ثمّ يعمد إلى التعريف بالنقسيم، بذكر التقسيمات التي تتدرج تحت المصطلح، بقوله: "على حدّه... وعلى غير حدّه..."، ويطلق حكمه عليها بجوازها، أو عدم جوازها، ويعرّفها، ويستعين كذلك بالتعريف بالضدّ، أو النقيض، بقوله: "على خلاف الساكنين"، ويشرح ذلك مُستعيناً بالتعريف الشكليّ مرّة أخرى، ويشير في آخر التعريف إلى أنّ تعريفه موافق لما جاء في تعريفات السيّد الجرجانيّ الذي لقّبّه بالسيّد السند، ومن الملاحظ في هذا التعريف أنّه لا يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح كما جرت لديه العادة.

واستعمل المتقدّمون (الجمّع بين ساكنين)، كالفرّاء⁽¹⁾، والأخفش (ت215هـ)⁽²⁾، والمبرد⁽³⁾، والسيرافي⁽⁴⁾، وابن خالويه (ت370هـ)⁽⁵⁾، وابن جنّي⁽⁶⁾، وابن فارس⁽⁷⁾، ومكي⁽⁸⁾، والداني⁽⁹⁾، وأبي عليّ الفارسيّ⁽¹⁰⁾.

(1) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص18.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص237.

(3) انظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص320.

(4) انظر: السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص81.

(5) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص127.

(6) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص496.

(7) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، (1997م)،

الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن

بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ص21.

(8) انظر: القيسي، التبصرة في القراءات السبع، ص270.

(9) انظر: الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص172.

(10) انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج6، ص42.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانبين: الشكليّ والتمثيليّ، ولم نجد عند علماء اللغة المتقدّمين - ممّا اطلّعنا عليه - من يذكر تعريفاً لاجتماع الساكنين عموماً ولو بشكل مُوجز، ولكنهم يذكرونه، ويذكرون طرق التخلّص منه⁽¹⁾.

2.3 الاختلاس:

يعرف التهانوي الاختلاس، بقوله: "عند القراء هو عدم تكميل الحركة كما في شرح الشاطبيّ"⁽²⁾⁽³⁾.

نلاحظ أنّه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "وهو عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالضدّ، بقوله: "عدم تكميل الحركة"، وهو بهذا يفترض مسبقاً أنّ القارئ مدرك لمفهوم الضدّ الذي عرّف به، وبهذا يستطيع معرفة المعرّف، وهو هنا يحيل القارئ إلى شيء آخر، ولا يضعه أمام دلالة واضحة للمصطلح، ويشير في نهاية التعريف إلى أنّ تعريفه موافق لما جاء في شرح الشاطبيّ.

وقد ورد مصطلح الاختلاس عند المتقدّمين، قال سيبويه: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ، يُسْرَعُونَ

(1) انظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص302، و345، وعبد الجليل، عبد القادر، (2010م)، الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمان، ص304. وأنيس، الأصوات اللغوية، ص92-94.

(2) من شروح الشاطبية: شرح كنز المعاني لأبي عبد الله المعروف بشعلة، وشرح لملا علي القارئ، على حرز الأمانى ووجه التهاني، وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية في القراءات، لأبي محمد ويكّى أيضاً أبا القاسم، القاسم بن فيرا (من اللغة اللاتينية ومعناه الحديد) بن خلف بن أبي القاسم بن أحمد الرعيني الأندلسي ثم الشاطبي المقرئ الضرير (ت590هـ)، سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص1091-1092.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص116.

اللفظ، ومن ثمّ قال أبو عمرو⁽¹⁾: (إِلَى بَارِيكُمْ⁽²⁾)، ويدلّك على أنّها متحرّكة قولهم: من مَأْمَنِكَ، فيبيّنون النون، فلو كانت ساكنةً لم تُحقّق النون، ولا يكون هذا في النصب؛ لأنّ الفتح أخفّ عليهم... وزنة الحركة ثابتة، كما تثبت في الهمزة حيث صارت بينَ بين⁽³⁾، وقال الداني: "وأما المُختلّس حركته من الحروف فحقّه أن يُسرّع اللفظ به إسرَاعاً يظنُّ السامع أنّ حركته قد ذهب من اللفظ لشدّة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامّة في الحقيقة، إلّا أنّها لم تُمطّط ولا تُرسل بها، فخفي إشباعها ولم يتبيّن تحقيّفها"⁽⁴⁾، وقال الزجّاج عن الاختلاس: "إنّه كتقليل الصوت"⁽⁵⁾.

من خلال ما سبق نتبيّن أنّ الاختلاس عند سيبويه حقيقته إسرَاع اللفظ، وإخفاء الصوت بالحركة، والحركة المُختلّسة تكون في الحرف المضموم والمكسور، ولا تكون في المفتوح لخفة الفتح، والحركة المُختلّسة وحركة همزة بينَ بين تُعدّان في الميزان الصوتيّ العروضي كالحركة الكاملة في الحرف المُتحرّك، وإنّ ضَعْف الصوت بهما.

وتعريف التهانوي - وإنّ لم يفصل القول فيه - يتفق بشكل غير مباشر مع تعريف سيبويه؛ فعدمُ تكميل الحركة يكون نتيجةً للسرعة في

⁽¹⁾ هو أبو عمرو زبّان بن العلاء المازني (ت154هـ). الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، (1996م)، سير أعلام النبلاء، تح: حسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط11، بيروت، ج6، ص407، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، (1965م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، ج2، ص231.

⁽²⁾ سورة البقرة، آية: 54.

⁽³⁾ سيبويه، الكتاب، ج4، ص202. قال ابن مجاهد: "كان أبو عمرو يختلس الحركة من (باريكم) وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيُري من سمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يُسكن". ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص155.

⁽⁴⁾ الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص95-96.

⁽⁵⁾ الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص275.

اللفظ، ممّا يؤدي إلى إخفاء الصوت بالحركة، إلا أنّ تعريف سيبويه أوضح وأدقّ.

3.3 بين بين:

قال التهانوي في تعريفه: "بالياء المخففة الساكنة وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً وبُنيا على الفتح، يُقال هذا بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الجيد والرديء، والهمزة المخففة تسمّى همزة بينَ بينَ، كذا في الصراح، قال الصرفيّون: بينَ بينَ هو التسهيل، وقد يطلق على قسمٍ من الإمالة أيضاً ويُقال له: التقليل والتلطيف أيضاً..."⁽¹⁾

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ الذي يصف الجانب الصوريّ للمصطلح، بقوله: "بالياء المخففة الساكنة"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، الذي يميّز وظيفة المصطلح عن غيره من المصطلحات في مجال معيّن، فدلالة الكلمة وظيفياً تبرز من خلال استعمالها، بقوله: " يُقال هذا بينَ بينَ، أي: بينَ الجيد والرديء"، ثمّ يذكر أكثر من مجال في استعمال المصطلح، فالهمزة المخففة تسمّى همزة بينَ بينَ، وهو ما يُعرف بالتسهيل عند الصرفيّين، ويُطلق بينَ بينَ كذلك على قسمٍ من الإمالة - كما مرّ معنا سابقاً- وهي الإمالة المتوسطة وتسمّى التقليل والتلطيف عند القراء.

وقد ورد مصطلح بينَ بينَ عند المتقدّمين للدلالة على تخفيف الهمزة بجعلها بينَ الهمزة والألف⁽²⁾، وللدلالة على الإمالة المتوسطة أو ما يسمّى بالتقليل والتلطيف، وتعريف التهانوي يتّفق مع تعريف المتقدّمين في التركيز على الجانب الوظيفيّ الاستعماليّ للمصطلح.

4.3 التجويد:

⁽¹⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص357.

⁽²⁾ انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص306.

يعرّف التهانوي التجويد، بقوله: "في اللغة التحسين، وفي اصطلاح
القراء تلاوة القرآن بإعطاء كلّ حرف حقّه من مخرجه وصفته اللازمة له من
همس وجهر وشدة ورخاوة ونحوها، وإعطاء كلّ حرف مُستحقّه من الصفات
المذكورة كترقيق المُستقلّ وتفخيم المُستعلي ونحوهما، وردّ كلّ حرف إلى
أصله من غير تكلف، وطريقه الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطريق أداء
القرآن بعد معرفة ما يحتاج إليه القارئ من مخارج الحروف وصفاتها
والوقف والابتداء والرسم..."⁽¹⁾، ثمّ يسهب التهانوي في ذكر مراتب التجويد،
وذكر بعض مذاهب القراء، وذكر من تؤخذ عنه القراءة، مع الإحالة للمراجع
التي أخذ منها، كالإتقان، والمُهذّب في القراءات العشر⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف اللغوي، بقوله: "في اللغة التحسين"، ثمّ
يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، في قوله: "في اصطلاح
القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالمعنى الوظيفيّ، في قوله: "بإعطاء كلّ حرف
حقّه...".

وورد مصطلح التجويد عند المتقدّمين، قال الجاحظ عنه: "إعطاء
الحروف حقوقها"⁽³⁾، وقال الداني: "فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف
حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه
وأصله، وإحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال
صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلف، وليس بين
التجويد وتركه إلا رياضة من تدبّره بفكّه"⁽⁴⁾، وقال حمزة الزيات: "تعلّمنا

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص386.

(2) المهذب في القراءات العشر، لأبي منصور الإمام الزاهد محمد بن أحمد بن علي
الخيّاط البغدادي (ت499هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،
ج2، ص1913.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص15.

(4) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص68.

جَوْدَةُ القِرَاءَةِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى⁽¹⁾، وَقَالَ السُّعَيْدِيُّ: "وَيُؤَمَّرُ الْقَارِئُ بِتَجْوِيدِ الضَّادِ مِنَ (الضَّالِّينَ] وَغَيْرِهَا"⁽³⁾، وَقَالَ الهمذاني: "إِنَّ تَجْوِيدَ القِرَاءَةِ وَتَحْبِيرَهَا"⁽⁴⁾: هُوَ تَصْحِيحُ الحُرُوفِ وَتَقْوِيمُهَا، وَإِخْرَاجُهَا مِنْ مَخارجِهَا، وَتَرْتِيبُهَا مَرَاتِبُهَا، وَرُدُّهَا إِلَى أَصُولِهَا، وَإِحَاقُهَا بِنِظَائِرِهَا، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ يُوَدِّي إِلَى التَّشْنِيعِ، وَلَا نَقْصَانٍ يُفْضِي إِلَى التَّضْيِيعِ، بَلْ بِمَلاحِظَةِ الرِّفْقِ وَالسَّهولَةِ، وَمِجانِبَةِ الشَّدَّةِ وَالصَّعوبَةِ، وَمَتَى مَا أُحِلَّ التَّالِي بِشَيْءٍ مِنْ وَصْفِهَا فَقَدْ أزالها عَن حَدِّها وَرَصَفِها، وَالتَّجْوِيدُ زِينَةُ القِرَاءَةِ وَحَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ"⁽⁵⁾، وَقَدْ أَطْلَقَ ابْنُ قَتَيْبَةَ عَلَى عِلْمِ التَّجْوِيدِ مِصْطَلَحَ (التَّكْلُفِ)⁽⁶⁾؛ لَمَّا فِيهِ مِنْ اجْتِهَادٍ لِتَصْحِيحِ النُّطْقِ، وَالتَّدْرُبِ عَلَيْهِ مِنَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ طَبَعُ العَرَبِ، وَلَا فِطْرَةُ النُّطْقِ. وَتَعْرِيفُ التَّهَانَوِيِّ يَتَّفِقُ مَعَ ما ذَكَرَهُ المُنْتَقِدمُونَ فِي تَعْرِيفِ التَّجْوِيدِ، وَسَنَأْتِي عَلَى بَيانِ مَرَاتِبِ التَّجْوِيدِ فِي مَوَاضِعِها.

5.3 التحزين:

يَعْرِفُ التَّهَانَوِيُّ التَّحْزِينَ، بِقَوْلِهِ: "بِالزَّاءِ المَعْجَمَةِ عِنْدَ بَعْضِ مَتَأَخَّرِي القِرَّاءِ أَنْ يَتْرَكَ طَباعَهُ وَعادَتَهُ فِي التَّلَاوَةِ يَأْتِي بِها عَلَى وَجهِ آخِرٍ، كَأَنَّهُ

(1) هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الأَنْصَارِيُّ الكُوفِيُّ القَاضِي (ت148هـ). الذَّهَبِيُّ، سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج6، ص310.

(2) ابْنُ الجَزَرِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الخَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ (ت833هـ)، (2006م)، غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ القِرَاءِ، تَح: ج. بَرَجِسْتَرَسَر، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ،

ط1، بِيروْت، ج2، ص146. وَانظُر: الذَّهَبِيُّ، سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج6، ص312.

(3) الحَمْدُ، غانِمُ قَدُورِي، (2007م)، الدِّرَاسَاتُ الصَّوْتِيَّةُ عِنْدَ عُلَماءِ التَّجْوِيدِ، دَارُ عَمَارِ، ط2، عَمَانِ، ص18.

(4) التَّحْبِيرُ: تَحْسِينُ الصَّوْتِ. ابْنُ مَنظُورٍ، لِسَانُ العَرَبِ، (حَبْر)، ج4، ص157.

(5) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص62.

(6) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت276هـ)، (1973م)، تأويل مشكل القرآن، تَح: السَّيِّدُ أَحْمَدُ صَقْرٌ، مَكْتَبَةُ دَارِ التُّراثِ، ط2، القَاهِرَةُ، ص58.

حزين يكاد أن يبكي من خشوعٍ وخضوع، وهو منهى؛ لما فيه من الرياء، كذا في الدقائق المحكّمة⁽¹⁾»⁽²⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ الصوريّ للمصطلح، في قوله: "بالزاء المعجمة"، ثم يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، في قوله: "عند بعض متأخري القراء"، ثم يستعين بالتعريف الوظيفيّ، في قوله: "كأنه حزين يكاد أن يبكي من خشوعٍ وخضوع"، ثم يذكر أنه منهى عنه مبيّناً علّة النهي، ثم يحيل إلى المرجع الذي أخذ منه. وقد ورد مصطلح التحزين عند المتقدمين، وذلك في الأضرُب التي نهى أئمة القراءة عن الإقراء بها⁽³⁾، وقد نهى ابن مجاهد عن الإقراء بالألحان، قال القرطبيّ: "وأما الإقراء به فلا يجوز، ... ولا بالتحزين..."⁽⁴⁾، أمّا قول الرسول - صلّى الله عليه وسلّم - : "إنّ أحسن الناس قراءة، من قرأ القرآن يتحرّن به"⁽⁵⁾، فقد قال الهمذانيّ: "فليس المراد من ذلك التطريب المكروه، والتلحين المذموم، وإتّما المراد به الترتيل، وتحسين الصوت، وحفظ الحروف، ومراعاة الوقوف، إلى ما سوى ذلك من تجويد القراءة وتحسين التلاوة، مع استشعار الخوف

(1) الدقائق المحكّمة في شرح المقدمة الجزرية في التجويد، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي القاهري الشافعي (ت 925هـ). سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج 1، ص 483-485.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 391.

(3) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص 211، و 213. والأقسام التي نهوا عن الإقراء بها، هي: الترعيد، والترقيص، والتطريب، والتلحين، والتحزين.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد، ص 213.

(5) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص 127. والحديث ضعيف، انظر: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، (1988م)، ضعيف الجامع الصحيح وزيادته "الفتح الكبير"، المكتب الإسلامي، حديث رقم: 200، ص 30.

وارتداء الحزن على ما رواه ابن عمر⁽¹⁾، وابن عباس⁽²⁾، وجابر⁽³⁾، وبريدة⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وقال القرطبي مبيّناً علّة النهي: "وأما التحزين فإِنَّه تركُ القارئ طباعه وعادته في الدرس إذا تلا، فيُلبِن الصوت، ويخفِضُ النغمَةَ كأنه ذو خُشوع وخُضوع، ويجري ذلك مَجري الرياء"⁽⁶⁾.

ويتفق تعريفُ التهانوي مع تعريف المتقدمين من أئمة القراءة في تعريف التجويد، وفي علّة النهي عن القراءة به.

6.3 التحقيق:

يعرّف التهانوي التحقيق بقوله: "عند القراء هو إعطاء كلِّ حرف حقّه، وقد سبق في لفظ التجويد"⁽⁷⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ التعريف بذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "إعطاء كلِّ حرف حقّه"، ثمّ يذكر أنّه وردَ في مصطلح التجويد، حيث قال: "وصاحبُ الإتيان جعل الترتيل مُرادفًا للتحقيق، حيث قال: كفيّات القراءة

(1) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت73هـ). الجزري، عزّ الدين ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد (ت630هـ)، (1994م). أسدُ الغابة في معرفة الصحابة، تح: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ج3، ص336.

(2) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت68هـ). الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج3، ص291.

(3) هو جابر بن عبد الله بن حرام بن كعب الأنصاري (ت74هـ). الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج1، ص494.

(4) هو بريدة بن الحُصيّب الأسلمي (ت63هـ). الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج1، ص367.

(5) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص123.

(6) القرطبي، الموضح في التجويد، ص213.

(7) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص392.

ثلاثٌ: إحداث التحقيق وهو إعطاء كلِّ حرفٍ حقّه من إشباع المدِّ وتحقيق الهمز وإتمام الحركات واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترتيل والتؤدّة، وملاحظة الجائزات من الوقوف بلا قَصْر ولا اختلاس ولا إسكان مُحرّك ولا إدغامه، وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ، ويستحب الأخذ به على المتعلّمين من غير أن يُتجاوز فيه إلى حدِّ الإفراط بتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراوات وتحريك السواكن وتطنين النونات بالمبالغة في الغنّات، ونحو ذلك... ثمّ قال: والفرق بين الترتيل وبين التحقيق فيما ذكره بعضهم أنّ التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط، فكلّ تحقيقٍ ترتيلٌ، وليس كلُّ ترتيلٍ تحقيقاً⁽¹⁾.

وقد ورد مصطلح التحقيق عند المتقدّمين من أئمّة القراءة بمعنى التجويد، قال الدانيّ في تعريف التجويد: "فتجويدُ القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله..."⁽²⁾، والتحقيق من أقسام القراءة التي أجاز أئمّة القراءة الإقراء بها⁽³⁾، ووصف أحمد بن نصر الشذائيّ⁽⁴⁾ قراءة حمزة⁽⁵⁾، قال: "فصفتها

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص387-388.

(2) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص68.

(3) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص211. والأقسام التي أجازوا الإقراء بها، هي: التحقيق، واشتقاق التحقيق، والتجويد، والتمطيط، والحدّر.

(4) أحمد بن نصر بن منصور، أبو بكر الشذائيّ البصري (ت373هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص131-132.

(5) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر الكوفي، أحد القراء السبعة (ت156هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص236-237.

المدَّ العَدْلُ والقَصْرُ والهَمْزُ المُقَوِّمُ، والتشديدُ المُجَوِّدُ، بلا تمطيط ولا تشديق،
ولا تعلية صوتٍ ولا ترعيد، فهذه صفة التحقيق⁽¹⁾.

ونلاحظ أنّ تعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين من أئمة

القراءة.

7.3 التدوير:

يعرف التهانوي التدوير، بقوله: "عند القراء هو التوسط بين الترتيل
والحدّر، وقد سبق في لفظ التجويد"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح،
بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالتقسيم، فالتدوير يأتي في المرتبة
الثانية من مراتب التجويد، وقد ذكر سابقاً في مصطلح التجويد أنّ: "مراتب
التجويد ثلاثة: ترتيل وتدوير وحدّر، والأوّل أتمّ من الثاني، فالترتيل التؤدّة...
والحدّر الإسراع... والتدوير التوسط بينهما... والتدوير هو الذي وردَ عن
أكثر الأئمة ممّن مدّ المنفصل ولم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهب سائر
القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء"⁽³⁾.

وقد ورد مصطلح التدوير عند المتقدمين من القراء، فقد قال أحمد بن
نصر الشذائي في صفة قراءة أبي عمرو⁽⁴⁾: "وأما صفة من ينتحل قراءة أبي

(1) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص93. وانظر: الهمذاني، التمهيد في معرفة
التجويد، ص131.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص404.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص387-388.

(4) زيّان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو التميمي المازني البصري (ت154هـ). ابن
الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص262-265.

عمرو فالتوسّط والتدوير...⁽¹⁾، وقال أبو العلاء الهمذاني: "وأما صفة قراءة أبي عمرو ويعقوب فجَزَلَةٌ سَهْلَةٌ مُدَوَّرَةٌ متوسّطةٌ بين الحَدْرِ والترتيل..."⁽²⁾.
وتعريف التهانوي يتفق مع ما جاء في تعريفات المتقدمين.

8.3 الترتيل:

يعرّف التهانوي الترتيل، بقوله: "بالتاء المثناة فوقانية عند القراء هو التمهّل في القراءة، كما في البرجندي"⁽³⁾، وفي الجرجاني الترتيل رعايةً مخارج الحروف وحفظُ الوقوف والأوصال والآي والمدّ، وقيل هو خَفْضُ الصوت والتحزين بالقراءة وتحسين الصوت، انتهى، وقد سبق مستوفىً في لفظ التجويد"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ الصوريّ للمصطلح، بقوله: "بالتاء المثناة فوقانية"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "هو التمهّل في القراءة"، ثمّ يذكر أنّه ورد مستوفىً في مصطلح التجويد، وقد ذكر في تعريفه للتجويد: "ومراتب التجويد ثلاثة: ترتيل وتدوير وحَدْر، والأوّل أتمّ من الثاني، فالترتيل التوّدة... وصاحب الإتقان جعل الترتيل مُرادفًا للتحقيق... ثمّ قال والفرق بين الترتيل وبين التحقيق فيما ذكره بعضهم أنّ التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط، فكلّ

(1) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 93.

(2) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص 187.

(3) حاشية شرح الملخص لعبد العلي البرجندي، علق فيها على شرح موسى بن محمود المعروف بقاضي زاده الرومي الذي كان يعيش في مطالع القرن التاسع الهجري، والملخص في الهيئة البسيطة هو لمحمود بن محمد الجغميني الخوارزمي. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 2، ص 1819-1820.

(4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 414.

تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً⁽¹⁾، ثم يُسهب في ذكر فضل الترتيل، بقوله: "في شرح المهذب⁽²⁾ اتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع، قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزأين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل، وقالوا: واستحباب الترتيل للمُتدبر، ولأنه أقرب إلى الإجلال والتوقير وأشدُّ تأثيراً في القلب، ولهذا يُستحبُّ للأعجمي الذي لا يفهم معناه، وفي النشر⁽³⁾ اختلف: هل الأفضل الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرتها؟ وأحسن بعض أئمتنا فقال: إنَّ ثواب قراءة الترتيل أجلُّ قدرًا، وثواب الكثرة أكثر عددًا، لأنَّ بكلِّ حرف عشر⁽⁴⁾ حسنات، وفي البرهان للزركشي⁽⁵⁾ كمال الترتيل تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه وأن لا يُدغم حرفاً في حرف، وقيل هذا أقله، وأكملُه أن يقرأه على منازلِه، فإن قرأ تهديداً لفظاً به لفظاً المُتهدد أو تعظيماً لفظاً به على التعظيم"⁽⁶⁾

وقد ورد مصطلح الترتيل عند المتقدمين مرادفاً لمعنى التجويد، ويأتیان بمعنى التأنّي والترسّل في قراءة القرآن، قال الفراء: "وإنما بُني القرآن على الترسّل والترتيل وإشباع الكلام، فتبَيّأه أحبُّ إليّ من إدغامه، وقد أدغم

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص387-388.

(2) المهذب في القراءات العشر، لأبي منصور الإمام الزاهد محمد بن أحمد بن علي الخياط البغدادي (ت499هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1913.

(3) النشر في القراءات العشر للشيخ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، ثم اختصره وسمّاه التقريب، وهو الجامع لجميع طرق العشرة لم يُسبق إلى مثله. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1952.

(4) في الأصل (عشرة).

(5) البرهان في علوم القرآن للشيخ بدر الدين محمد بن بهادر عبد الله الزركشي (ت794هـ). حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ج1، ص240، و491، و549، و698، ج2، ص1201، و1223، و1334. وانظر: كحالة، معجم المؤلفين، ج9، ص121-122، و ج10، ص205.

(6) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص388.

القرّاء الكبار، وكلُّ صواب⁽¹⁾، وقال أبو العلاء الهمذانيّ: "وأما صفة قراءة أبي عمرو، ويعقوب⁽²⁾، فجَزَلَةٌ سَهْلَةٌ مُدَوَّرَةٌ متوسطة بينَ الحَدْرِ والترتيل، خارجةٌ عن اللكز⁽³⁾ والتمضيغ⁽⁴⁾"⁽⁵⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع ما ذهب إليه المتقدّمون في تعريفهم للترتيل، في أنّه تحسينُ الصوت، وحفظُ مخارج الحروف، ومراعاةُ الوقوف، إلى ما سوى ذلك من إشباع الحركات، وتبيين السواكن، ومراعاة مواضع الترقيق والتغليظ، والابتعاد عن الإسراف والتعسف وعن الإفراط والتكلف، واستشعار الخوف وارتداء الحزن.

9.3 الترعيد:

يعرّف التهانوي الترعيد، بقوله: "بالعين المهملّة عند بعض متأخري القرّاء، هو أن يُرْعَدَ صوتُ القرآن كالذي يَرْعُدُ من بردٍ أو ألمٍ، وهو منهيّ، كذا في الإتيان"⁽⁶⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ للمصطلح، بقوله: "بالعين المهملّة"، ثمّ يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند"

(1) القرّاء، معاني القرآن، ج1، ص441.

(2) أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت205هـ)، أحد القرّاء العشرة، إمام أهل البصرة. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج2، ص336-338.

(3) اللكز: دفع الحرف بالنفس عند شدّة إخراج له به، ومن صفته الإبلاغ في الهمزة المتحرّكة فوق حقّها. البناء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي (ت471هـ)، (م2001)، بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القرّاء، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، عمان، ص38-39.

(4) التمضيغ: تعريض الشدقين كالمتزحّر والضاحك المخافت. البناء، العيوب التي يجب أن يجتنبها القرّاء، ص38. والزحير: إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدّة. ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص319.

(5) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص187.

(6) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص422.

بعض متأخري القراء"، ثم يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "هو أن يُرعدَّ صوتُ القرآن..."، ثم يذكر أن الترعيد منهي، دون ذكر علة النهي، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد ورد الترعيد عند بعض القراء، وهو من أضرَب القراءة المنهي عنها عند أئمة الإقراء⁽¹⁾، قال ابن البناء: "وصفته تعليق الصوت بتريد الحنجرة كأنه يرُوم منزلةً من التطريب، والحذر في إفساد الحروف، ومنع لمدارج الكلام من إمضائها على سواء"⁽²⁾، وقد نهى ابن مجاهد عن الإقراء بالألحان، قال القرطبي: "وأما الإقراء به فلا يجوز، ... ولا بالترعيد"⁽³⁾، وقد استعمله ابن سينا في وصف خروج الراء والراء المُطبقة والغينية⁽⁴⁾، وقد ذكر أيضاً أن ارتعاد سطح اللسان في الراء يكون في الطول، وفي الزاي بالعرض⁽⁵⁾، وقال القرطبي: "وأما الترعيد فهو أن يأتي بالصوت إذا قرأ مضطرباً، كأنه يرتعد من برد أو ألم، وربما لحق ذلك من يطلب الألحان"⁽⁶⁾، وبين القرطبي أيضاً ما يُستكره في المدّ ليجتنب، بقوله: "ينبغي أن يكون الصوت في المدّ سليماً من ترعيد..."⁽⁷⁾، وقد ذكرنا سابقاً أن من صفة التحقيق والتجويد عدم الترعيد، وهذا يدل على النهي عن تهزير الصوت والتنغيم به والتلوين الصوتي في القراءة في الحرف نفسه وخاصةً في حروف المدّ التي تقبل ذلك.

⁽¹⁾ انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص 211، و 213.

⁽²⁾ البناء، بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، ص 38-39.

⁽³⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص 213.

⁽⁴⁾ انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص 129-130.

⁽⁵⁾ انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص 120-121.

⁽⁶⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص 212.

⁽⁷⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص 134.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريفات المتقدمين من أئمة القراءة، إلا أنّ التهانوي لا يذكر علّة النهي عن الترعيد في القراءة، أمّا المتقدمون فقد بينوا ذلك.

10.3 الترقيص:

يعرّف التهانوي الترقيص، بقوله: "بالقاف عند متأخري القراء هو أن يروم السكوت على السكون ثمّ ينفّر مع الحركة في عدوٍ وهرولة، ونُهي عنه؛ لأنّه من البدعات، كذا في الدقائق المُحكّمة والإِتقان"⁽¹⁾. نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ للمصطلح، بقوله: "بالقاف"، ثمّ يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند متأخري القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "هو أن يروم السكوت على السكون ثمّ ينفّر مع الحركة في عدوٍ وهرولة"، ثمّ يذكر أنّ الترقيص منهيّ، مع ذكر علّة النهي، ثمّ يذكر المرجع الذي أخذ منه. وقد ورد الترقيص عند بعض القراء، وهو من أضرب القراءة المنهيّ عنها عند أئمة الإقراء⁽²⁾، وقد نهى ابنُ مجاهد عن الإقراء بالألحان، قال القرطبيّ: "وأما الإقراء به فلا يجوز، ... ولا بالترقيص..."⁽³⁾ قال القرطبيّ: "وأما الترقيص فهو أن يروم السكوت على السواكن ثمّ ينفّر مع الحركة كأنّه في عدوٍ وهرولة، وربّما دخلَ ذلك على من يريد التجويد والتحقيق، وهو أدقُّ معرفةً من الترعيد"⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريفات المتقدمين من أئمة القراءة، وخاصةً مع تعريف القرطبيّ، إلا أنّ التهانوي يذكر علّة النهي عن الترقيص في القراءة، أمّا المتقدمون فلم يبيّنوا ذلك.

(1) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص422.

(2) انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص211، و213.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد، ص213.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد، ص212.

11.3 التسهيل:

يعرّف التهانوي التسهيل، بقوله: "كالتصريف عند الصرفيين والقراء، وهو أن تُقرأ الهمزة بين نفسها وبين حرف حركتها، أي: تُقرأ الهمزة بين الهمزة والواو إن كانت الهمزة مضمومةً، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحةً، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورةً، ويُقال له أيضاً بين بين، وقيل بين بين على ضربين أحدهما ما مرّ، والثاني أن تُقرأ الهمزة بينها وبين حرف حركة ما قبلها، كذا في الإتيان في نوع تخفيف الهمزة، وفي الرضيّ شرح الشافية⁽¹⁾.

وفي جار بردي⁽²⁾ همزة بين بين عند الكوفيين ساكنةً وعندنا متحركةً ضعيفةً يُنحى بها نحو الساكن، ولذلك لا تقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً ولا تقع في أول الكلام"⁽³⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف بالتمثيل ليذكر الوزن الصرفي للكلمة المُعرّفة، بقوله: "كالتصريف"، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه

(1) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (ت686هـ). كحالة، معجم المؤلفين، ج9، 183. وانظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1370، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، 567-568، وفانديك، إدوارد كرنيليوس (1313هـ)، (1896م)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، صححه وزاد عليه: السيّد محمد علي الببلاوي، مطبعة الهلال، مصر، ص306. والشافية في التصريف لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الكردي الدويني الأصل النحوي المالكي (ت646هـ). كحالة، معجم المؤلفين، ج6، ص265، وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص162، و593، و1020.

(2) أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجار بردي (ت746هـ)، له شرح على شافية ابن الحاجب في التصريف. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص1021، وكحالة، معجم المؤلفين، ج1، ص198.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص432.

المصطلح، بقوله: "عند الصرفيين والقراء"، ثم يستعين بالتعريف بالمعنى الوظيفي، بقوله: "أن تُقرأ الهمزة بين نفسها وبين حرف حركتها..."، ثم يذكر أنه مُرادف لمصطلح بين بين، ثم يذكر أن بين بين على ضربين: الأول كالتسهيل⁽¹⁾ وهو ما سنبينه الآن، والثاني كنوع من تخفيف الهمزة وهو ما بيّناه سابقاً في مصطلح التخفيف.

وقد ورد عند سيبويه وعند ابن جني تقريب الهمزة من حرف المدّ بالتسهيل⁽²⁾، وقال سيبويه في وصف تسهيل الهمزة المفتوحة بين بين: "اعلم أنّ كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحةً فإنّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة"⁽³⁾.

وتعريف التهانوي للتسهيل أشمل وأكثر تفصيلاً من تعريف المتقدمين الذين عبّروا بالتسهيل عن تخفيف الهمز فحسب.

⁽¹⁾ تشير الدراسات الحديثة إلى أنّ التسهيل هو النطق بالهمزة بحالة متوسطة بين الهمزة المحققة، وبين حرف المدّ المُجانس لحركتها، فتسهّل الهمزة المفتوحة يجعلها بين الهمزة والألف، نحو: أنتم، وتسهّل الهمزة المضمومة يجعلها بين الهمزة والواو، نحو: أبناؤكم، وتسهّل الهمزة المكسورة يجعلها بين الهمزة والياء، نحو: أنكم، فالتسهيل في حقيقته الصوتية هو إسقاط الهمزة مع الإبقاء على حركتها، مثل: شركاؤنا = شركاؤنا، أمّا التسهيل بين بين نحو: جاء أمة، حيث تسهّل الهمزة الثانية بين بين، وهو في حقيقته الصوتية الواو نصف حركة، ونحو: شهداء إذ، حيث تسهّل الهمزة الثانية بين بين، وهو في حقيقته الصوتية الياء نصف حركة. انظر: استنيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 110-112، والقضاة، مقدّمات في علم القراءات، ص 133.

⁽²⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 541-542، وابن جني، الخصائص، ج 2، ص 144.

⁽³⁾ سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 541.

12.3 التطريب:

يعرّف التهانوي التطريب، بقوله: "بالراء المهملة هو عند متأخري القراء أن يترنم بالقرآن فيمدّ في غير محلّ المدّ ويزيد في المدّ ما لا تجيزه العربيّة، كذا في الدقائق المحكمة، وهو من البدعات كما في الإتيان"⁽¹⁾. نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ للمصطلح، بقوله: "بالراء المهملة"، ثمّ يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند متأخري القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "أن يترنم بالقرآن فيمدّ في غير محلّ المدّ ويزيد في المدّ"، ثمّ يذكر أنّ التطريب منهيّ، مع ذكر علّة النهي، ثمّ يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد ورد التطريب عند بعض القراء، وهو من أضرب القراءة المنهيّ عنها عند أئمة الإقراء⁽²⁾، وقد نهى ابن مجاهد عن الإقراء بالألحان، قال القرطبي: "وأما الإقراء به فلا يجوز، ولا بالتطريب..."⁽³⁾، وقال إبراهيم بن يزيد النخعي⁽⁴⁾: "القراءة لا تُطرب ولا تُرجع"⁽⁵⁾.

وتعريف التهانوي أدقّ وأوضح وبيّن علّة النهي، بخلاف المتقدمين الذين رأوا أنّ التطريب من أضرب القراءة المنهيّ عنها فحسب دون بيان العلّة.

13.3 التقليل:

قال التهانوي: "عند القراء هو الإمالة"⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص473.

⁽²⁾ انظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص211، و213.

⁽³⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص213.

⁽⁴⁾ هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي (ت96هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص33.

⁽⁵⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص211.

⁽⁶⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص501.

نلاحظ أنه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله:
 "عند القراء"، ثم يذكر أنه مرادف للإمالة، بقوله: "هو الإمالة".
 وقد بينا سابقاً في مصطلح الإمالة أنّ الإمالة نوعان: شديدة
 ومتوسطة، والتقليل من المصطلحات التي تدلّ على الإمالة المتوسطة، التي
 تكون بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة⁽¹⁾، ويسمّيها بعضهم الصغرى أو
 بين⁽²⁾، قال الشاطبي في منظومته (الطويل):
 ولكنّ رؤوس الآي قد قلّ فتحها⁽³⁾
 وهو يعني بـ (قلّ فتحها): أنّها أميلت إمالةً صغرى (متوسطة).
 وتعريف التهانوي لا يتسم بالدقّة، فهو يرى أنّ التقليل هو الإمالة
 بشكل عامّ، بينما يرى المتقدّمون أنّ التقليل نوع من أنواع الإمالة، وهو من
 المصطلحات التي تدلّ على الإمالة المتوسطة أو ما يسمّيها بعضهم الإمالة
 الصغرى.

14.3 التلطيّف:

قال التهانوي: "عند القراء هو الإمالة"⁽⁴⁾.
 نلاحظ أنه يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله:
 "عند القراء"، ثمّ يذكر أنه مرادف للإمالة، بقوله: "هو الإمالة".

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص30.
 (2) انظر: البناء الدميّاطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص103.
 (3) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين (ت911هـ)، (2004م)،
 شرح الشاطبية، تح: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، مؤسسة قرطبة، ط1،
 السعودية، بيت رقم 315، ص130.
 (4) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص505.

وقد استعمل المتقدّمون من القراء التلطيف واللطافة والإمالة اللطيفة⁽¹⁾، والتلطيف من المصطلحات تدلّ على الإمالة المتوسطة كما بيّنا سابقاً.

وتعريف التهانوي لا يتّسم بالدقّة، فهو يرى أنّ التلطيف هو الإمالة بشكل عامّ، بينما يرى المتقدّمون أنّ التلطيف من أنواع الإمالة، وهو من المصطلحات التي تدلّ على الإمالة المتوسطة أو ما يسمّيها بعضهم الإمالة الصغرى.

15.3 التمطيط:

ذكر التهانوي في مصطلح التجويد أنّ: "مراتب التجويد ثلاثة: ترتيل وتدوير وحذر... ولا بُدّ في الترتيل من الاحتراز عن التمطيط..."⁽²⁾. نلاحظ أنّه يرى التمطيط من الأساليب التي يجب تجنّبها أثناء الترتيل، دون أن يعرفه، ودون أن يذكر علّة ذلك.

وقد ورد التمطيط عند المتقدّمين، فجعلّه القرطبيّ من الأساليب الخمسة التي يُقرأ القرآن بها، بقوله: "... وخمسةٍ منها أجاز الأئمة الإقراء بها، ونُقلت عنهم على اختلافٍ فيها، وهي: التحقيق، واشتقاقُ التحقيق، والتجويد، والتمطيط، والحذر"⁽³⁾، وقال الداني: "والمُخْفَى شيئان: حرفٌ وحركةٌ، وإخفاءُ الحرف نقصان صوته، وإخفاءُ الحركة نقصان تمطيطها"⁽⁴⁾، وشرح أبو علي الفارسيّ هذه الحركة، فقال: "ولكنك تُخفي الحركة، وإخفاؤها هو أن لا تُشبعها بالتمطيط،

⁽¹⁾ انظر: ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت381هـ)، (1981م)، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ص117، و119، والهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص237، والطبري، التلخيص في القراءات الثمان، ص379.

⁽²⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص386.

⁽³⁾ القرطبي، الموضح في التجويد، ص211.

⁽⁴⁾ الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص96.

ولكنك تَخْتَلِسُهَا اختلاساً⁽¹⁾، وشرح القرطبي أسلوب القراءة بالتمطيط، فقال: "وأما التمطيط فهو أن يُضيف - إلى ما ذكرته في حروف المدّ واللين - المدّ مع جزي النفس فيه... ولا تُدرِكُ حقيقة التمطيط إلا مُشافهة... ومن التمطيط أيضاً أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنصب والخفض، نحو قوله تعالى: [مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ]⁽²⁾، و [مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ]⁽³⁾، و [مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ]⁽⁴⁾، ونحو ذلك حيث كان، وأما البصريون والبغداديون والخراسانيون والأصبهانيون فإنهم يأخذون عن ورش⁽⁵⁾ عن نافع⁽⁶⁾ بغير تمطيط"⁽⁷⁾.

وذكر الجاحظ عدّة ألفاظٍ وصفها بأنّها من أقرب اللحن، منها: التمطيط⁽⁸⁾، وقد نهى القراء عن التشديق في القراءة، حتى المبالغين منهم في تحقيق الحروف والمدّ كحمزة بن حبيب الزيات لم يُنقل عنه أنه كان يخرج عن حدّ القراءة، فمن ذلك ما ذكره من أن رجلاً قرأ على حمزة، "فجعل الرجل يتشّدق، فقيل له: يا حمزة، هذا التحقيق؟ فقال: لا، هذا التمطيط"⁽⁹⁾، وقال الداني في معنى النهي عن ذلك: "وإنما يستعمل القارئ الحذر والهدّمة، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف، لتكثر حسناته، إذ كان له بكلّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ، وذلك بعد معرفته بالهمز من غير لَكزٍ، والمدّ من غير تمطيط،

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص402.

(2) سورة الفاتحة، آية: 4.

(3) سورة البقرة، آية: 109.

(4) سورة الأعراف، آية: 12.

(5) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري (ت197هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في

طبقات القراء، ج1، ص446.

(6) هو أبو زويم نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في

طبقات القراء، ج2، ص288.

(7) القرطبي، الموضح في التجويد، ص214-215.

(8) انظر: الجاحظ، البيان والتبيين ج1، ص146.

(9) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص134.

والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف⁽¹⁾، وقال القرطبي: "ينبغي أن يكون الصوت في المدّ سليماً من ترعيدٍ وتمطيغ⁽²⁾".

ومن عيوب التمطيغ في الحركات زيادتها وإشباعها إلى أن تصير حرفاً مدّاً، ومن عيوب التمطيغ في المدّ أن يتجاوز به الحدّ المنقول في القراءة، قال الداني عن تخفيف سرعة القراءة إذا توالى الحركات: "وإذا توالى الحركات تُرسلَ بهنّ من غير تمطيغ ولا هذّمة، كقوله: [أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا]⁽³⁾، وهي ستُّ فتحات، وفتحة الكاف سابعة"⁽⁴⁾، وقال الداني عن [إِيَّاكَ نَعْبُدُ]⁽⁵⁾: "وقرأت الجماعة بإشباع كسرة الكاف وضمة الدال من غير تمطيغ، والذي حكاه أحمد⁽⁶⁾ عن قالون⁽⁷⁾ من الاختلاس، لم يردّ به تضعيفُ الصوت بالحركة، ولا إسراعُ اللفظ بها، فإنّما أرادَ لا تمطيغ الصوت بها، فيتولّد بذلك التمطيغ بعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واوً"⁽⁸⁾، وقسم الداني المدّ إلى طبيعيٍّ ومتكلفٍ، ويعني بالمتكلف المدّ الذي يتوقّف على سببٍ من همزةٍ أو سكونٍ، قال: "وأما الممدود فعلى ضربين: طبيعيٍّ ومتكلفٍ... والمتكلفُ حقّه أن يُزادَ في تمكين الألف والياء والواو على ما فيهنّ من المدّ الذي لا يُوصلُ إلى النطق بهنّ إلاّ به، من غير

(1) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 71.

(2) القرطبي، الموضح في التجويد، ص 134.

(3) سورة يوسف، آية: 4.

(4) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 137.

(5) سورة الفاتحة، آية: 5.

(6) هو أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني (ت 250هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 136.

(7) هو أبو موسى عيسى بن مينا المدني (ت 220هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 542.

(8) الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 154.

إفراطٍ في التمكين ولا إسرافٍ في التمثيط، وذلك إذا لَقِينَ الهمزاتِ والحروفَ السواكن لا غير⁽¹⁾.

ويرى التهانوي أنّ التمثيط من الأمور التي يجب الاحتراز منها عند القراءة، وهو ما يتفق مع بعض آراء المتقدّمين الذين اختلفوا فيه على فريقين: فمنهم من رأى أنّه من الأساليب التي يُقرأ بها القرآن، ومنهم من رأى أنّه من عيوبِ القراءة، وكلّه يرجع إلى القراء ومذاهبِ شيوخهم في القراءة بين بصريّ وكوفيّ.

16.3 الحذر:

قال التهانوي: "بالفتح وسكون الدال المهملة عند القراء من مراتب التجويد"⁽²⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح وسكون الدال المهملة"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالتقسيم، فيذكر أنّه من مراتب التجويد، دون أن يعرف به عموماً، وقد ذكر سابقاً في مصطلح التجويد أنّ: "مراتب التجويد ثلاثة: ترتيل وتدوير وحذر... والحذر: الإسراع... ولا بُدّ في الحذر من الاحتراز عن الاندماج؛ إذ القراءة كالبياض إن قلّ صار سُمرّة، وإن زاد صار برّصاً... والحذر بفتح الحاء وسكون الدال المُهمَلتين، وهو إدراج القراءة بسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبَدَل والإدغام الكبير وتخفيف الهمزة ونحو ذلك ممّا صحّت به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكّن الحروف بدون بثّر حروف المدّ واختلاس أكثر الحركات وذهاب صوت الغنة والتفريط إلى غاية لا تصحّ به القراءة"⁽³⁾.

(1) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 98.

(2) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 626.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1، ص 387-388.

وقد ورد الحَدْرُ عند المتقدِّمين من القرّاء، فقد جعله القرطبيّ من الأساليب الخمسة التي أجاز الأئمّة الإقراء بها⁽¹⁾، وقال الداني: "وإنّما يستعمل القارئُ الحَدْرَ والهدرمة، وهما سرعةُ القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكين الحروف، لتكثر حسنائه..."⁽²⁾، وجاء رجل إلى نافع، فقال: تأخذُ عليّ الحَدْرَ، فقال نافع: ما الحَدْرُ؟ ما أعرفها، أسمعنا، قال: فقرأ الرجلُ، فقال نافع: الحَدْرُ، أو قال حَدْرُنَا، أنْ لا تُسْقِطَ الإعرابَ، ولا تُنْفِي الحروفَ، ولا نخفّف مُشَدِّدًا، ولا نُشَدِّدُ مخفِّفًا، ولا نُقْصِرُ ممدودًا، ولا نَمُدُّ مَقْصورًا..."⁽³⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدِّمين.

17.3 السكت:

يعرّف التهانوي السكت، بقوله: "بالفَتْحِ وسُكُونِ الكافِ عندَ القرّاءِ هو قَطْعُ الصوتِ زماناً دونَ زمنٍ من غيرِ تنفُّسٍ، واختلفت ألفاظُ الأئمّةِ في التّأديةِ عنه بما يدلُّ على طولهِ وقصرهِ، فعن حمزة - رحمه الله - في السكتِ على الساكنِ قبلَ الهمزةِ سكتةٌ يسيرةٌ، وقال الأثناني⁽⁴⁾ سكتةٌ قصيرةٌ، وعن الكسائي⁽⁵⁾ سكتةٌ مُختلِسةٌ من غيرِ إشباعٍ، وقال ابن

(1) انظر: القرطبي: الموضح في التجويد، ص 211.

(2) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 71.

(3) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 91.

(4) هو عمر بن الحسن بن مالك الشيباني (ت 339هـ). كحالة، معجم المؤلفين، ج 7، ص 282.

(5) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي (ت 189هـ)، إمام في اللغة والنحو والقراءات. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1، ص 474، والزيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت 379هـ)، (1984م)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، مصر، ص 127.

غلبون⁽¹⁾ وقفه يسيرة، وقال مكّي وقفه خفيفة، وقال ابن سريج⁽²⁾ دقيقة، وعن قتيبة⁽³⁾ من غير قطع نفس، وعن الداني سكتة لطيفة، وعن الجعبري⁽⁴⁾ قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفاً، وفي عبارات أخر قال ابن الجزري والصحيح أنه مقيد بالسمع والنقل⁽⁵⁾، ولا يجوز إلا فيما صحّت الرواية به بمعنى مقصود بذاته، وقيل يجوز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، كذا في الإتيان، وقد يُطلق على الوقف ويجيء ذكره مع بيان الفرق بينه وبين القطع والوقف⁽⁶⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح وسكون الكاف"، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراءة"، ثم يستعين بالتعريف الوظيفي، بقوله: "قطع الصوت زماناً دون زمن من غير

(1) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الطيّب الحلبي (ت389هـ).

ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص419-420.

(2) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (ت307هـ)، لقب بالباز الأشهب، فقيه

الشافعية في عصره، قاضٍ، مناظر. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن

علي (ت771هـ)، (1324هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة الحسينية المصرية،

ط1، مصر، ج2، ص87، وابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر

القرشي الدمشقي (ت774هـ)، (1998م)، البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد

المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، ط1، مصر،

ج14، ص808.

(3) قتيبة بن مهران الأزاداني (ت بعد 200هـ)، أخذ القراءة عن الكسائي. ابن الجزري،

غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص24.

(4) إبراهيم بن عمر الجعبري، أبو إسحاق (ت732هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في

طبقات القراء، ج1، ص21.

(5) أي: الرواية.

(6) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص959-960.

تنفّس"، ثمّ يذكر اختلاف الأئمة في تأدية السكت بما يدلّ على طوله وقصره، وفي مواضع استعماله.

وقد وردَ مصطلح السكت عند القراء، فقد لَقّب ابنُ مَهْران السكت الذي يستعمله بعضُ القراء في الوقف على بعض حروف الكلمات، في مثل: (بَلَّ رَانَ)⁽¹⁾، و (مَنْ رَاقٍ)⁽²⁾، ب(السكتة اللطيفة)⁽³⁾، وقال خَلْف بن هشام: "إنّما الإعرابُ في الوصل، فإذا سكتُ لم أُشِمَّ شيئاً"⁽⁴⁾، وقال الفراء عن حَذْفِ الهمزة من دِفء: "وَكُتِبَتْ بِغَيْرِ هَمْزٍ؛ لِأَنَّ الهمزة إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا حُذِفَتْ مِنَ الْكِتَابِ، وَذَلِكَ لِخَفَاءِ الهمزة إِذَا سُكِّتَ عَلَيْهَا"⁽⁵⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب الوظيفي، أمّا المتقدمون من القراء فقد ذكروا مواضع السكت وطرق تأديته طويلاً وقصراً، دون أن يعرفوه وظيفياً.

18.3 الضبط:

يعرّف التهانوي الضبط، بقوله: "في اللغة عبارة عن الجزم، وفي الاصطلاح إسماع الكلام كما يحقّ سماعه، ثمّ فهمُ معناه الذي أريد به، ثمّ حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره، كذا في الجرجاني"⁽⁶⁾.

(1) سورة المطففين، آية: 14.

(2) سورة القيامة، آية: 27.

(3) ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت381هـ)، (1985م)، الغاية في القراءات العشر، تح: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، ط1، الرياض، ص158. وانظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت444هـ)، (1984م)، التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه: اوتو بيرتزل، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، ص62.

(4) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ج1، ص386.

(5) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص96.

(6) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1110.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف اللغوي، بقوله: "في اللغة عبارة عن الجُزْم"، ثم يذكر تعريفه في الاصطلاح مستعيناً بالتعريف الوظيفي، بقوله: "إسماعُ الكلام كما يحقُّ سماعه..."، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد استعمل الخليل (جُزْم الكلام) بمعنى أن تُوضَعَ الحروفُ في مواضعها في بيانٍ ومَهْل⁽¹⁾، ولقّب السعديّ الضابطين لألفاظ التلاوة بـ (أهل الضبط والأداء)⁽²⁾.

ويتفق تعريف التهانوي مع تعريف المتقدمين في أن الضبط هو حُسْنُ أداء الكلام في بيان وتمهّل.

19.3 القصر:

قال التهانوي: "بالفَتْحِ وسُكُونِ الصادِ المهْمَلَةِ عندِ القَرَاءِ هو ضِدُّ المَدِّ كما سيجيء"⁽³⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفَتْحِ وسُكُونِ الصادِ المهْمَلَةِ"، ثم يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القَرَاءِ"، ثم يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "هو ضِدُّ المَدِّ"، وقد ذكر في مصطلح المَدِّ أَنَّ القَصْرَ: "وهو تَرْكُ المَدِّ وهو الأَصْلُ"⁽⁴⁾، إذ المَدُّ لا بُدَّ له

(1) الفراهيدي، العين، ج6، ص73.

(2) انظر: السعدي، أبو الحسن عليّ بن جعفر (ت410هـ)، (2000م)، التنبية على اللحن الجليّ والخفيّ، مطبوعٌ ضمن: رسالتان في تجويد القرآن، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، ط1، الأردن، ص1.

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1320.

(4) الأصل في المدّ، ودليله قوله تعالى: (وَرَوَّيْلٌ أَلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً) [سورة المزمل، آية: 4]، ويدلّ قوله تعالى: (رَوَّيْلٌ) على التمهّل، والتمهّل يعطي المدّ، وهو الاختيار... لما فيه من البيان. القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص57. وانظر: المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، ص50. وعن قتادة قال: سألت عن قراءة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال: "كان يمدّ مدّاً". رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن. انظر: العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن

من سبب يتفرّع عليه... والمُرَاد بالقَصْر هو تَرَكَ مَدَّ تلك الزيادة لا تَرَكَ أصل الزيادة، فافهم، كذا في تيسير القارئ⁽¹⁾، ونلاحظ أنه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد وردَ القَصْر عند المتقدمين من القراء بمعنى المدّ الطبيعي⁽²⁾، قال ابن الطحّان الأندلسيُّ مُعرِّفاً القَصْر: "والقَصْر عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين، وهو المدّ الطبيعي"⁽³⁾، فحرفُ المدّ إذا قُصِرَ سيرجع حركةً قصيرةً، وقال ابن الجزري: "والمدّ عبارة عن زيادة مطّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المدّ دونّه، والقَصْر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله"⁽⁴⁾، وقال نافع في صفة القراءة الجيدة: "... ولا نقصر ممدوداً، ولا نمدُّ مقصوراً"⁽⁵⁾.

حجر (ت852هـ)، (1989م)، فتح الباري بشرح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ترقيم وتبنيه: محمد فؤاد عبد الباقي، تح: عبد العزيز ابن باز، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج9، كتاب فضائل القرآن، باب مدّ القراءة، حديث رقم (5045)، و(5046)، ص90-91.

⁽¹⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1497.

⁽²⁾ المدّ الأصليّ أو الطبيعيّ: لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقّف على سبب من همز أو سكون، ويسمّى المدّ الذاتي، ومدّ الصيغة، والقصر؛ لأنّه يقابل المدّ. انظر: القضاة، مقدمات في علم القراءات، ص131. وسمّي طبيعياً؛ لأنّ صاحب الطبيعة السليمة لا يُقصّيه عن حدّه ولا يزيد عليه، وبتركه قد يُخلّ بالمعنى، ومقداره حركتان، والحركة هي مقدار قبض الإصبع أو بسطه بين الإسراع والتأني، ولا يُضبط إلا بالمشافهة. شكري، المنير في أحكام التجويد، ص72-73.

⁽³⁾ ابن الطحّان، أبو الأصبغ السماتي عبد العزيز بن علي بن محمد الإشبيلي (ت بعد 560هـ)، (2007م)، مرشد القارئ إلى تحقيق علم المقارئ، تح: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، ط1، الإمارات، ص64.

⁽⁴⁾ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص313.

⁽⁵⁾ الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص91.

ويتفق تعريف التهانوي مع تعريف المتقدمين في أنّ القصر هو المدّ الطبيعي.

20.3 اللحن:

يعرّف التهانوي اللحن، بقوله: "بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ الْحَاءِ عِنْدَ الْقِرَاءِ هُوَ حَلَلٌ يَطْرَأُ عَلَى الْأَفْظِ فَيُخَلُّ، وَهُوَ جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، وَالْجَلِيُّ يُخَلُّ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ عِلْمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْخَفِيُّ يُخَلُّ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عِلْمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَأُمَّةُ الْأَدَاءِ الَّذِينَ تَلَقَّوهُ مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ وَضَبَطُوا مِنْ أَلْفَافِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، كَذَا فِي الْإِتْقَانِ، وَفِي الدَّقَائِقِ الْمَحْكَمَةِ التَّحَرُّزُ عَنِ اللَّحْنِ وَاجِبٌ وَهُوَ الْخَطَأُ وَالْمَيْلُ عَنِ الصَّوَابِ، وَالْجَلِيُّ مِنْهُ خَطَأٌ بِغَيْرِ اللَّفْظِ وَيَخَلُّ بِالْمَعْنَى وَالْإِعْرَابُ كَرَفَعِ الْمَجْرُورِ أَوْ نَصْبِهِ، وَالْخَفِيُّ مِنْهُ خَطَأٌ يَعْرُضُ اللَّفْظَ وَلَا يَخَلُّ بِالْمَعْنَى وَلَا بِالْإِعْرَابِ كَتَرَكِ الْإِخْفَاءِ وَالْإِقْلَابِ وَالْعُنَّةِ، انْتَهَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّحْنُ الْجَلِيُّ يَكُونُ فِي الْحُرُوفِ وَاللَّفْظِ وَالْإِعْرَابِ، وَاللَّحْنُ الْخَفِيُّ يَكُونُ فِي أَنْوَاعِ الْعُنَّةِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: أَحْتِمَالِيٌّ، وَغَيْرِ أَحْتِمَالِيٍّ، فَالْأَحْتِمَالِيُّ هُوَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ الْكَلِمَةِ نَوْنًا، مِثْلُ: تَكْذِبَانِ، تَكْذِبُونَ... لِأَنَّ أَوَّلَ الْعُنَّةِ نَاشِئٌ مِنْ حَرْفِ النُّونِ... وَغَيْرِ الْإِحْتِمَالِيِّ هُوَ مِثْلُ كُنَّا وَبَنِي... وَظَالِمِي وَظَالِمُو... الَّتِي لَا يَكُونُ آخِرَهَا حَرْفَ نُونٍ، وَتُعْنُ فِي الْقِرَاءَةِ..."⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكلي، بقوله: "بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ الْحَاءِ"، ثم يذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عِنْدَ الْقِرَاءَةِ"، ثم يستعين بالتعريف بالتقسيم لبيان نوعي اللحن، ثم يذكر المراجع التي أخذ منها.

وَرَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا قَرَأَ فَلَحَنَ، فَقَالَ: "أَرشُدُوا أَخَاكُمْ"⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ (ت 13هـ): "لِأَنَّ

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1402-1403.

(2) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص197.

أقرأ وأسقط، أحبُّ إليَّ من أن أقرأ وألحن⁽¹⁾، وقال ابن مجاهد: "اللحن في القرآن لحنان: جليٌّ وخفيٌّ، فالجليُّ: لحنُ الإعراب، والخفيُّ: تركُّ إعطاء الحرفِ حقَّه من تجويد لفظه"⁽²⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في أنّ اللحن الجليُّ يؤثر على المعنى، أمّا اللحن الخفيُّ فهو خطأ صوتي لا يؤثر على المعنى.

21.3 المدّ:

يعرّف التهانوي المدّ بقوله: "بالفتح والتشديد لغةً الزيادة، وعند القراء إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلة وهو الألف والواو والياء الساكنة التي حركات ما قبلها مجانسة لها، وضده القصر وهو ترك المدّ وهو الأصل، إذ المدّ لا بدّ له من سبب يتفرّع عليه"⁽³⁾، ثمّ يُسهب في ذكر أنواع المدّ وسببه، مع ذكره للمراجع التي أخذ منها⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفتح والتشديد"، ثمّ يستعين بالتعريف اللفظيّ، بقوله: "لغةً الزيادة"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "إطالة الصوت بحرف مدّي من حروف العلة..."، ثمّ يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "وضده القصر..."، وقد بيّناه سابقاً.

(1) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص202. وتنمة القول: "لأنّي إذا أسقطت تعلّمت، وإذا لحنّت افترت". انظر: الأندرابي، أحمد بن أبي عمر (ت بعد500هـ)، (2002م)، الإيضاح في القراءات، تح: منى عدنان غني، رسالة دكتوراة، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، ص50.

(2) الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، 116

(3) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1497.

(4) انظر: التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1497-1498.

وقد ورد عن قتادة⁽¹⁾، قال: سألت أنس بن مالك⁽²⁾ عن قراءة النبيّ -صلى الله عليه وسلّم-، فقال: "كان يمدُّ مدًّا" وفي رواية: "كانت مدًّا"⁽³⁾، فهذا دليل على أنّ الأصل في المدّ، ولقّب الخليل حروف المدّ وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة بالأحرف الجوف؛ لأنّها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنّما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيّز تُنسب إليه إلّا الجوف⁽⁴⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب الوظيفيّ، أمّا المتقدمون فقد عبّروا عن اتّساع مخارج هذه الحروف.

22.3 المَهْمُوز:

يعرّف التهانوي المَهْمُوز، بقوله: "بالميم هو عند الصرفيّين لفظٌ أحد حروف أصوله همزة... والقراء يُطلقون الهمز ويريدون به تزك الهمز، كما ذكر في شرح الشاطبي"⁽⁵⁾.

نلاحظ أنّه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالميم"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند الصرفيّين"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "لفظٌ أحد حروف أصوله همزة"، ثمّ يذكر مجالاً

(1) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب (ت117هـ)، ابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص24.

(2) أنس بن مالك بن النضر (ت93هـ). الجزري، أسد الغابة، ج1، ص294.

(3) النيسابوري، المستدرک على الصحيحين في الحديث، ج1، كتاب الصلاة، باب التأمين، حديث رقم (852)، ص358. رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب مدّ القراءة. انظر: العسقلاني، فتح الباري بشرح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ج9، كتاب فضائل القرآن، باب مدّ القراءة، حديث رقم (5045)، و(5046)، ص90-91.

(4) انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص57.

(5) التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1664.

معرفياً آخر يُستخدَم فيه المَهْمُوز، بقوله: "والقراء..."، ثم يستعين بالتعريف اللفظي، بقوله: "والقراء يُطلقون الهَمْز ويريدون به تَرْكُ الهَمْز"، ثم يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وتتحدّد دلالةُ بعضِ المصطلحات بطريقِ النفي أو الإثبات، كالهَمْز وتَرْكُ الهَمْز، فالأوّل يدلّ على تحقيقِ الهَمْز، والثاني يدلّ على تخفيفه، وقال ابن مهران: "كلّهم قرأوا (قد أفلح) بقطعِ الألف وسُكونِ الدال غيرَ ورش عن نافع فإنّه يصلُّها ويتركُ الهَمْزة منها، ويردُّ حركتها إلى الدال قبلها فيفتحها"⁽¹⁾.

وتعريف التهانوي يركّز على الجانب اللفظي، فالهَمْز: هو تحقيق الهَمْز، وتَرْكُ الهَمْز: هو تخفيف الهَمْز، أمّا ما ذهب إليه ابن مهران، فهو يركّز على الجانب الوظيفي⁽²⁾.

23.3 الوصل:

يعرّف التهانوي الوصل، بقوله: "بالفتح وسُكونِ الصاد عند القراءِ عدَمُ الفصل، كما يدلّ عليه تعريفُهم الوقفَ الجائزَ كما مرّ، وما وقع في بعض شُروح المقدّمة⁽³⁾ من أنّ معرفة المقطوع والموصول رسماً إنّما يترتّب عليه علمُ

⁽¹⁾ ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، ص 310.

⁽²⁾ وهو ما يعرف بالنقل عند القراء المحدثين وهو من أنواع تخفيف الهَمْز، ويعني: تحريك الحرف الواقع قبل الهَمْزة بحركتها، ثم تحذف الهَمْزة من اللفظ، فالنقل يكون إلى حرف ساكن صحيح منفصل واقع قبل الهَمْزة، فيُحرّك الساكن بحركة الهَمْزة التي تحذف لفظاً، وإنّما خففت الهَمْزة بهذه الصورة؛ لأنّها أثقل الحروف وأبعدها مخرجاً. انظر: القضاة، مقدمات في علم القراءات، ص 134.

⁽³⁾ المقدّمة الجزرية، أو المقدّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه، وتُعرّف بالجزرية، منظومة في (107) أبيات في التجويد، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي الشافعي (ت 833هـ). سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج 1، ص 62-63. ومن شروحها: الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية في التجويد، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي القاهري

الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ فَرَعاً، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ هَمْزَةٌ تَسْقُطُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِحَرْفٍ قَبْلَهَا، كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ...⁽¹⁾.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفَتْحِ وَسُكُونِ الصَّادِ"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "عند القراء"، ثمّ يستعين بالتعريف بالنقيض، بقوله: "عَدَمُ الْفَصْلِ"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ، بقوله: "وهَمْزَةُ الْوَصْلِ هَمْزَةٌ تَسْقُطُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِحَرْفٍ قَبْلَهَا"، ثمّ يستعين بالتعريف بالتمثيل، بقوله: "كما في بِسْمِ اللَّهِ"، ونلاحظ أنه يذكر المرجع الذي أخذ منه.

وقد استعمل المتقدّمون من علماء اللغة الوصلَ ضدَّ الوقف⁽²⁾، واستعملوا أَلِفَ الْوَصْلِ بمعنى همزة الوصل⁽³⁾.

وذكر سيبويه أنّ القَلْقَلَةَ والنفخ متمّمات تلحق الحروف عند الوقف⁽⁴⁾، ونبّه سيبويه على أنّ هذا الصوت المتمّم للحرف يكاد يذهب في الوصل إذا سكّن الحرف؛ لأنّ أعضاء النطق تشتغل بنطق الصوت الذي بعده⁽⁵⁾، وقال

الشافعي (ت925هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص 483-485. والحواشي الأزهريّة في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهرى المصري المعروف بالوقاد (ت905هـ). سرّكيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ج1، ص812. والجواهر المضيّة على المقدمة الجزرية، لسيف الدين الفضالي البصير (ت1020هـ)، والطرازات المعلّمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم الأزهرى (ت870هـ).

⁽¹⁾ التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1793.

⁽²⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص525، والمبرّد، المقتضب، ج1، ص399، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص188، والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت444هـ)، (1987م)، المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، ص175-177.

⁽³⁾ انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص49، وسيبويه، الكتاب، ج3، ص323، والمبرّد، المقتضب، ج1، ص170، وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص82.

⁽⁴⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص174-175.

⁽⁵⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص175.

ابن جنبي: "فإن قلت: فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن... قيل: هذا القدر من الصوت إنما هو متم للحرف وموف له في الوقف، فإذا وصلت ذهب أو كاد... ومع ذلك فإن هذا الصوت اللاحق... إنما هو بمنزلة الإطباق في الطاء، والتكرير في الراء، والتفشي في الشين، وقوة الاعتماد الذي في اللام"⁽¹⁾، وذكر ابن جنبي أيضاً أن صوت الساكن في الوصل يكون ناقصاً عما عليه في الوقف⁽²⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدمين في أن الوصل ضد الوقف.

24.3 الوقف:

يعرف التهانوي الوقف، بقوله: "بالفتح وسكون القاف لغة: الحبس والمنع، كما في شرح الشاطبي... وعند البصريين من الصرفيين والقراء قد يطلق على السكون البنائي... وقد يطلق على قطع الكلمة عما بعدها، أي: على تقدير أن يكون بعدها شيء، وقيل هو قطع الكلمة عن الحركة، كذا في الجاربردي شرح الشافية، وفي الدقائق المحكمة في علم القراءة الوقف اصطلاحاً: قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة، فإن لم يكن بعدها شيء يسمى ذلك قطعاً، انتهى... وفي الإتيان: الوقف والقطع والسكت يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف، والمتأخرون فرقوا بينها، فقالوا: القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء... ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع، والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس..."⁽³⁾.

(1) ابن جنبي، الخصائص، ج2، ص328.

(2) انظر: ابن جنبي، الخصائص، ج1، ص58.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص1802.

نلاحظ أنه يبدأ بالتعريف الشكليّ، بقوله: "بالفَتْحِ وسُكُونِ القاف"، ثمّ يستعين بالتعريف بالمرادف، بقوله: "لُغَةً: الحَبْسُ والمَنْعُ"، ثمّ يذكر المجال المعرفيّ الذي ينتمي إليه المصطلح، بقوله: "وعند البصريّين من الصرفيّين والقراء"، ثمّ يستعين بالتعريف الوظيفيّ لبيّن أنّ الوَاقِفَ يُطْلَقُ على عدّة أمور، ثمّ يذكر تفريق المتأخّرين بين القَطْعِ والوَقْفِ والسكت مُستعِينَا بالتعريف الوظيفيّ كذلك، ونلاحظ أنّه يذكر المراجع التي أخذ منها.

وقد رُوِيَ عن السيّدَةِ أمّ سَلْمَةَ - رضي الله عنها - (ت 61هـ) أنّ النبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان: "يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً"⁽¹⁾، يعني: يقفُ على كلّ آية، وقال مُعاوية (ت 60هـ): "... وليكن التّفقُّدُ لمقاطع الكلام منك على بالٍ، فإنّي شهدتُ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أملى على عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - (ت 40هـ) كتاباً، وكان يتفقّدُ مقاطع الكلام..."⁽²⁾، وذكر الخليل أنّ استراحة اللسان في الوقف بالسكون على المجزوم بحذف حرف العلة، أو إلحاقه هاء السكت؛ لأنّ الوقف موضعُ استراحة⁽³⁾، وذكر سيبويه أنّ أواخرَ الكلام في العربيّة تجري على ثمانية

(1) الهمذاني، التمهيد في معرفة التجويد، ص 179-180. انظر: العظيم آبادي، أبو الطيّب محمد شمس الحق (ت 1329هـ)، (1969م)، عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط 2، المدينة المنورة، ج 11، كتاب الحروف والقراءات، حديث رقم (3982)، ص 34. والنيسابوري، المستدرک على الصحيحين في الحديث، ج 2، كتاب التفسير، باب قراءات النبيّ ممّا لم يخزّجاه وقد صحّ سنده، حديث رقم (2909)، و (2910)، ص 252.

(2) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395هـ)، (1320هـ)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، مطبعة محمود بك، الأستانة، ط 1، تركيا، ص 350.

(3) انظر: الفراهيدي، العين، ج 8، ص 442. وانظر: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي (ت 688هـ)، (1411هـ)، تفسير القرآن الكريم، تح: صالحة ابنة راشد آل غنيم، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ج 1، ص 53.

مجارٍ، منها: الوَقْف⁽¹⁾، وقال ابن جني عن آخر الكلمة إته: "موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأون"⁽²⁾، وذكر الفارابي أنّ من علم قوانين تصحيح القراءة العلامات التي تُوضع لمقاطع الأقاويل⁽³⁾، وهذا ما يدلّ على أهميّة مواضع الوقف في كلام العرب، وكانوا يمتدحون من يتميّر بمعرفة مقاطع الكلام، وذكر الزمخشري أنّ معنى مقاطع القرآن: أماكن الوقف منه⁽⁴⁾، وقد أشار المتقدّمون إلى أهميّة الوقف في إظهار بعض الأصوات وإيضاحها، قال سيبويه: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدُها إيضاحاً"⁽⁵⁾، فأصوات القلقة لا يمكن الوقف عليها إلا بصوت يلحقها؛ لضغطها⁽⁶⁾، وقال مكّي: "والقاف أبينها صوتاً في الوقف"⁽⁷⁾.

وتعريف التهانوي يتفق مع تعريف المتقدّمين في الجانب الوظيفي، وهو أنّ الوقف قطع الكلمة عمّا بعدها بشكلٍ عامّ.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص233.

(3) انظر: الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان (ت339هـ)، (1996م)، إحصاء العلوم، تقديم وشرح: على بوم لحم، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت، ص24.

(4) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، (1998م)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، ج2، ص88.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص136.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص174.

(7) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص125.

الخلاصة: طبيعة الحدود الصوتية في "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم":

بعد استعراضنا للتعريفات الصوتية التي وردت في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، وتحليلها، ونقدها، وموازنتها مع التعريفات الواردة عند علماء اللغة المتقدمين، لاحظنا عدداً من السمات البارزة التي اتّسمت بها هذه التعريفات، ويمكننا أن نجملها فيما يأتي:

- 1- يذكر التهانوي المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح عند تعريفه، وهو أمر مهم جداً.
- 2- يعتمد التهانوي في تعريفاته على الكُتُب المُعْتَبَرة في العلوم المختلفة، فيذكرها ويذكر أصحابها، ويورد النقات من العلماء والمؤلفين، ويعمد غالباً إلى إيراد المظانّ التي نقل عنها، ويرسلها في ثنايا المادّة أو في آخرها.
- 3- يستخدم التهانوي لغة الوصف الشكليّ غالباً في تعريفاته، ويستعين بالتمثيل في توضيح بعض الحدود.
- 4- لم يتحرّر التهانوي من المقاييس الأرسطية المنطقية، القائمة على تحديد الجنس والصفات المُميّزة التي تسمح بتمييز المصطلح عن المفاهيم التي تنتمي للجنس نفسه.
- 5- مذهب التهانوي في تعريفاته الصوتية انتقائيّ، إذ لا يأخذ من عالم محدّد، بل يجمع بين آراء اللغويين وأقوالهم، فهو يذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، فيقول في تعريفه كذا، وقيل كذا، وهو بذلك يعرض أكثر من رأي للعلماء في تعريف المصطلح الواحد، ولا يميلُ إلى جانب دون آخر، بل يترك المجال للمتلقّي؛ كي يختار التعريف الذي يناسبه.
- 6- نادراً ما ينقل التهانوي تعريفاً بنصّه عن لغويّ معيّن، بل يجمع ما يذكره أكثر اللغويين ويصيغه بأسلوبه الخاصّ.
- 7- يكرّر التهانوي تعريف بعض المصطلحات الصوتية، فيذكر المصطلح بطريقتين مختلفتين ويكرّر معه نفس التعريف، وهذا يدلّ على عدم الدقّة في عرض المصطلحات المعرّفة.

- 8- يتبع التهانوي غالباً نمطاً واحداً في تعريف المصطلحات، فيبدأ بالتعريف الشكلي، ثم بذكر المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح، ثم بذكر التعريف أو التعريفات المتعددة، ثم بذكر المراجع التي أخذ عنها.
- 9- تتسم أغلب التعريفات الصوتية عند التهانوي بالإطناب، فهو يُسهب ويستطرد ويتوسّع في إيراد بعض المسائل المتعلقة بمصطلح معين.
- 10- نادراً ما يذكر التهانوي مثلاً على مصطلح من المصطلحات؛ لأنّه جانب نُطقي تطبيقي يُدرَك بالمشاهدة.

الخاتمة

إنّ معرفة الحدود والتعريفات الدقيقة في أيّ علم من العلوم توفّر لطالب العلم الجهد والوقت في تحصيل ذلك العلم، وهي في الحقيقة أصل كلّ علم، فمن لا يحيط بها علماً لا يفلح في العلم الذي يطلبه. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

- 1- ركّزت التعريفات الصوتية عند التهانوي على الجانبين: الوصفيّ والوظيفيّ.
- 2- ركّزت التعريفات الصوتية عند المتقدّمين على الجانب الوظيفيّ، إلّا أنّهم لم يتفقوا في بعض التعريفات على مصطلح واحد محدّد.
- 3- أهميّة الوصول في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح، وهذا يكون بحدّ المصطلح الصوتيّ بحدّ وظيفيّ.
- 4- إنّ من أفضل التعريفات هي التعريفات الوظيفية.
- 5- كشفت الدراسة عن العلاقات الصوتية بين أصحاب العلوم من لغويين ونحويين وبلاغيين ومجوّدين وعروضيين وقراء وأطباء وفلاسفة وموسيقيين.
- 6- كشفت الدراسة عن سعة اللغة العربية في معانيها وألفاظها من خلال المشترك اللفظيّ والترادف، وأشارت كذلك إلى ارتباط المصطلح الصوتيّ بأصوله المعجمية، فبعض المصطلحات قد جاءت متأثرة بمعناها اللفظيّ المعجمي.

ولا يفوتني في خاتمة هذه الدراسة أن أذكر: أولاً: أنّ دراستنا للحدود الصوتية في كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، جزءٌ لن يكتمل إلّا بدراسة التعريفات الصوتية في كتب القراءات والتجويد والمعاجم واللغة وغيرها، وحصرها، وحصر مرادفاتها التي تستعمل لمعنى واحد، وموازنتها بالحدود الصوتية في علم الأصوات المعاصر، والخروج بتعريفات تتسم بالدقّة والوضوح، لتكون مرجعاً شاملاً لكلّ من أراد الإبحار في علم الأصوات، ثانياً: ضرورة إظهار المعارف الصوتية عند المتقدّمين من خلال

المصطلحات التي قدّموها، وبيان ما لهم من نظرات دقيقة وعميقة في تحليلهم للظواهر الصوتية التي تفوق أحياناً الدراسات الصوتية المعاصرة.

المصادر والمراجع

- إخوان الصفاء (في القرن الرابع الهجري)، (ط1957م)، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، دار صادر، بيروت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ)، (ط2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.
- الأستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (ط1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- استينيّة، سمير شريف، (ط2005م)، القراءات القرآنيّة بين العربيّة والأصوات اللغويّة منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، إربد. و (ط2008م)، اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، ط2، عمان، الأردن.
- الأسمر، راجي، (ط1997م)، المعجم المفصّل في علم الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الأشمونيّ، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، (ط1955م)، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان.
- الألبانيّ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (ت1420هـ)، (ط1988م)، ضعيف الجامع الصحيح وزيادته "الفتح الكبير"، المكتب الإسلامي.
- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت577هـ)، (ط1997م)، أسرار العربيّة، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشّار (ت328هـ)، (ط1971م)،
إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محيي الدين عبد
الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

الأندرابيّ، أحمد بن أبي عمر (ت بعد500هـ)، (ط2002م)، الإيضاح في القراءات، تح:
منى عدنان غني، رسالة دكتوراة، كليّة التربية للبنات، جامعة تكريت،
العراق.

الأندلسيّ، أبو حيّان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (ط1998م)، ارتشاف الضرب من
لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة،
و(ط1985م)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: عبد الحسين
الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

الأنصاريّ، زكريا بن محمد (ت926هـ)، (ط1991م)، الحدود الأنيفة والتعريفات
الدقيقة، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت.
أنيس، إبراهيم، (ط1979م)، الأصوات اللغويّة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5،
مصر.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاريّ الغرناطيّ (ت540هـ)، (ط1403هـ)،
الإقناع في القراءات السبع، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط1،
دمشق.

بروكلمان، كارل، (ط1983م)، تاريخ الأدب العربيّ، ترجمة: رمضان عبد التواب وعبد
الحليم النجار، دار المعارف، ط3، القاهرة.

بشر، كمال محمد، (ط1980م)، علم اللغة العامّ "الأصوات"، دار المعارف، القاهرة.
البنّاء، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البغداديّ (ت471هـ)، (ط2001م)، بيان
العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار،
ط1، عمان.

البنّاء الدميّاطيّ، أحمد بن محمد بن عبد الغني (ت1117هـ)، (ط1998م)، إتحاف
فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار
الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

التهانويّ، محمد علي (ت بعد 1158هـ)، (ط1996م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم: رفيق العجم، وتحقيق: علي دحروج، ونقل النصّ الفارسيّ إلى العربيّة: عبد الله الخالديّ، والترجمة الأجنبيّة: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت.

ابن تيمية، تقيّ الدين أبو العبّاس أحمد بن عبد الحلّيم الحرانيّ (ت728هـ)، (ط2005م)، الردّ على المنطقيّين المسمّى نصيحة أهل الإيمان في الردّ على منطق اليونان، تح: عبد الصمد الكتبي، مؤسسة الريان، ط1، بيروت. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، (ط1998م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط7، القاهرة.

جان كانتينو، (ط1966م)، دروس في علم أصوات العربيّة، نقله إلى العربيّة: صالح القرماضي، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعيّة، الجامعة التونسيّة.

الجرجانيّ، علي بن محمد (ت816هـ)، (ط2004م)، معجم التعريفات، تح: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة.

جرير، جرير بن عطية الخطفي (ت114هـ)، (ط1989م)، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت245هـ)، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة. الجريسيّ، محمد مكّي نصر (ت بعد 1305هـ)، (ط1349هـ)، نهاية القول المفيد في علم التجويد، مراجعة: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

ابن الجزريّ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـ)، (ط2008م)، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلميّة، بيروت. و(ط2006م)، غاية النهاية في طبقات القراء، تح: ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

الجَزَريّ، عزّ الدين ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد (ت630هـ)، (ط1994م)، أسدُ الغابة في معرفة الصحابة، تح: علي محمد معوّض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (ط1994م)، المُحتسَب في تبيين وجوه شواذ
القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار
وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ
بوزارة الأوقاف، القاهرة. و(ط1993م)، سرُّ صناعة الإعراب، تح: حسن
هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق. و(ط1952م)، الخصائص، تحقيق محمد
علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلميّة.

الجيلانيّ، حلّام، (ط1999م)، تقنيات التعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، اتّحاد
الكتّاب العرب، ط1، دمشق.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، (ط1941م)، كشف الظنون عن
أسامي الكتب والفنون، تعليق: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة
الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، (ط1997م)، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة.
الحريريّ، أبو محمد القاسم بن علي (ت516هـ)، (ط1991م)، شرح مُلحة الإعراب،
تح: فائز فارس، دار الأمل، ط1، إربد، الأردن.

حسّان، تَمّام، (ط1990م)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
الحسينيّ، عبد الحيّ بن فخر الدين (ت1341هـ)، (ط1999م)، الإعلام بمن في
تاريخ الهند من الأعلام المسمّى بنزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر،
دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان.

الحمد، غانم قدّوري، (ط2007م)، الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد، دار عمار،
ط2، عمان. و(ط2004م)، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمار،
ط1، عمان، الأردن.

الحمزاوي، محمد رشاد، (ط1988م)، أعمال مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، دار الغرب
الإسلامي، بيروت.

الحملاويّ، أحمد بن محمد (ت1315هـ)، (ط1427هـ)، شذا العرف في فنّ الصرف،
تعليق: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض.

الحموي، ياقوت (ت626هـ)، معجم الأدباء، مراجعة دائرة المعارف العمومية، دار
المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (ط1992م)، إعراب القراءات
السبع وعللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي،
ط1، القاهرة.

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن سنان (ت466هـ)، (ط1982م)، سرُّ
الفصاحة، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

الخليل، عبد القادر مرعي، (ط1993م)، المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة
القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة
البحث العلمي والدراسات العليا، ط1، جامعة مؤتة.

الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت387هـ)، (ط1930م)، مفاتيح
العلوم، راجعه: محمد كمال الدين الأدهمي، طبعه عثمان خليل، ط1،
مصر.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت444هـ)، (ط2000م)، التحديد في
الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، عمان.
و(ط1984م)، التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه: اوتو بيرتزل،
دار الكتاب العربي، ط2، بيروت. و(ط1980م)، المُقتع في رسم مصاحف
الأمصار مع كتاب النقط، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات
الأزهرية، القاهرة. و(ط2005م)، جامع البيان في القراءات السبع
المشهورة، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت،
لبنان. و(ط1987م)، المُكتفَى في الوقف والابتدا في كتاب الله عزّ وجلّ،
تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت.

ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن المرزبان (ت347هـ)، (ط2004م)،
تصحیح الفصیح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف،
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربيّة، القاهرة.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت321هـ)، (ط1344هـ)،
جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف، ط1، حيدر آباد.

الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب (ت18 ق.هـ)، (ط1980م)، ديوان النابغة
الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، (ط1996م)، سير أعلام
النبلاء، تح: حسين الأسد، مؤسسة الرسالة، ط11، بيروت.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين (ت606هـ)، (ط1938م)،
التفسير الكبير، المطبعة البهية المصرية، ميدان الجامع الأزهر، ط1،
مصر.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ)، (ط2009م)، المفردات
في غريب القرآن، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى
الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي (ت688هـ)، (ت1411هـ)،
تفسير القرآن الكريم، تح: صالحه بنت راشد آل غنيم، رسالة دكتوراة،
جامعة أم القرى.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (ت595هـ)، (ط1938م)، تفسير ما بعد
الطبيعة، تح: موريس بوجاس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت. و(ط1994م)،
تلخيص كتاب النفس، تح: الفرد. ل. عبري، ومراجعة: محسن مهدي،
وتصدير: إبراهيم مذكور، المجلس الأعلى للثقافة، مطابع الهيئة المصرية
للكتاب، القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت379هـ)، (ط1984م)، طبقات النحويين
واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)، (ط1970م)، تاج العروس من
جواهر القاموس، تح: عبد العزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، (ط1988م)، معاني القرآن
وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، (ط1979م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت. و(ط1984م)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

الزركلي، محمد خير، (ط1980م)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، و(ط1998م)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت. و(ط1859م)، المفصل في النحو، طبعة برلين.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت403هـ)، (ط1997م)، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، بيروت. زيدان، جرجي، (ط1957م)، تاريخ آداب اللغة العربيّة، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، بيروت.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي (ت771هـ)، (ط1324هـ)، طبقات الشافعيّة الكبرى، المطبعة الحسينيّة المصريّة، ط1، مصر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت316هـ)، (ط1996م)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت. سركيس، يوسف إيلان، (ط1928م)، معجم المطبوعات العربيّة والمعريّة، مطبعة الثقافة الدينيّة، القاهرة، عن طبعة مطبعة سركيس بمصر عام 1928م، مصر.

سرور، إبراهيم حسين، (ط2008م)، المعجم الشامل للمصطلحات العلميّة والدينيّة، دار الهادي، ط1، بيروت.

السعدي، عبد الملك بن عبد الرحمن، (ط2016م)، الشرح الواضح المنسق لمتن السلم المنورق في فنّ المنطق لعبد الرحمن الأخصري، دار النور المبين، ط3، عمان، الأردن.

السُّعَيْدِيّ، أبو الحسن عليّ بن جعفر (ت410هـ)، (ط2000م)، التّبيّه على اللّحن الجليّ والخفيّ، مطبوعٌ ضمن: رسالتان في تجويد القرآن، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، ط1، الأردن.

السمعانيّ، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت489هـ)، (ط1998م)، قواطع الأدلّة في أصول الفقه، تح: عبد الله بن حافظ بن أحمد الحلمي، مكتبة التوبة، ط1، الرياض.

السُّهَيْلِيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، (ط1992م)، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، ط1، لبنان.

سوسير، فرديناند دي، (ط1984م)، فصول في علم اللغة العامّ، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، (ط1982م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة.

السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، (ط1985م)، إدغام القراء، تح: محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الشهاب، ط2، باتنة، الجزائر. و(ط1955م)، أخبار النحويّين البصريّين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، مصر. و(ط2008م)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت. و(ط1986م)، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر. و(ط1985م)، ما ذكره الكوفيّون من الإدغام، تح: صبيح التميمي، دار البيان العربي، ط1، جدة.

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت428هـ)، (ط1982م)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطيّان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين (ت911هـ)، (ط1965م)،
بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،
مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، القاهرة. و(ط2004م)، شرح الشاطبية،
تح: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، مؤسسة قرطبة، ط1،
السعودية. و(ط1979م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد
العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

شارف، إبراهيم، و سنوس، عبد القادر، (2015م)، المصطلح الصوتي في معجم
الصحاح، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

شاهين، عبد الصبور، (ط1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في
الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

شاهين، محمد عبد السلام، (ط2012م)، مجموعة الشافية في علمي التصريف
والخط، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

شتوح، عامر، (2009م)، ملامح التفكير السيميائي في اللغة عند الجاحظ من خلال
البيان والتبيين، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

شكري، أحمد، ولجنة التلاوة في جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، (ط2008م)،
المُنير في أحكام التجويد، جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، المطابع
المركزية، ط13، عمان.

صليبا، جميل، (ط1994م)، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ)، (ط2001م)، تفسير الطبري "جامع
البيان عن تأويل آي القرآن"، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار
هجر، ط1، مصر.

الطبري، أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد (ت478هـ)، (1412هـ)، التلخيص في
القراءات الثمان، تح: محمد حسن عقيل موسى، رسالة ماجستير، جامعة أم
القرى، السعودية.

ابن الطحّان، أبو الأصبع السماتي عبد العزيز بن علي بن محمد الإشبيلي (ت بعد
560هـ)، (ط1984م)، مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب

تركستاني، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. و(ط2007م)، مُرشد القارئ إلى تحقيق علم المقارئ، تح: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، ط1، الإمارات. و(ط1976م)، حاوي الفنون وسلوة المحزون، تح: زكريا يوسف، المجمع العربي للموسيقى، وزارة الثقافة، بغداد. عبد التواب، رمضان، (ط1997م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة.

عبد الجليل، عبد القادر، (ط2010م)، الأصوات اللغويّة، دار صفاء، عمان. العبد، فريال زكريا، (ط2005م)، الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان، القاهرة.

العسقلانيّ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ت852هـ)، (ط1989م)، فتح الباري بشرح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ترقيم وتنبيه: محمد فؤاد عبد الباقي، تح: عبد العزيز بن باز، دار الكتب العلميّة، بيروت.

العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ)، (ط1980م)، الفروق في اللغة، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق، ط4، بيروت. و(ط1320هـ)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، مطبعة محمود بك، ط1، الأستانة، تركيا.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ)، (ط1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت. العظيم آبادي، أبو الطيّب محمد شمس الحق (ت1329هـ)، (ط1969م)، عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزيّة (ت751هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط2، المدينة المنورة.

العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ)، (ط1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت.

العلامة، أحمد، (ط1998م)، ذيل الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، دار المنارة، ط1، جدة، السعودية.
عمر، أحمد مختار، (1988م)، (ط1997م)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت505هـ)، (ط1961م)، منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم في فنّ المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر. و(ط1997م)، المُستصفى من علم الأصول، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت.

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان (ت339هـ)، (ط1996م)، إحصاء العلوم، تقديم وشرح: علي يوم لحم، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت. و(ط1989م)، الموسيقى الكبير، تح: غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب المصري، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، (ط1979م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، بيروت. و(ط1997م)، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت377هـ)، (ط1993م)، الحجّة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق. و(ط1981م)، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت972هـ)، (ط1417هـ)، شرح الحدود النحويّة، تح: محمد الطيّب الإبراهيم، دار النفائس، ط1، بيروت.

فانديك، إدوارد كرنيليوس (1313هـ)، (ط1896م)، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربيّة في المطابع الشرقيّة والغربيّة، صحّحه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة الهلال، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، (ط 1983م)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، (ط 2003م)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ)، (ط 1973م)، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة.

القرطبي، عبد الوهاب بن محمد (ت 461هـ)، (ط 2000م)، الموضح في التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، الأردن.

القضاة، محمد أحمد مفلح، وشكري، أحمد، ومنصور، محمد خالد، (ط 2001م)، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، ط1، عمان.

القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب (ت 437هـ)، (ط 1996م)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط3، الأردن، و(ط 1984م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت. و(ط 1984م)، دفاعاً عن القراءات تمكين المدّ في "آتى" و"آمن" و"آدم" وشبهه، تح: أحمد حسن فرحات، دار الأرقم، بيروت.

الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس الحسني (ت 1345هـ)، (ط 1993م)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تح: محمد المنتصر الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، (ط 1998م)، البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، ط1، مصر.

كحالة، عمر رضا، (ط 1957م)، معجم المؤلفين "تراجم مصنفى الكتب العربية"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

كريستل، دافيد، (ط 1993م)، التعريف بعلم اللغة، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية.

- لحسن، توبي، (ط1999م)، **التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربيّة**، مجلة اللسان العربي، الرباط.
- اللغويّ، أبو الطيّب عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، (ط1955م)، **مراتب النحويّين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- ماريو باي، (ط1998م)، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط8، عالم الكتب.
- مالبرج، برتيل، (ط1984م)، **علم الأصوات**، تعريب ودراسة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، (ط1994م)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، مصر.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت324هـ)، (ط1972م)، **كتاب السبعة في القراءات**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- مختار، مآس، (ط2011م)، **السيمولوجيا والعلامة المفهوم والمصطلح**، مجلة الرافد، دائرة الثقافة، حكومة الشارقة، الإمارات.
- المرداويّ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سلمان الحنبلي (ت885هـ)، (ط2000م)، **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تح: عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، الرياض.
- المرصفيّ، عبد الفتاح السيد عجمي (ت1409هـ)، (ط1399هـ)، **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، مكتبة طيبة، ط2، المدينة المنورة.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون، (2004م)، **المعجم الوسيط**، تح: مجمع اللغة العربيّة، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، (ط1994م)، **لسان العرب**، دار صادر، ط3، بيروت.
- ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت381هـ)، (ط1985م)، **الغاية في القراءات العشر**، تح: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، ط1،

الرياض. و(ط1981م)، المبسوط في القراءات العشر، تح: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

مير سليم، إسماعيل باشا الباباني (ت1339هـ)، (ط1425هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تصحيح: رفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الميساويّ، خليفة، (ط2013م)، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، ط1، الرباط.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (ط1985م)، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط2، بيروت.

النيسابوريّ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت405هـ)، (ط2002م)، المُستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، ط2، بيروت.

الهرويّ، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، (ط1995م)، فضائل القرآن، تح: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، ط1، دمشق- بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ)، (ط1995م)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

الهمذانيّ، أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار (ت569هـ)، (ط2000م)، التمهيد في معرفة التجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط1، عمان.

هنداويّ، حسن، (ط1989م)، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، بيروت.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ)، (دت)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيريّة، المجلس الأعلى للأزهر، مصر، تعليق: جماعة من

العلماء. و(ط1973م)، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة،
المكتبة العربيّة، ط1، حلب.

الملحق (أ)
فهرس المصطلحات

ملحق (أ)

فهرس المصطلحات

رقم الصفحة	المصطلح	الرقم
18	بينَ الشديدة والرخوة	1
19	التفشيّ	2
21	الذلاقة	3
23	الرخوة	4
24	الشديدة	5
25	الصامت	6
27	الصفير	7
28	القلقلة	8
29	المَجْهور	9
32	المُسْتعلية	10
33	المصمّة	11
35	المُطبّقة	12
36	المُكرّر	13
37	المنحرف	14
38	المنخفضة	15
40	المنفتحة	16
39	المهتوت	17
41	المهموس	18
43	الهاوي	19
45	الإدغام	20

49	الإشمام	21
52	الإضجاع	22
52	الإظهار	23
53	الاعتلال	24
54	الإعلال	25
56	الإمالة	26
59	البُحوحة	27
60	البَطْح	28
61	التثقيل	29
62	التخفيف	30
64	التفخيم	31
67	الرُّوم	32
69	التتوين	33
71	الدويّ	34
73	الضمّة	35
75	الطنين	36
76	الغنّة	37
77	الفتح	38
79	المصوّتة	39
81	الحرف	40
86	الحركة	41
88	السكون	42
92	الصوت	43
95	اللفظ	44
97	المخرج	45

100	المقطع	46
102	اجتماع الساكنين	47
104	الاختلاس	48
106	بينَ بين	49
106	التجويد	50
108	التحزين	51
110	التحقيق	52
112	التدوير	53
113	الترتيل	54
115	الترعيد	55
117	الترقيص	56
118	التسهيل	57
120	التطريب	58
120	التقليل	59
121	التلطيف	60
122	التمطيط	61
125	الحذر	62
126	السكت	63
128	الضبط	64
129	القصر	65
131	اللحن	66
132	المدّ	67
133	المهموز	68
134	الوصل	69
136	الوقف	70

السيرة الذاتية

الاسم: رakan خازر إبراهيم الضمور.

الكلية: الآداب.

التخصص: اللغة العربية.

السنة: 2017م.

الهاتف: 0785450864.

السكن: عمان - الأردن.